ASH-SHURA
الشورى
الشورى - العدد ١٥١ - ربيع الأول ١٤٣٥هـ

رئيس (نزاهة) تحت قبة الشورى

دور الهيئة التحقق من الفساد..
وليس التحقيق مع الفاسدين

مجلس الشورى ..
إنجازات بحجم العمل

حراس الأمن..
نريد الأمان الوظيفي

مقترح بتعديل ١٦ مادة من نظام
المنافسات والمشتريات الحكومية

تحتاري

تخافي

تؤجّلي

سارعي بالكشف المبكر عن سرطان الثدي واستمتعي بحياة صحية بإذن الله

مركز عبداللطيف للكشف المبكر
Abdullatif Cancer Screening Center
2007
1428هـ

الأيام العالمية للتوعية
بسرطان الثدي
١٤ – ٢٩ أكتوبر

للحجز : 01 2935945 - 01 2935942

للتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال لبرنامج الكشف المبكر أرسل ٢ إلى الرقم 5070

الأمان الوظيفي لمنسوبي الحراسات الأمنية

قطاع الحراسات الأمنية المدنية من القطاعات المهمة الذي يوفر مئات الآلاف من الفرص الوظيفية للشباب، إلا أن هذا القطاع لا يعتبر مغرياً وجاذباً للعمل فيه، فهو لا يوفر الأمان الوظيفي لمنسوبيه .. تدني مستوى الرواتب، وعدم وجود حوافز مالية .. بالرغم من أن مهام حراس الأمن في هذا القطاع لا تقل حساسية وخطورة عن مهام رجال الأمن في القطاعات الأمنية.

مجلس الشورى الذي ظل دوماً مبادراً في تفاعل متواصل مع الحراك الاجتماعي، وتتصدر أولوياته هموم المواطن وحاجاته وقضاياه، وافق مؤخراً على ملاءمة دراسة تعديل نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، المقدم من عضو المجلس اللواء محمد أبوساق بموجب المادة (٢٣) من نظام المجلس، وستقوم لجنة الشؤون الأمنية بدراسة المقترح دراسة شاملة ومعمقة، ومن ثم العودة بتقريرها إلى المجلس لمناقشته، واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

في حال موافقة المجلس على مشروع تعديل النظام، فإن هذا القطاع سيكون أكثر تنظيماً وجاذبية للراغبين بالعمل به، ويسهم في تخفيض معدل البطالة نظير ما يوفره من عشرات الآلاف من الفرص الوظيفية.

مجلة « الشورى» أجرت تحقيقاً حول هذا الموضوع، واستطلعت آراء عدد من العاملين في مجال الحراسات الأمنية، الذين تمنوا تعديل نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة بما يحقق الأمان الوظيفي لمنسوبيه، بزيادة الرواتب، ووضع حوافز مجزية لتشجيع الشباب على العمل في هذا المرفق. ويمكن لقطاع الحراسات الأمنية بعد تهيئته وإعطائه ما يستحق من تشريعات أن يوفر مئات الآلاف من الوظائف الأمنية التي تسهم في خفض نسبة البطالة.

أسرة التحرير

ASH-SHURA
الشورى

إن مجلة (الشورى) والشركة الناشرة حريصتان على دقة المعلومات الواردة في هذه المجلة وتبذلان الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنهما لايتحملان مسؤولية أي من النتائج أو التصرفات المسندة إلى هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى) أو الشركة الناشرة.

إن مجلة الشورى تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

تحت القبة ١٠

رئيس (نزاهة) تحت قبة الشورى
دور الهيئة التحقق من الفساد..
وليس التحقيق مع الفاسدين

أوضح معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد الشريف أن للهيئة اختصاصات عديدة لتحقيق أهدافها، منها التحري عن أوجه الفساد المالي والاداري في عقود الأشغال العامة، وعقود التشغيل والصيانة، وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد

قرار وأصداء ٤٠

تعديلات نظام العمل.. المجلس ينحاز للعامل السعودي

استطلعت مجلة الشورى آراء عدد من المسؤولين وموظفي القطاع الخاص بشأن موافقة مجلس الشورى على تعديل بعض مواد نظام العمل خاصة ما يتعلق بتخفيض ساعات الدوام إلى ٨ ساعات في اليوم وبما لا يتجاوز ٤٠ ساعة في الأسبوع وأجازة يومين أسبوعياً.

دراسة ٥٠

الإحصاء الأكاديمي يواجه أزمة بسبب عزوف الطلاب عن الالتحاق بأقسامه

أ. د. جبريل حسن العريشي

يلعب الإحصاء دوراً حيوياً في كل مجال من مجالات النشاط البشري، فله دور مهم في تحديد نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي تحديد نسبة البطالة، ومعدل النمو السكاني، وفي مجالات الإسكان والتعليم والخدمات الطبية، وفي مجالات الصناعة والتجارة وعلم النفس..الخ).

مجلس الشورى

المشرف العام
د. فهاد بن معتاد الحمد
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISS:١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روف

المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

حوار ٥٤

د. عبدالواحد الحميد

عضويتي في الشورى كانت مفعمة بالطموحات والرغبة في المساهمة في الإصلاح

نشأ في مدينة صغيرة تفتقد - بفعل ظروف الزمان والمكان - لكثير من الخدمات والبنى التحتية، إلا أنها منفتحة على ثقافات مختلفة بحكم قربها من الشام والعراق، استذكر دروسه تحت وميض فانوس «الجاز»، وقطع المسافات إلى مدرسته الابتدائية سيراً على الأقدام، يحدوه الطموح الذي كان سبباً في تبوئه العديد من الوظائف والمناصب القيادية.

التحقيق ٦٠

حراس الأمن .. نريد الأمان الوظيفي

قطاع الحراسات الأمنية من القطاعات المهمة الذي من المفترض أن يكون جاذباً لشباب الوطن للعمل فيه، لما يوفره هذا القطاع من عشرات الآلاف من الفرص الوظيفية، ولكن النظام الحالي للحراسات الأمنية لا يشجع الشباب على الانخراط فيه، لتدني مستوى الرواتب، وعدم وجود حوافز مالية، رغم حساسية العمل في هذا المجال.

تحت القبة:

الخطوط السعودية.. المصروفات ضعف الإيرادات ١٦
نظام جباية الزكاة.. تحت قبة الشورى ٢٢
دراسة مقترح تعديل ١٦ مادة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ٣٤

في هذا العدد

التغطية ٤٦
حصاد الشهر ٦٤
التثقيف الصحي ٦٨
شورى الشباب ٧٠
مجتمع الشورى ٧٦
متابعات برلمانية ٧٨

المقالات

د. عبد العزيز الحرقان ١٩
د. صدقة فاضل ٤٥
أ. زامل شبيب الركاض ٥٣
د. حامد الشراري ٥٩
د. عبد الله العسكر... شوريات ..٨٢

قراءة في إنجازات المجلس للسنة الأولى من الدورة السادسة

مجلس الشورى .. إنجازات بحجم العمل

دور تنظيمي ورقابي .. ومصلحة الوطن والمواطن أولاً

مضت السنة الأولى من الدورة السادسة لمجلس الشورى، حافلة بالإنجازات والقرارات التي أصدرها المجلس، قرارات جسدت الدور التنظيمي والرقابي الذي يمارسه مجلس الشورى في نطاق اختصاصاته وصلاحياته التي حددها نظامه، وبوصفه شريك مهم في صناعة القرار الوطني. قرارات تجسد حجم النقلة النوعية التي شهدها أداء المجلس وصلاحياته من جهة، والثقة التي يحظي بها من القيادة الرشيدة والمواطن من جهة أخرى.

مجلس الشورى دخل مع بداية السنة الأولى لدورته الحالية مرحلة جديدة، بتعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى لأول مرة في تاريخ المجلس.

وقدم مجلس الشورى رؤيته في آداء الأجهزة الحكومية، وأصدر القرارات بشأنها ورفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، كما سعى المجلس إلى ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي والسلطات الأخرى وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه تلك الجهات من خدمات، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها.

وتمكن مجلس الشورى عبر الحوار الراقي، وفي إطار معايير من الحرية والاحترام المتبادل، من مناقشة كافة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، وأصدر بشأنها القرارات المناسبة، واقترح العديد من الأنظمة بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظامه التي تتيح لأي عضو بالمجلس، أو عدد من الأعضاء اقتراح نظام جديد أو تعديل نظام قائم، لسد فراغ تشريعي في النظام، وتقديمه للمجلس لدراسته ومناقشته. مما أهله للقيام بدور فاعل ومؤثر في معالجة الكثير من القضايا الحيوية في مجتمعنا. فما يقدمه المجلس هو بمثابة قرار له قوته وإجراءاته الدقيقة والمحكمة يصدر بعد دراسات ومناقشات معمقة سواء في اللجان المتخصصة أو تحت القبة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة للموضوعات، واضعاً مصلحة الوطن والمواطن في مقدمة أولوياته، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

ومنجزات المجلس في السنة الأولى من دورته السادسة التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول لهذا العام تمثلت في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته السبعين التي عقدها خلال سنة التقرير، إنجازات كانت بحجم العمل الذي بذله المجلس ولجانه المتخصصة في دراسة جميع الموضوعات التي أحيلت إليه، أو التي تم اقتراحها من أعضاء المجلس بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى.

٧٠ جلسة - ١٥٣ قراراً

وبلغة الأرقام التي توثق المنجزات أحصى تقرير لمجلس الشورى القرارات التي أصدرها المجلس والموضوعات التي ناقشها وبحثها تحت القبة خلال جلساته العامة وعدد مداخلات الأعضاء في جميع الموضوعات التي ناقشها.

تعديل بعض مواد نظام العمل .. ونظام التأمين ضد التعطل عن العمل

فقد أصدر المجلس خلال عام التقرير ١٥٣ مائة وثلاثة وخمسين قراراً للموضوعات التي أنهى المجلس دراستها، منها ٣٣ قراراً تختص بالأنظمة واللوائح، و٧٦ قراراً خاصة بالتقارير السنوية، و ٢١ قراراً بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية.

وبلغ عدد المداخلات على جميع الموضوعات المنتهية ١٤٥١ مداخلة، منها ٣٢٧ مداخلة على موضوعات الأنظمة واللوائح، و ١٠٠٤ مداخلات على موضوعات التقارير السنوية، و ٧٠ مداخلة على موضوعات الاتفاقيات والمعاهدات، في حين بلغ عدد التوصيات التي أقرها المجلس على جميع الموضوعات ٣٣٠ توصية، كان نصيب موضوعات الأنظمة واللوائح ٤٤ توصية، والتقارير السنوية ٢٥٦ توصية، و ٢٨ توصية على موضوعات الاتفاقيات والمعاهدات.

وبلغ مجموع التوصيات الإضافية التي عرضت على المجلس ٨١ توصية إضافية، وافق المجلس على مناقشة ٢٩ توصية بنسبة (٣٥٪)، وقرر الموافقة على ٢٣ توصية منها بنسبة (٢٨٪) من إجمالي التوصيات الإضافية.

ويمارس المجلس صلاحيته في طلب حضور الوزراء تحت القبة لمناقشتهم في كل ما يدخل ضمن اختصاصات جهاتهم التنفيذية، والتعرف على خططها المستقبلية، أو حضور مسؤولي الجهات الحكومية اجتماعات اللجان المتخصصة والخاصة أثناء دراستها موضوعات تدخل ضمن مهام هذه الجهة أو تلك، استناداً إلى المادة الثانية والعشرين من نظامه، حيث حضر تحت قبة المجلس خلال السنة الأولى أربعة وزراء هم صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، ومعالي وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن البراك، ومعالي وزير الزراعة الدكتور فهد بالغنيم، ومعالي وزير التجارة الدكتور توفيق الربيعة.

فيما حضر أكثر من ٣٦٠ مسؤولاً حكومياً اجتماعات اللجان الخاصة والمتخصصة لدراسة الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات جهاتهم الحكومية لمناقشتهم في بعض الأمور التي تضمنتها التقارير السنوية لأجهزتهم، والمعوقات التي تواجهها تلك الأجهزة لتنفيذ دورها، أو في مشروعات الأنظمة الجديدة، وتعديل أنظمة قائمة ذات صلة بمهام تلك الجهات.

وبحسب التقرير فإن أبرز مشاريع والأنظمة واللوائح التي أقرها المجلس خلال السنة الأولى هي:

- **الموافقة على تعديل بعض مواد نظام العمل.**
- **الموافقة على مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية.**
- **الموافقة على مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا.**
- **الموافقة على مشروع ضوابط البت في قضايا غياب بعض المستأجرين، أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية مع ترك العين مقفلة.**
- **الموافقة على مشروع نظام الأعلاف.**
- **الموافقة على تعديل بعض مواد نظام المشاركة بالوقت في الوحدات العقارية السياحية .**
- **الموافقة على تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى.**
- **الموافقة على نظام الزراعة العضوية.**
- **الموافقة على مشروع نظام الجوازات الدبلوماسية والخاصة.**
- **الموافقة على مشروع نظام منتجات التجميل.**
- **الموافقة على مشروع لائحة المدارس الأهلية.**
- **الموافقة على مشروع نظام التأمين ضد التعطل عن العمل.**

الموافقة على مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا .. ولائحة المدارس الأهلية

- الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- عدم الموافقة على فرض غرامة مالية عند فقدان تصريح دخول المنشآت العسكرية، أو التأخر عن تجديده.
- عدم الموافقة على رفع رسوم التصديق على الوثائق التي تقدم إلى وزارة الخارجية, وبخاصة الوثائق التجارية.
- عدم الموافقة على إيقاع عقوبات رهن أو ارتهان بطاقات إثبات الشخصية، الصادرة من الجهات الرسمية والمؤسسات العامة .
- عدم الموافقة على وضع رسم مالي قدره ألفا (٢٠٠٠) ريال، المقترح في الفقرة رقم (٢) من مشروع ضوابط بلاغات تغيب العمالة الوافدة عن العمل، ونصها: " في حال طلب إلغاء البلاغ بعد مضي أسبوع من زمن تسجيله على النظام المركزي؛ يتوجب على صاحب العمل (المُبلغ) دفع رسم مالي قدره ألفا (٢٠٠٠) ريال عن كل وافد تم الإبلاغ عن تغيبه".

مشروع نظام ممارسة أعمال المكاتب العقارية

وفي مجال الاتفاقيات وافق المجلس على ٢٩ اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية وثنائية بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، في مجالات مختلفة.

أما المقترحات التي اقترحها أحد الأعضاء أو عدد من الأعضاء بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى بشأن مشروع نظام، أو تعديل نظام قائم، وناقشها المجلس خلال السنة الأولى محل التقرير، وأصدر بشأنها قرارات تم رفعها لخادم الحرمين الشريفين فهي مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا، ومقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات

والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، في حين لا يزال هناك ١٥ مقترحاً تحت الدراسة في اللجان المتخصصة ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بالدور الرقابي لمجلس الشورى، فقد كانت التنمية المستدامة هدفاً للمجلس تتصدر الأولوية في جداول أعماله ولجانه المتخصصة، حيث مارس المجلس صلاحياته الرقابية في متابعة تنفيذ الأجهزة الحكومية مهامها ودورها في خطة التنمية من خلال دراسته للتقارير السنوية للوزارات والجهات الحكومية ومناقشتها تحت القبة، وأصدر القرارات المناسبة التي تستهدف مصلحة المواطن، والارتقاء بالخدمات المقدمة له، ومقدمتها التنمية الاجتماعية، والإسكان، وتطوير برامج الرعاية الصحية، وتطوير التعليم ومخرجاته، وتوطين الوظائف، والتوزيع الشامل لمشروعات التنمية على مناطق المملكة، وتحفيز الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد أخر سعى المجلس إلى ترسيخ علاقاته بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي والسلطات الأخرى وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات، للاطلاع عن قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه تلك الجهات من خدمات، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها، حيث دأب المجلس على القيام بزيارات ميدانية للأعضاء إلى مقار الوزارات والمؤسسات الحكومية

استراتيجية وطنية للشباب

والجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية، كما حرص المجلس على توثيق التعاون مع مجالس المناطق بما يسهم في التعرف عن قرب على أولويات خطط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق.

وعلى الصعيد الخارجي بات مجلس الشورى أحد أذرع السياسة الخارجية للمملكة، يدافع عن ثوابتها، ويحشد المساندة لمواقفها، ويعمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن المملكة والإسلام والمسلمين، من خلال مشاركاته في اجتماعات ومؤتمرات الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، والزيارات الرسمية التي تقوم بها وفود المجلس أو لجان الصداقة البرلمانية بالمجلس للعديد من الدول العربية والإسلامية والصديقة، حيث يعمل المجلس على توثيق علاقاته مع المجالس البرلمانية والتشريعية في مختلف دول العالم، وإقامة حوار دائم مع صناع القرار في تلك الدول.

ملخص لنتائج جلسات المجلس خلال السنة «الأولى» من الدورة «السادسة»
(المدة من ١٤٣٤/٣/٣هـ إلى ١٤٣٥/٣/٢هـ)

م	الموضوع	العدد
١	عدد جلسات المجلس.	٧٠
٢	الموضوعات المنتهية.	١٣٩
٣	قرارات المجلس.	١٥٣
٤	أولاً : القرارات الخاصة بالأنظمة واللوائح.	٣٣
٥	أ- القرارات الخاصة بالأنظمة واللوائح الواردة.	٢١
٦	ب- القرارات الخاصة بالأنظمة واللوائح التى يوجد عليها تباين.	١٠
٧	ج- القرارات الخاصة بالأنظمة واللوائح المقدمة بناءً على المادة «الثالثة والعشرين»	٢
٨	ثانياً : القرارات الخاصة بالتقارير السنوية.	٧٦
٩	ثالثاً : القرارات الخاصة بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم.	٢٩
١٠	القرارات الخاصة بالموضوعات الأخرى.	١٥
١١	الموضوعات التى لاتزال تحت الدراسة في المجلس.	٤٤
١٢	أولاً : الموضوعات التى ناقشها المجلس وقرر إحالتها إلى اللجان، أو إعادتها إلى اللجان.	١٠
١٣	ثانياً : الموضوعات التى تنتظر وجهات نظر اللجان فيها.	٣٤
١٤	التوصيات التى أقرها المجلس على جميع الموضوعات.	٣٣٠
١٥	أولاً : التوصيات التى أقرها المجلس على موضوعات الأنظمة واللوائح.	٤٤
١٦	ثانياً : التوصيات التى أقرها المجلس على موضوعات التقارير السنوية.	٢٥٦
١٧	ثالثاً : التوصيات التى أقرت على موضوعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم.	٢٨
١٨	رابعاً : التوصيات التى أقرت على الموضوعات الأخرى.	٢
١٩	مجموع التوصيات الإضافية التى عرضت على المجلس.	٨١
٢٠	التوصيات الإضافية التى وافق المجلس على مناقشتها.	٢٩
٢١	التوصيات الإضافية التى أقرها المجلس.	٢٣
٢٢	المداخلات على جميع الموضوعات المنهية.	١٤٥١
٢٣	المداخلات على موضوعات الأنظمة واللوائح المنتهية.	٣٢٧
٢٤	المداخلات على على موضوعات التقارير السنوية المنتهية.	١٠٠٤
٢٥	المداخلات على على موضوعات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المنتهية.	٧٠
٢٦	المداخلات على على الموضوعات الأخرى.	٥٠

رئيس (نزاهة) تحت قبة الشورى
دور الهيئة التحقق من الفساد.. وليس التحقيق مع الفاسدين
كثرة الحديث عن الفساد إحباط للناس

أوضح معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد الشريف أن للهيئة اختصاصات عديدة لتحقيق أهدافها، منها التحري عن أوجه الفساد المالي والاداري في عقود الأشغال العامة، وعقود التشغيل والصيانة، وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد، واقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته، وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، ومتابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والعمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، ونشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره.

جاء ذلك في كلمة لمعالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خلال حضوره الجلسة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٣/١٢هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الذي نوه بالجهود التي تبذلها الهيئة في مكافحة الفساد خلال الفترة الوجيزة من عمرها تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - يحفظهم الله - وتحقيقاً لتطلعاتهم بأن تكون المملكة في مقدمة الدول في مجال النزاهة.

وأكد دعم مجلس الشورى للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تحقيق أهدافها وتعزيز النزاهة التي هي الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الجميع. وأضاف معالي الأستاذ الشريف في كلمته أن الهيئة أنشئت بتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بموجب الامر الملكي رقم أ/٦٥ بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، كواحدة من أهم مبادراته الاصلاحية، ورسم الأمر الملكي الإطار العام لأهدافها في حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والاداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وأن تشمل مهامها جميع القطاعات الحكومية والشركات التي تشارك الدولة في ملكيتها بنسبة لا تقل عن ٢٥٪، ولا يستثنى من ذلك كائن من كان، وتسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام.

وعد بلاغات المواطنين من أهم المصادر التي تستقي منها الهيئة المعلومات عن الفساد والاهمال والقصور في الجهات الحكومية، بيد أنه أشار إلى أن جزءاً من تلك البلاغات لا تدخل في اختصاصاتها، حيث بدا الأمر وكأن المواطنين وجدوا في إنشاء الهيئة متنفساً لهمومهم يبثونها إياها، حتى قبل أن يتعرفوا على ما يدخل وما لا يدخل في اختصاصاتها، وقد ألقى ذلك عبئاً كبيراً على الهيئة يتمثل في التحقق من صحة البلاغات وجديتها، وما إذا كانت ضمن اختصاصاتها أم لا، إلى جانب التواصل مع مقدميها لاستيضاح بعض الأمور حولها، أو إفادتهم بعدم اختصاص الهيئة بها، وإرشادهم إلى الجهات ذات الاختصاص بها، أما البلاغات المنطوية على معلومات عن ممارسات الفساد والاهمال أو التعثر في المشاريع، والتجاوزات، فتقوم الهيئة بالتحري عنها، والتحقق منها، وجمع المعلومات حولها بواسطة ممثليها، مكتبياً وميدانياً، وتقوم بعد ذلك بإحالة ما تتحقق منه إلى جهات التحقيق المعنية كما ينص التنظيم.

رفع مستوى الخدمات هو جلّ ما يهم المواطنين وينشغلون به يومياً

وأبان معالي الأستاذ الشريف أن الهيئة لاحظت من خلال استقبالها لبلاغات المواطنين أن جزءاً مهماً منها يدور حول شكوى المواطنين من نقص الخدمات التي تقدم لهم، وتأخر تقديمها مع سوء في التنفيذ، لاسيما في المناطق والمحافظات، والمراكز والقرى البعيدة عن المقر الرئيسي للوزارات، وأن أكثر ما يستقطب اهتمام المواطنين وينشغلون به هو الخدمات المباشرة ومن أهمها الصحية، والطرق، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات البلدية، وحالة المباني التعليمية والمدرسية، والخدمات الاجتماعية، وصيانة المساجد ونظافتها، ولما كانت تلك الخدمات غير مشمولة بشكل واضح في اختصاصات الهيئة، فقد آثرت الهيئة عرض الأمر على مقام خادم الحرمين الشريفين، طالبةً التوجيه ومؤكدةً على ما لمسته أثناء زيارة مندوبيها للمحافظات والمراكز ومقابلة الكثير من المواطنين، والاستماع إلى ما لديهم من ملحوظات، من أن تحسين ورفع الخدمات هو جلّ ما يهم المواطنين من أمور حياتهم وينشغلون به يومياً، وأنه رغم أن الدولة قد خصصت الاعتمادات المالية الكافية لتوفير تلك الخدمات على أفضل المستويات، الا أن الهيئة قد وقفت على الكثير من أوجه النقص والتأخير وسوء التنفيذ بها، فصدر أمر خادم الحرمين ذي الرقم ٢٥٦٨٦ والتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٣هـ الموجه للهيئة، متضمناً أن لا تتكفي الهيئة بالمتابعة للبلاغات بل لابد من الوقوف على ما أبلغ عنه ومعرفة الحقيقة، وكل من توجهت التهمة إليه وأحيل لجهات الاختصاص تقوم الهيئة بالإعلان عن ذلك دون أسماء، والرفع للمقام السامي عن كل حالة تقع.

نرفع للمقام السامي بقوائم أسماء الجهات التي لا تتعاون ولا ترد على ملحوظاتنا

وأشار إلى أن بعض المسؤولين الذي تخاطبهم الهيئة بشأن مخالفات أو قضايا فساد لاحظتها الهيئة في جهته، لا يتعامل مع الموضوع بالاهتمام الذي يستحقه، فهو يحيل الخطاب إلى الإدارة أو الفرع أو المسؤول الذي كان أداؤه هو السبب في محل المساءلة للرد على ملحوظات الهيئة، وكأن مسؤول تلك الجهة يرغب من تلك الإدارة أو ذلك الفرع أو المسؤول الرد على ملاحظات الهيئة وتبرير ساحته من تبعات التجاوزات، مؤكداً أن هذا الوضع لن يؤدي إلى تصحيح الأوضاع وسد ثغرات الفساد.

وزاد معاليه أن الهيئة لاحظت في مستهل عملها، أن الغالبية من الجهات المشمولة باختصاصاتها لا تمتثل لمخاطبات الهيئة، وتتأخر في الردعليها، فعرضت الأمر على خادم الحرمين الشريفين، فصدرت أربعة أوامر ملكية تباعاً، كان آخرها الأمر الملكي رقم (٢٩٧٦) بتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ، متضمنًا التأكيد على جميع الجهات بالتعاون مع الهيئة، وإفادتها عما تطلبه خلال المدة المحددة في التنظيم، وأن على الهيئة الرفع عن الجهات التي لا تتعاون معها، ورغم ذلك ما يزال كثير من الجهات الحكومية لا تتجاوب مع الهيئة في الوقت المحدد، فضلاً عن أن إجاباتها لا تغطي كل ما تطلب الهيئة الإجابة عنه.

الهيئة تعاني من عدم تجاوب بعض المسؤولين وعدم الرد عليها

وأضاف أن من أهم المعوقات التي تواجه الهيئة تأخر البت في قضايا الفساد التي تكشفها الهيئة، سواء أثناء التحقيق أو المحاكمة، رغم نص الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، على "سرعة البت في قضايا الفساد"، وذلك بسبب اختلاط قضايا الفساد مع غيرها من القضايا التي تنشغل بها جهات التحقيق والمحاكمة، لافتاً النظر إلى أن الأمر يقتضي تخصيص دوائر خاصة للتحقيق، ومثلها للمحاكمة عن قضايا الفساد.

نحتاج تخصيص دوائر خاصة للتحقيق والمحاكمة في قضايا الفساد

ولخص معالي الأستاذ الشريف مهام الهيئة في الآتي:

أولاً: التحري عن أوجه الفساد في عقود المشاريع وعقود التشغيل والصيانة.

ثانياً: من خلال بلاغات المواطنين، عما يلاحظونه من ممارسات الفساد.

ثالثاً: من خلال مراجعة الخدمات التي تقدم للمواطنين وما يعتريها من أوجه التلاعب والتقصير، وسوء التنفيذ.

رابعاً: من خلال متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام، ومصالح المواطنين.

وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ

نزاهة Nazaha

خامساً: حماية النزاهة، والوقاية من الفساد، ويشمل ذلك التوعية والتثقيف بخطورة الفساد، ومضاره على الوطن والمواطن، وذلك بمختلف الوسائل، ومنها حث مؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في برامج التوعية.

في جانب آخر لخص معاليه أهم ما يواجه الهيئة من عقبات وعراقيل في عملها، في الآتي:

١- عدم تجاوب بعض الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة معها زمنياً ونوعياً.

٢- تأخر البت في قضايا الفساد التي تكشفها الهيئة، سواء أثناء التحقيق أو المحاكمة، رغم أن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تنص على (سرعة البت في قضايا الفساد)، وذلك بسبب اختلاط قضايا الفساد مع غيرها من القضايا التي تنشغل بها جهات التحقيق والمحاكمة، وترى الهيئة أن الأمر يقتضي تخصيص دوائر خاصة للتحقيق، ومثلها للمحاكمة، لقضايا الفساد.

تأخر البت في قضايا الفساد يعرقل عمل الهيئة.. والتشهير يتطلب الإدانة

وعن الجهود الدولية لمكافحة الفساد، ودور المملكة وموقفها منها، قال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إن الهيئة لاحظت بعد إنشائها، أن هناك بطأً في مسار هذه الجهود، وركوداً في الاجراءات المتخذة بشأنها، وغيابا شبه كامل للمعلومات عنها لدى المنظمات الدولية، وهذا ما انعكس سلباً على تقويم المملكة في مجال مكافحة الفساد في تقارير تلك المنظمات، وفي مقدمتها منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة مجتمع مدني مقرها مدينة برلين بألمانيا، وقد استشعرت الهيئة أن التقويم والترتيب الذي تضعه المنظمة للمملكة في تقريرها السنوي غير عادل، لذلك بادرت الهيئة إلى التواصل معها، ومع المنظمات، والمؤسسات، والجامعات، والشركات، التي تستقي منها المنظمة المعلومات التي تعتمد عليها في التقويم، حيث تم تكليف عدد من المسؤولين في الهيئة بزيارة تلك المنظمات، والالتقاء بالمسؤولين فيها، والتعرف على نوعية المعلومات التي تعتمد عليها في التقويم، وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها، حيث تحسن وضع المملكة في تقرير قياس الشفافية الذي أصدرته المنظمة عن عام (٢٠١٣م) واحتلت فيه المملكة الترتيب (٦٣) من بين (١٧٧) دولة شملها التقرير، بعد أن كانت تحتل الترتيب(٦٦) في مؤشر العام الذي قبله.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، التي وضعتها الأمم المتحدة في العام(٢٠٠٣م) وألزمت الدول التي ترغب في مكافحة الفساد بالانضمام إليها، والمصادقة عليها، أشار معاليه في كلمته إلى أن الهيئة لاحظت عند انشائها، أن المملكة لم تصادق عليها، وأن هناك لجنة وزارية مكلفة بحصر وتحديد الالتزامات التي ستترتب على المملكة بعد المصادقة على الاتفاقية، وتحديد الجهات التي يقع عليها عبء تنفيذ تلك الالتزامات، وأوضح أن الهيئة تواصلت مع تلك اللجنة وأوضحتُ لها ما واجهته المملكة وما تواجهه من انتقادات، بسبب التأخر في المصادقة على الاتفاقية، وأكدت الهيئة أن الإسراع في المصادقة عليها سوف يعزز سمعة المملكة دولياً في مجال مكافحة الفساد، وقد كان للمتابعة أثراً، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦٢) بتاريخ ١٤٣٤/٣/٢هـ المتوج بالمرسوم الملكي رقم م/٥ بتاريخ ١٤٣٤/٣/١١هـ بالمصادقة على الاتفاقية، وقد استكملت الهيئة متابعة تنفيذ اجراءات المصادقة حتى تم ايداع صك المصادقة لدى الامين العام للأمم المتحدة.

نائب رئيس نزاهة يجيب على أحد الاسئلة

وختم معالي رئيس الهيئة كلمته بالتأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الشورى في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وأهداف الهيئة ذاتها، التي هي في عمومها أهداف للمجلس، لاسيما من خلال مراجعته لتقارير أداء الجهات الحكومية، وما يصدره من قرارات بشأنها، ومن خلال زيارات وفوده إلى الدول الأخرى، وحضور المؤتمرات واللقاءات الدولية، وإبراز جهود المملكة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلالها، وزيادة التعاون والتنسيق مع الهيئة، فهي أحوج ما تكون إلى جهود المجلس، وجهود أعضائه سواء من خلال عضويتهم فيه، أو من خلال كونهم أعضاء في المجتمع، يستطيعون الإسهام في توعية أفراده وتحذيرهم من ممارسات الفساد، وحثهم على الإبلاغ عنه.

بعد ذلك أتاح معالي رئيس المجلس المجال أمام رئيس لجنة حقوق الانسان والعرائض الدكتور عبد الله الظفيري لطرح أسئلة المواطنين واستفساراتهم التي تلقاها المجلس منذ إعلانه عن حضور معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأوضح الدكتور الظفيري أن المجلس تلقى العديد من أسئلة المواطنين واستفساراتهم حول أداء الهيئة حيث لاحظ العديد من المواطنين أن عمل الهيئة يركز على المخالفات الصغيرة مثل استخدام السيارات الحكومية خارج وقت الدوام الرسمي أكثر من الاهتمام بالمخالفات في المشاريع الكبرى التي من المفترض أن تكون من أولويات الهيئة.

وأكد الشريف أن الهيئة لا تهمل المشروعات الكبرى، بل إن اهتمامها بالمشروعات الكبرى يفوق اهتمامها بالأمور الصغيرة، لكن الأمور الصغيرة قد تكون شائعة أكثر، والمثل الذي ضُرب شائع جداً، فهناك إهمال وتسيب واستخدام سيء للممتلكات الحكومية وما يصرف عليها، فهناك من موظفي أجهزة الدولة من يستخدم السيارات الحكومية بل وتظل معهم على مدار اليوم وما تتطلبه تلك السيارات من مصروفات الصيانة، مع أن المهام الوظيفية لأولئك الموظفين لا تتطلب استخدام السيارات الحكومية.

وبشأن موقف الهيئة من الأجهزة التي تمتنع عن التجاوب مع استفساراتها وملاحظاتها، قال معاليه إن تنظيم الهيئة نص على ذلك في المادة "الخامسة"، وخطط الهيئة في مواجهة عدم التعاون معها والإجابة عن الاستفسارات من ممثليها تأتي وفق الأوامر الملكية، فالهيئة تُذَكّر بالأوامر الملكية بأرقامها في كل

خطاب تصدره في القضايا التي تتعلق بالفساد، وكذلك لا تكتفي بالخطاب الأول، وإن كان التعقيب ليس من واجب الهيئة، ونحن نرسل تعقيباً أولاً وثانياً وثالثاً لتذكير الجهات بأنها لم ترد على خطاب الهيئة، والخطة الأخرى الرفع للمقام السامي كما أمر خادم الحرمين الشريفين بقوائم بأسماء الجهات التي لا تتعاون مع الهيئة ولا ترد على ملحوظاتها.

الجهات الرقابية بعيدة عن «الازدواجية».. وعلاقتنا معها «تكاملية»

وعن مستوى التنسيق بين الجهات الرقابية لتفادي الازدواجية ودور الهيئة في تعزيز دور المراجعة لأداء الإدارات القانونية في الجهات الحكومية وفق معايير الجودة والتطوير لفت رئيس نزاهة النظر إلى أن المادة "الرابعة من تنظيم الهيئة فصلت في آلية التنسيق مع الجهات الرقابية، وأوردت أن أداء الجهات الرقابية على أساس التعاون والتكامل والبعد عن الازدواجية، أو البعد عن التكرار فيما بينها" فلا يوجد ازدواجية في أعمال الجهات الرقابية، ولا يوجد تكرار وإنما يقوم الأمر على التعاون، مبيناً أن متابعة المخالفات المالية للمواد النظامية، أو البلاغ عن المخالفات المادية لا يندرج ضمن اختصاصات الهيئة، فهناك جهات رقابية أخرى مختصة، لكن إذا كان البلاغ حول أمور تتعلق بممارسة الفساد أو تقود إلى فساد فهذا من شأن الهيئة. أما ما يتعلق بتعزيز دور المراجعة الداخلية فالهيئة لم تترك وسيلة إلا وقامت بها في هذا السبيل، لأن دور المراجعة الداخلية يفيد الهيئة كثيراً، للتقليل من حجم المخالفات وممارسة الفساد، وهذه صدر فيها قرار من مجلس الوزراء باعتماد اللائحة الخاصة بإدارات المراجعة الداخلية في الإدارات الحكومية، وقرار آخر باعتماد إنشاء إدارات للمراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، مشيراً إلى أن ديوان المراقبة العامة ينسق ويتابع تنفيذ اللائحة. أما بالنسبة للإدارات القانونية التي تبرر للمسؤول أخطاء الإدارات الحكومية فلم نلاحظ شيئاً من ذلك، فالذي يبرر هو المسؤول الذي وقعت في إداراته المخالفة أو بسبب عمله.

ثم أتاح معالي الرئيس المجال لأعضاء لجنة حقوق الإنسان والعرائض لطرح استفساراتهم عن الهيئة، حيث أكد الشريف في رده على سؤال لأحد أعضاء اللجنة أن مؤسسات المجتمع المدني، كما نصت على ذلك الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ونص عليها تنظيم الهيئة، شريكة للهيئة، ولابد أن تتعاون معها في تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية وفي تنظيم ما نص عليه تنظيم الهيئة، ومن ذلك إجراء البحوث وتقديم العون باطلاعها على ما يدور في المجتمع حول مسائل وقضايا الفساد والتعاون مع الهيئة، لكن هناك نقص في مؤسسات المجتمع المدني، وقد راجعنا بعض المواطنين ممن يرغبون في تأسيس جمعيات أو مؤسسات مجتمع مدني وأيدناهم في ذلك، وأوضحنا أن الهيئة لا تملك صلاحية الترخيص لهم، وأرشدناهم إلى الجهات المختصة بالترخيص.

أحد الأعضاء أبدى استغربه من تدني ترتيب المملكة في تقرير منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد رغم أن مجتمعنا مجتمع مسلم تحكمه أخلاقيات الإسلام، مشيراً إلى أهمية التوعية المصاحبة للعمل الرقابي على مستويات متعددة.

في هذا السياق أوضح معالي نائب رئيس الهيئة لحماية النزاهة الدكتور عبدالله العبدالقادر في مداخلة له خلال الجلسة، أن الفساد سلوك منحرف لا يمكن قياسه؛ لأنه عمل باطني سري، وما يقاس هو مدركات الفساد، ومنظمة الشفافية العالمية تصدر هذا المؤشر مقارنة بين الدول، والمنظمة لا تقيس بل تستقي معلوماتها من ١٣ مؤسسة عالمية تدخل في قياس هذا المؤشر، والمملكة لم تصل إلى المرتبة المأمولة في هذا المؤشر بسبب نقص المعلومات، فلدينا جهات حكومية لا تخرج المعلومات منها بالطريقة الصحيحة التي يمكن أن يقاس بها مستوى الشفافية والنزاهة، وكذلك عدم قدرة هذه المنظمات على الحصول على المعلومات داخل المملكة، فتلك المنظمات تبحث بالمقارنة بالدول الأخرى ولا تقيس مستوى الفساد لديك، وأبان أن الهيئة بدأت مشروع محاولة الاتصال بتلك المنظمات، ودعوتها، والتواصل معها، وتوفير المعلومة لها.

وأوضح الشريف في رده على سؤال لأحد الأعضاء حول دور الهيئة في تعزيز مفهوم الشفافية وحماية النزاهة أن لدى الهيئة خطة صادرة بقرار مجلس

الوزراء لمكافحة الفساد وتعزيز مفهوم الشفافية وحماية النزاهة وهي الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وقد جُعلت مسؤولية تنفيذها على مكونات الوطن والمجتمع بشكل عام، وجعلت مهمة الهيئة، كما ورد في الآليات، القيام بمتابعة تنفيذها، وتلقي التقارير عنها، وتقييمها، ومناقشة الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال، وقامت الهيئة بالمتابعة مع جميع الجهات الحكومية، والمؤسسات العامة، والشركات المساهمة العامة التي تمتلك فيها الدولة الجزء الأكبر من رأسمالها، وأطياف المجتمع من علماء ومفكرين، ومؤسسات تعليمية، ومؤسسات المجتمع المدني، وذكرتهم الهيئة بما يجب عليهم لتنفيذ هذه الاستراتيجية، منهم من تجاوب ومنهم من لا تزال الهيئة في متابعة مستمرة معهم، كما أن الهيئة تعقد المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، في مختلف الجهات الحكومية، وندوات للقطاع الخاص ولأفراد المجتمع، وتوزع المطبوعات والمنشورات في هذا المجال، وكذلك تستقطب العلماء للحديث عن الوقاية من الفساد وتوعية الناس بآثاره على الدولة والمجتمع، مؤكداً أن الهيئة لا تعتمد على ردود أفعال أو بلاغات المواطنين، فرغم أنها جزء مهم من وسائل الإبلاغ عن الفساد، إلا أنها ليست الجزء الأكبر في عمل الهيئة.

وأكد مجدداً أن إجراءات الهيئة منحصرة في التحقيق وجمع المعلومات والأدلة عن واقعة الفساد؛ ثم الإحالة لجهة التحقيق، منوهاً إلى أن لدى الهيئة الصلاحية للاطلاع على مجريات التحقيق الذي تتولاه دوائر المحاكمة ومتابعته، مشيراً إلى البطء الشديد في مسار التحقيق والمحاكمات، مما قد يفقد فائدة ما تكشفه الهيئة من قضايا الفساد.

وكانت مسألة عدم التشهير بمن تثبت عليهم تهم الفساد، ونشر أسمائهم محل تساؤل العديد من أعضاء مجلس الشورى وطالبوا بتعديل تنظيم الهيئة لينص على ذلك، وأيد معالي رئيس الهيئة التشهير ونشر الأسماء، إلا أنه أكد أن عمل الهيئة في هذا الخصوص محكوم بالأمر السامي الذي ينص على الرفع للمقام السامي قوائم بالجهات التي لا تتجاوب مع الهيئة، وكشف عن عزم الهيئة رفع مقترح للمقام السامي بنشر أسماء الجهات التي لا تتجاوب مع جهود الهيئة وطلباتها في وسائل الإعلام.

ورداً على سؤال عن الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لحماية نفسها من الفساد الداخلي؛ لاسيما أن موظفي الهيئة كغيرهم عرضة للتجاوزات والقصور، أوضح الشريف أن الإجراءات التي تتخذها الهيئة لحماية نفسها، نص عليها نظامها بأن تقوم هي بإجراءات الرقابة عليها، واتخذت الإجراءات التي تتخذ عادة في الجهات الحكومية، فلدى الهيئة مراقب حسابات داخلي، وإدارة لمراجعة جميع أعمال الهيئة وتقييم أدائها، أما حماية موظفي الهيئة فهناك إجراءات تتخذها الهيئة لحمايتهم منها عدم التصريح لهم بقبول الهدايا، كما أن هناك مدونة لأخلاقيات العمل التي ينبغي أن يتصف بها موظف الهيئة.

وعن إمكانية التعاون بين مجلس الشورى والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإبرام مذكرة تفاهم بين الجانبين، أوضح الشريف أن باب التعاون بين المجلس والهيئة مفتوح ، وأول خطوة في هذا التعاون هو طلبي من معالي رئيس المجلس أن أحضر أمامكم وأستمع إلى اقتراحاتكم وآرائكم لنستفيد منها في عمل الهيئة، وقد رحب معالي رئيس المجلس بهذا الطلب، وتحدثنا كثيراً في الهاتف عن مجالات التعاون الممكنة بين الهيئة والمجلس، وقد ناديت بهذا في آخر كلمتي أمامكم في بداية هذا اللقاء. أما بالنسبة لفتح قناة اتصال بين الهيئة والمجلس فهذا مما ترحب به الهيئة، ووسائل التعاون موجودة.

الهيئة تعمل فوق طاقتها..
ونأمل بالمزيد
من الصلاحيات!

وشدد معالي رئيس الهيئة أن ارتباط الهيئة بخادم الحرمين الشريفين مباشرة يقوي من صلاحياتها، ويمنحها الثقة في ممارسة تلك الصلاحيات، ولولا ارتباطها به -حفظه الله- لما تمكنت من إنجاز ما أنجزته، فنحن نجد الدعم والقوة المعنوية من هذا الارتباط وقد ذكرت أمثلة على ذلك.

وعن قضايا الفساد الإداري التي كشفتها الهيئة أوضح معاليه أن الأوامر الملكية التي صدرت بشأن تثبيت العاملين على بعض البنود في الأجهزة الحكومية، وأعطيت الهيئة صوراً من تلك الأوامر، وأوكل لها متابعتها مع الجهات الأخرى، وتابعتها ووجدت مخالفات في هذا الجانب، من خلال تثبيت أشخاص لم يكونوا يعملون في جهاتهم قبل صدور الأوامر الملكية، إنما أثبتت في وسائل ضبط الحضور والانصراف بأنهم كانوا يعملون، وقد كشفت الهيئة بعض القضايا في هذا الجانب.

وكشف الشريف أن الهيئة رصدت وجود أسماء في بعض الوزارات تربط بينهم روابط أسرية، وللأسف الشديد أن بعض ذلك تم منذ مدة طويلة، ولكن عندما تعرف الهيئة من وسائل الإعلام أو من المواطنين أو من أي جهة أخرى بأن هناك محاباة في التوظيف أو تقديم أناس على آخرين، فإن الهيئة تبادر إلى بحثها، وتصحيحها، بل لاحظت الهيئة أن المحسوبية تنتشر في فروع الجهات الحكومية في بعض المدن والمحافظات ربما لكون الروابط الأسرية فيها أقوى، وعد ذلك من الفساد الإداري الكبير، وأشار إلى أن الهيئة خاطبت هيئة كبار العلماء وطلبت تفسير الواسطة، وما هي الواسطة المحمودة والواسطة المذمومة، وأخذت تطبق مثل هذا المفهوم للواسطة، فالواسطة التي تمنع حقاً هي الواسطة المذمومة، وتعد من أمور الفساد، والهيئة ماضية في هذا الصدد. وأعرب عن تمنياته بانحسار مثل هذه الأمور مع الوقت، وتزداد فعالية الهيئة فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري.

وأشار الشريف إلى أن الفساد العلمي لا يعد من الفساد المالي والإداري. علماً بأن لدى الهيئة ملف بالموضوع في إدارة لديها تسمى (إدارة متابعة أوامر الشأن العام)

التي أسندها إليها المقام الكريم في الأمر الملكي، وانعكست في تنظيم الهيئة، فلديها إدارة تتابع القضايا التي تتعلق بمصالح فئة كبيرة من المواطنين ولكن لا تتعامل مع القضايا الفردية، فتأتي إلينا شكاوى كثير من الناس، ولكنها فردية، ولا نستطيع أن نضيع جهودنا في مسائل فردية، لأن تركيزنا على المسائل التي تشمل فئات أكبر.

وعن افتتاح فروع جديدة للهيئة ولاسيما في المنطقة الشمالية، ودعوة القطاعين الخاص والعام لتبني خطط وحماية النزاهة قال الشريف إن الهيئة افتتحت في تاريخ ١٤٣٥/٢/١هـ ثلاثة فروع، في منطقة مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية، ومنطقة عسير، والخطة أن تفتتح خمسة فروع جديدة خلال السنة المالية الحالية، وتشمل المنطقة الشمالية.

ولفت النظر إلى أن مكافحة الفساد لا تقتصر على القطاع الحكومي فقط، وقد تعرضت الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد لهذا الموضوع؛ لأننا إذا كافحنا الفساد في القطاع العام وتركناه في القطاع الخاص، كأننا لم نعمل شيئًا، لذلك فالمطلوب من الجهات الخاصة سواء كانت مؤسسات عامة أو شركات أو مؤسسات فردية أن تتبنى برامج وخططاً لكيفية مكافحة الفساد لديها، وتزود الهيئة بها لتقّيمها، وتتلقى نتائجها تباعاً لتشرف على تمديدها وقد أُبلغت الجهات الحكومية والغرف التجارية بهذا المضمون للتأكيد على المنتمين للغرف التجارية بهذا الشأن.

وحول ما تداولته بعض الصحف بأن القطاع الخاص هو من أفسد القطاع العام، قال معاليه إن الهيئة لا تتفق مع هذه المقولة، فهناك فساد مالي وفساد إداري في القطاعين الخاص والعام، وقد يكون الموظف في القطاع العام هو من يتسبب في الفساد؛ حيث يطلب الرشوة، وقد يُضْغَط عليه ليقبل الرشوة. لذا، فإن الفساد مشترك وموجود في القطاعين.

وفي شأن آخر قال معاليه إن نظام المشتريات الحكومية تعتريه بعض الملاحظات والنواقص، وقد لاحظت الهيئة ذلك منذ السنة الأولى لإنشائها من خلال ما يردها من اقتراحات وبلاغات، ومن خلال دورها في مراجعة الأنظمة وتطويرها. وقامت الهيئة بالكتابة للجهات الحكومية جميعها عن بعض النواقص والعيوب في التطبيق. ومن ضمن ذلك مثلاً أن المادتين الخمسين والحادية والخمسين من اللائحة التنفيذية من النظام لا تنفذان، خاصةً وأنهما تناديان بالشفافية في العطاءات لنشرها في مواقع الجهات وعلى لوحات مقرات الوزارات، فاتضح أن ذلك لم يطبق، وقامت الهيئة بمتابعة ذلك مع الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات المساهمة أيضًا. أما بخصوص ما يتعلق بتدني رواتب الموظفين، فقد صدرت الأوامر الملكية في عام ١٤٣٢هـ التي تنص على أن يكون الحد الأدنى للرواتب الحكومية ثلاثة آلاف ريال. وقد قامت الهيئة بمتابعة تلك الأوامر الملكية، حيث أُسند إليها متابعة ذلك، فتأكدت من تطبيق هذا في جميع الدوائر الحكومية .

«مقاولو الباطن» تتم دون علم الجهات الحكومية ونعتبره من أنواع الفساد

وفيما يتعلق بتعثر بعض المشروعات الكبرى، وتأخر إنجاز البعض الآخر، اشار الشريف إلى أن الهيئة تابعت تلك المشروعات وخاطبت مالكيها وحُل ما كان حاصل بها من إشكال. كما قدمت الهيئة المخالفات لهيئة التحقيق والإدعاء العام، وهيئة الرقابة والتحقيق والتجاوزات في هذا الصدد. كما طالبت الوزراء بالتحقيق واستيفاء حق الدولة من المخالفين سواء كانوا من الاستشاريين أو المقاولين.

وبالنسبة لغموض الأنظمة والقوانين، بين رئيس (نزاهة) أن من اختصاصات الهيئة تطوير الأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد عبر إنشاء إدارة لتطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات وتقوم الهيئة بذلك، وعملت الهيئة على تطوير بعض الأنظمة، فيما لا تزال بعض الأنظمة الأخرى تحت التطوير والتحديث. أما بالنسبة للحكومة الإلكترونية، فلها دور كبير في سد بعض الفجوات التي ينفذ من خلالها الفساد. والهيئة تتابع مشروع الحكومة الإلكترونية، ولديها تواصل مستمر مع معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بهذا الخصوص.

وعن كثرة الحديث عن الفساد، عبر رئيس الهيئة عن الخشية من أن يؤدي هذا إلى الإحباط، وبخاصة جهود موظفي الهيئة. وقال : إن من يطّلع على ما ينشر بشأن الفساد وهو خارج المملكة يظن أن المملكة قد غدت بؤرة من بؤر الفساد وهذا غير صحيح. عندما نقول بأن أنواع الفساد منتشرة دون إحصائيات أو حقائق فإن هذا يجعل المواطن يعتقد بأن الفساد يحتل كل دائرة حكومية، وكل مرفق ومشروع، ومما يسئ إلى الجهود أن الحسنات لا تذكر، بل لا يذكر سوى السيئات فحسب.

وبخصوص ظاهرة مقاولي الباطن» أجاب معاليه بأن الهيئة تجد مشروعات كثيرة متنازل عنها لمقاولين من الباطن، ومعظم التنازلات تتم دون علم الجهة الحكومية صاحبة المشروع وبدون موافقتها. وهذا يعد في نظر الهيئة نوعاً من أنواع الفساد وتمضي في بحثه وفي إثباته.

وفي ختام اللقاء أعاد معالي الأستاذ الشريف التأكيد على أن نظام الهيئة ليس نظاماً جزائياً، بل هو نظام يطرح المبادئ والنصوص والعقوبة عند المخالفة، ومن خلال الأنظمة التي تنص على العقوبات مثل مخالفة أمر ملكي، أو أي نص من نصوص أي نظام، يكون الجزاء من قبل الوزير المختص بحدود صلاحياته في تطبيق العقوبات لما دون فصل الموظف. أما إذا كانت العقوبة تصل إلى الفصل، فتحال إلى جهات التحقيق، ثم جهات المحاكمة، فنحن نطلب من الوزراء ما هو في حدود صلاحياتهم فحسب، أما ما يتجاوز ذلك فنحيله إلى جهات التحقيق، موضحاً أن مشروع نظام حماية المال العام لا يزال تحت الدراسة في دوائر مجلس الوزراء.

المجلس ناقش تقريرها السنوي

الخطوط السعودية.. المصروفات ضعف الإيرادات!

د. سعدون السعدون
رئيس لجنة النقل والأتصالات وتقنية المعلومات

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٣/٣/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون .

وفي بداية مناقشة تقرير اللجنة وتوصياتها انتقد أحد الأعضاء إغفال التقرير لمعايير أو وسائل تساعد على تقييم الأداء، لاسيما أن التقرير جاء وصفياً وكُتب من وجهة نظر المؤسسة؛ حيث يركز على المنجز فحسب.

وأضاف عضو آخر أن المؤشرات تعطي صورة عن برنامج الخصخصة وهو برنامج جيد نتج عنه ثمان شركات، لكن المشكلة الأساسية هي فيما يسمى بشركة الطيران الأساسية وهي الشركة الأم أو شركة الخطوط السعودية الأساسية فهي تحتاج إلى إعادة نظر في أدائها، فإيرادات المؤسسة تسعة عشر مليار ريال في حين أن مصروفاتها واحداً وعشرين ملياراً، وبالتالي المؤسسة مستمرة في تحقيق العجز.

ولاحظ أحد الأعضاء عدم وجود انسجام واضح وجلي بين ما قدمته المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية وبين توصيات اللجنة على التقرير المقدم، فقد جاء التقرير وصفياً، ولم يشتمل على معايير قياس الأداء.

عضو يقترح الاستعانة بمقيّمين خارجيين لتقييم أداء خدمات «السعودية»

كما لاحظ آخر أن التوصية «الأولى» جاءت مبهمة وغير واضحة؛ وتساءل عما إذا كانت اللجنة تقصد ما خصص للأفراد من أسهم؟ أم تقصد ما قامت به المؤسسة من تخصيص للقطاعات؟ وطالب اللجنة بإيضاح الأمر.

واستحسن عضو آخر الاستعانة بمقيّمين خارجيين لتقييم أداء الخدمة المقدمة، لاسيما أن هذا الأمر هو السبيل إلى تحسين الأداء أولاً بأول.

الخطوط الجوية العربية السعودية
SAUDI ARABIAN AIRLINES

عضو يتساءل عن علاقة الخطوط بتنمية وتطوير العقار؟

ونوه أحد الأعضاء إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يوضح البرنامج التنفيذي لمشروع التخصيص، حيث جاءت شركة الخطوط السعودية لتنمية وتطوير العقار، وتساءل عن طبيعة عمل هذه الشركة، و علاقة الخطوط الجوية العربية السعودية بتنمية وتطوير العقار؟.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ما تضمنه التقرير بشأن القوى البشرية من أن المؤسسة وضعت خطة لتشجيع القوى العاملة الفائضة على ترك الخدمة اختيارياً في إطار توجه المؤسسة نحو الخصخصة، حيث استفاد من البرنامج (٥٤٠٤) موظفاً تركوا الخدمة، منوهاً إلى أن التقرير لم يوضح ما إذا كان تقاعدهم في عام التقرير أم في أعوام سابقة منذ انطلاق التخصيص. كما أنه بالمقابل أشار التقرير إلى أن المؤسسة استقطبت (٩٢٦٦) موظفاً على نظام العقود ابتداءً من منتصف عام ٢٠٠٦م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م أي أن الداخلين للخدمة في المؤسسة يتجاوز أعداد من تركوا الخدمة في تعارض مع مبدأ الخصخصة. ولم يقدم التقرير تفسيراً لذلك.

وقال عضو آخر: إن الخطوط السعودية لا تزال تصر على الاحتفاظ ببعض المهام التي يمكن أن تترك لشركات السفر والسياحة للقيام بها مثل خدمات الركاب والمبيعات، فشركات السفر والسياحة منتشرة في كل حي من مدن المملكة وتستطيع أن تقوم بهذه المهمة بشكل يخفف العبء على الخطوط السعودية لتركز على المهام الرئيسة في عملها.

وأضاف عضو آخر أن التقرير أشار إلى أن المؤسسة استلمت (٦٥) طائرة جديدة حتى نهاية شهر مايو عام ٢٠١٣م، كما واصلت إخراج الطائرات القديمة من الخدمة خلال الخطة التي وضعتها لإخراج الطائرات، لكن التقرير لم يشر إلى عدد الطائرات القديمة التي خرجت من الخدمة، كما لم يوضح ملامح الخطة التي وضعتها الخطوط الجوية السعودية لإخراج الطائرات القديمة.

أحد الأعضاء أشار إلى ما تضمنه التقرير من أن الخطوط السعودية بحاجة لشراء (٣٥) طائرة جديدة. لافتاً النظر إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١٤٣٤/٢/٤هـ المتضمن بحث تمويل المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية لشراء أسطول جديد من الطائرات وعددها (٣٥) طائرة لتلبية احتياجاتها لمواجهة الالتزامات التشغيلية الداخلية، والاتفاق بين وزارة المالية والخطوط السعودية على مصادر التمويل. ودعا العضو اللجنة إلى الاستيضاح من المؤسسة بشأن ماذا تم بهذا الصدد، بالنظر للمسؤولية الوطنية المترتبة على الخطوط السعودية باعتبارها الناقل الجوي شبه الحصري في المملكة، وتساءل عن البدائل التي تفكر فيها الخطوط السعودية لمواجهة الطلب المتزايد على خدمة النقل الجوي؟.

ولفت أحد الأعضاء النظر ترتيب الخطوط السعودية لعام ٢٠١٢م ، حيث جاءت في المرتبة (٨٧) ضمن أفضل (١٠٠) شركة طيران حول العالم، في حين كان ترتيبها عام ٢٠١١م (٨٩). أما على مستوى معايير التقييم فلم تحصل الخطوط السعودية على أي مرتبة متقدمة في خدمة الدرجة السياحية ورجال الأعمال والأولى، ولا في الترفيه أو التموين أو خدمة طاقم الموظفين، كما لم تذكر ضمن شركات الطيران التي تطورت وتحسنت، الأمر الذي يؤكد أن أمام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الشيء الكثير لتقوم به لتحسين موقعها ضمن شركات الطيران سواءً إقليمياً أو دولياً لتستطيع المنافسة وتنتقل إلى خانة الربحية. لذا، يحسن أن تبحث اللجنة هذا الموضوع مع المؤسسة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن معظم استطلاعات الرأي على مستوى خدمة الخطوط الجوية العربية السعودية تشير إلى عدم الرضا بصفة عامة، فاللوم الأكبر يقع على قلة وتردي خدمة النقل الجوي لدينا.

وأكد أحد الأعضاء ضرورة ألا يوضع اللوم على عاتق الخطوط الجوية العربية السعودية لوحدها فتكاد تكون الخطوط الجوية الوحيدة في دولة مترامية الأطراف وتصل مساحتها إلى أكثر من اثنين مليون كيلو متر مربع، فالسعودية تتحمل غالبية النقل الجوي لدينا بشقيه الداخلي والخارجي، وبسبب عدم وجود شركات للنقل الجوي أصبح عرض خدمة النقل الجوي لدينا أقل كثيراً من الطلب المتزايد على هذه الخدمة، بالإضافة إلى عدم توفر نقل بري وبحري مناسب. ورأى أن إشكالات الخطوط الجوية العربية السعودية لن تحل إلا بقيام شركات نقل جوي إقليمية ووطنية أخرى، وأبدى استغرابه من أن هيئة الطيران المدني رغم أنها تدرك هذه الإشكالات إلا أنها لا تعمل بجد على قيام شركات نقل جوي أخرى.

بطء شديد في تخصيص وحدة الطيران الأساسي

وأشار أحد الأعضاء إلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر بتاريخ ١٤٢٨/٨/١٥هـ المتضمن السماح للخطوط السعودية بتمويل الوحدات الإستراتيجية للقطاعات المراد تخصيصها إلى شركات يرخص للمؤسسة بتأسيسها بمفردها وتتملكها بالكامل. لا فتاً النظر إلى أن الخطوط السعودية سارعت وبشكل ملفت للنظر إلى تخصيص أربع وحدات استراتيجية تعمل على أسس تجارية ومربحة وهي: شركة الخطوط السعودية للتموين، والشركة السعودية للنقل الأرضي، والشحن المحدودة، والهندسة وصناعة الطيران، إلاّ أن الخطوط السعودية لا تزال تسير بوتيرة بطيئة جداً في تخصيص وحدة الطيران الأساسي، وتساءل عن موعد انتهاء الخطوط السعودية من تخصيص وحدة الطيران الأساسي؟.

وأبدى عدد من الأعضاء استغرابهم من شكوى المؤسسة في تقريرها من تأثير المنافسة في مجال النقل الجوي الداخلي، بينما تعاني من عدم تلبية الطلب الداخلي؛ حيث ورد في التقرير أن عدد الراغبين في السفر الذين لم تتمكن الخطوط السعودية من تلبية طلباتهم بلغ (١,٥٠٠,٠٠٠) راغب في السفر. وطالبوا اللجنة بتقديم توصية تنص على الإسراع في تشغيل الشركتين الخليجيتين اللتين فازتا بحقوق النقل الداخلي.

١,٥ مليون راغب في السفر لم تتمكن «السعودية» من تلبية رغبتهم!

واقترح أحد الأعضاء إعداد دراسة تقويمية شاملة عن الخطوط السعودية وخدماتها تجاه الركاب ومرتادي هذه الخطوط بين وقت وآخر، وذلك عن طريق الهيئة العامة للطيران المدني لمعرفة استطلاعات الرأي وذلك لرفع مستوى الخدمة ورضا المسافرين.

وأشار عضو آخر إلى أن الخطوط السعودية تنفق ٥ مليارات ريال على صيانة طائراتها في العام الواحد، وتضم أكثر من (٥٢٠٠) كادر من مختلف التخصصات الهندسية، مما يوحي لنا كعملاء للخطوط السعودية أنها بمعايير عالية الجودة في مجال السلامة، إلا أننا نقبل على الخطوط السعودية مع إدراكنا للمخاطر التي قد نتعرض لها بسبب إغفالها لمعايير الجودة والسلامة.

تدني مستوى «السعودية» في معايير سلامة وصيانة الطائرات

وأيده عضو آخر في ذلك مستشهداً بالحادث الذي تعرضت له الطائرة المتجهة إلى المدينة المنورة، وعده تأكيد على أهمية رفع مستوى الجودة في معايير السلامة والصيانة، لاسيما أن ترتيب المملكة عالمياً جاء متدنياً جداً في المعايير الخاصة بالسلامة والصيانة. وقال: إن الحادث شاهده مئات الآلاف من الناس على قناة اليوتيوب، وشاهدوا مظاهر وأشكال التقصير والإهمال في التعامل مع الحادث. فلا مطافئ ولا إسعاف ولا رش لمدرج المطار ببعض المواد الرغوية التي تساعد على تخفيف احتكاك الطائرة بالمدرج وتقليل مخاطر الاحتراق، مع التقدير لكل من تواجد وأسهم في سلامة طائرة المدينة، ولوم وانتقاد لعدم جاهزية الخطوط ومطار المدينة لمواجهة مثل هذه المخاطر.

وأبدى استغرابه من تصريح الخطوط السعودية بشأن الحادث بأن كل شيء على ما يرام، دون أن تحقق في أمر يخص حياة الناس. وطالب اللجنة بأن تكون صارمة في توصياتها مع شفافية في مواجهة هذا التقصير.

وأضاف آخر أن الخطوط السعودية حرصت منذ إنشائها على المحافظة على مستوى متميز من الطيارين وعرف عنها جودة التدريب ومهارة الطيارين السعوديين وهم أهل لذلك، ولقد أثبت الطيار السعودي على مر السنين الكفاءة والمهارة والانضباط وهذا شيء مشرف تعتز به الخطوط السعودية ويعتز به الوطن، إلاَّ أن الخطوط السعودية قد أخفقت خلال السنوات العشر الماضية في استقطاب الكوادر الوطنية من الطيارين لسد العجز لديها، لاسيما أن الدولة قد زوَّدت الخطوط بدفعات من الطائرات الجديدة لتحديث أسطولها، ونتج عن ذلك تكدس مساعدي الطيارين حيث بلغ عددهم (٧٠٣) طيارين، منهم (٢٥٠) طياراً أكملوا متطلبات الترقية إلى قائد طائرة منذ خمس سنوات ولم يحصلوا على الترقية، في حين أنها أشغلت تلك الوظائف بـ (٢١٠) طيار أجنبي من مختلف الجنسيات وهم يمثلون ما نسبته (٢٥٪) من عدد الطيارين الكلي في الخطوط السعودية، وعدها نسبة كبيرة لمؤسسة مثل الخطوط السعودية عمرها أكثر من ستين سنة، ولم تحقق توطين هذه المهنة، بالإضافة إلى صرف مبالغ طائلة وجهد ووقت على الطيارين الأجانب، حيث يستغرق تأهيلهم من سبعة أشهر إلى سنة يكتسبون خلالها الخبرة والتأهيل بأموال الخطوط السعودية وبأيدي كوادرها، وربما يغادرون إلى شركة أخرى دون أدنى اشتراطات، مما أدى إلى حرمان مساعدي الطيارين من الترقية إلى قائد طائرة، وإلى انخفاض الروح المعنوية للطيارين السعوديين وإحساسهم بالظلم.

المؤسسة تحتاج إلى تحديث أسطولها وزيادته لسد العجز

وطالب عضو آخر بدعم التوصية الثانية للجنة كونها توصية نوعية وضرورية للنهوض بأداء الخطوط السعودية، وتمنى توصيات شبيهة لها في كل التقارير الأخرى للجهات والهيئات الحكومية وخاصة الخدمية منها على أن تضمّن النتائج في التقارير المقدمة للمجلس، وبين أن أهمية التوصية "الثانية" تكمن في ضرورتها لإصلاح الخلل الواضح في الكثير من مؤسساتنا ودوائرنا الحكومية من حيث الفرق الشاسع فيما يردنا من الجهة عن تقييم أدائها لنفسها مقارنة مع تجربة الجمهور حيال هذا الأداء؛ فالقارئ لتقرير الخطوط السعودية أو أي جهة أخرى، يخرج بشعور مغاير لواقع الأداء الذي يلمسه المستخدم اليومي مقارنة بالموارد المتاحة، وما يقلقنا -أحياناً- هو القصور في أداء منسوبي الخطوط السعودية، وخاصة المضيفين في أداء مهامهم المتعلقة بالأمن والسلامة.

وتمنى أن تضمّن الخطوط السعودية نتائج استطلاع رأي الجمهور في تقاريرها؛ لربط التقارير بأرض الواقع.

من يقف أمام تطورنا الاقتصادي؟

د. عبدالعزيز بن إبراهيم الحرقان
عضو مجلس الشورى

حينما نتحدث عن الاقتصاد العالمي فإننا نتحدث عن دول سبقتنا في التنمية الاقتصادية بعقود، إن لم يكن بقرون. و ذلك الحديث يشمل شركات تجارية عالمية عملاقة سبق وأن استثمرت ووضعت خططاً تجارية في عالم تحتدم فيه معارك التنافس.

المملكة العربية السعودي بطموح قياداتها الشابة يجب عليها أن تتعلم الكثير.. يجب أن تعمل على تكوين فكر إداري يشجع على الابتكار. وأن تحدد العقبات التي تقف أمام تنمية اقتصادنا المعرفي ، وأن تبدأ بالعقبات الصغيرة ذات التأثير الكبير.

جي أي .. شركة عالمية رائدة تستمد جذورها من شركة أسسها توماس أديسون المخترع الشهير. وهي إحدى الشركات القلائل التي يزيد عمرها عن مائة عام. في لقاء لي مع نائبة رئيس الشركة، تحاورت معها عن كيف استطاعت الشركة تحقيق هذا النجاح المذهل. الشركة اتخذت الابتكار والاختراع منهجا وسياسة.

الابتكار في المجال التقني قد يكون واضحاً للعيان، بتنوع منتجات الشركة ولكن المحرك الحقيقي للابتكار كان نظام الشركة الإداري، الذي هو بحد ذاته أحد ابتكارات الشركة.

كثير من الشركات والمنظمات التخصصية الكبرى فصلت الجانب التقني عن الجانب الإداري. فالمختص تقنياً يرتقي ويكافأ على حسب إنتاجه أو عمله التقني، في ذات الوقت فإن الجانب الإداري يتولاه أناس مختصون، يتولاه موظفون لهم قدرة على القيادة. وتجد لكل موظف مديران.. مدير تقني أو فني أو تخصصي، ومدير إداري. المدير الإداري يهتم بتحقيق ومتابعة أهداف المؤسسة وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، بينما المدير التقني أو التخصصي يعتبر كقائد فريق يهتم في استغلال الموارد والعناصر والقدرات التقنية في الإدارة ككل لتحقيق الأهداف ذاتها.

الملاحظ في الإدارات السعودية هو الصلاحيات الواسعة للمدير. فالمدير هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في الإدارة، وهو الذي يضع خططها واستراتيجياتها وينفذها. وتلاحظ أيضاً في اجتماعات المدير مع موظفيه هو سيطرة الفكر الواحد.

التسلط الإداري يقود نحو قتل التطور والابتكار. أول الضحايا هو المدير نفسه. فالتسلط يمنعه من الاستفادة من عقول موظفيه. المدير المتفاعل أو المستثمر لعقول موظفيه هو في الواقع يخلق أو يكوّن عقلاً للإدارة ككل مكونة من عقول موظفيها. قد يكون دوره التنسيق والتوجيه نحو الهدف الاستراتيجي للإدارة. لا ضير أن يكونون أذكى، أو أكثر علماً، لأنه القائد والمنسق والمطور نحو هدف استراتيجي. رئيس شركة أنفوسيس الهندية قال عن موظفيه المتخصصين والمهنيين "كلهم أذكى مني" عدد الموظفين الذين أشار لهم هم أكثر من ١٠٠ ألف! المدير المتسلط يكون إدارة من عقل رجل واحد!

من ناحية أخرى، المدير المفعل لقدرات موظفيه والمشجع لهم على التطوير والابتكار والقادر على خلق بيئة تفاعليه تنمو فيها الأفكار والابتكارات، هو المدير المفترض أن تكون أنظمتنا الإدارية قادرة على إتاحة الفرصة لظهور مثله. أحد مديري شركة آبل طلب من مديرها التنفيذي السماح له بزيادة عدد الموظفين أجابه "أنت لست تقود قطيعاً من الثيران نحو سحب عربة ثقيلة، عقول موظفيك لا حدود لها استغلها" واستطاع أن يضاعف إنتاج إدارته بنفس عدد الموظفين من خلال تنمية قدرات الموظفين وتشجيعهم على المشاركة والتفاعل نحو تحقيق أهداف الإدارة.

نظام الخدمة المدنية يهدف إلى تحقيق العدالة بين الموظفين في المقام الأول، لكنه لا يوفر وسائل الموظفين المبتكرين. لا يوجد في النظام ما يكفل مكافأة الموظف المبتكر القادر على إنتاج خدمة أو منتج جيد، أو مكافأة المدير الذي طور إدارته .

نحن بحاجة لتطوير السياسات والأنظمة الإدارية الحكومية والخاصة لتكون قابلة لتبني الابتكار وتطويرها وتنميتها في سبيل تكوين اقتصاد وطني قائم على المعرفة، وتطوير ووضع الخطط لتنمية اقتصادية ذات قدرة تنافسية عالمية.

من أجل تخصيص ٥٠٪ من رأسماله للقروض الإنتاجية

الشورى يطالب وزارة المالية بدعم رأسمال بنك التسليف

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة للسنة الثانية من «الدورة السادسة» التي عقدها يوم الثلاثاء ١٣/٣/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، وزارة المالية بدعم رأسمال البنك السعودي للتسليف والادخار، بما يؤدي إلى تخصيص ٥٠٪ من رأسماله لمسارات القروض الإنتاجية.

كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق، طالب البنك بتقديم مزايا تشجيعية للقروض الإنتاجية في المناطق الأقل نمواً.

> طالب البنك بتقديم مزايا تشجيعية للقروض الإنتاجية في المناطق الأقل نمواً

ودعا المجلس في قراره البنك لتطبيق أنظمة الحوكمة في أعماله، وتضمين تقاريره القادمة معلومات تفصيلية عن التطبيق.

كما دعا المجلس البنك إلى تعديل شروط استحقاق القروض الاجتماعية، بما يضمن رفع سقف الدخل السنوي وزيادة مبلغ الحد الأعلى لقيمة القرض، والإسراع في إصدار نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر بقرار مجلس الشورى رقم (٤٩/١١٢) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٥هـ.

وأكد المجلس على قراره السابق ونصه «إلزام البنك بإرفاق القوائم المالية السنوية المراجعة مع تقرير مراجع الحسابات وإيضاحاته، ضمن تقريره السنوي»، وتضمين تقارير البنك السعودي للتسليف والادخار معلومات عن مؤشرات الأداء للبنك، والعمل على تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للادخار تشارك فيها كافة الجهات ذات العلاقة.

البنك السعودي للتسليف والادخار
Saudi Credit & Savings Bank
1973 ١٣٩٣

وكان رئيس اللجنة الدكتور سعد بن محمد مارق قد أوضح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك؛ لافتاً في رده على ما طرحه بعض الأعضاء النظر إلى قرار مجلس الشورى ذي الرقم (٤٥/١٠٠) والتاريخ ١٤٣٣/٧/٢١هـ الذي طالب في فقرته الثانية بنك التسليف والادخار بسرعة الانتهاء من تأسيس مركز خدمة الشباك الموحد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لخدمة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. مشيراً إلى أن مندوبي البنك أفادوا خلال اجتماع لجنة الشؤون المالية معهم بأن العمل قائم على استكمال إنشاء المركز.

أما ما يخص دور البنك في التوفير والادخار، فقال الدكتور مارق أن اللجنة لم تغفل هذه النقطة وقد قامت بعدة إجراءات، وفي مقدمتها الفقرة «ثانيًا» من قرار المجلس رقم (١٧/٣١) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٣هـ والذي يتضمن أن على البنك وضع الآليات التي تضمن البدء في تنفيذ برنامج الادخار، كما هو منصوص عليه في الفقرة (د) من المادة «الرابعة» من نظام البنك. وتضمنت التوصية «السادسة» من توصيات اللجنة العمل على تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للادخار تشارك فيها جميع الجهات ذات العلاقة. كما صدر عن المجلس القرار ذو الرقم (٧٨/١٩٣) والتاريخ ١٤٣٤/٢/١٨هـ، ونصه:» على كل من وزارة المالية والخدمة المدنية دعم البنك السعودي للتسليف والادخار بالإمكانات المادية والبشرية المتخصصة التي تمكنه من تنفيذ مهامه».

> دعوة البنك لتطبيق الحوكمة.. وتطوير إستراتيجية وطنية شاملة للادخار

إعادة النظر في إعانة المنتجات الزراعية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض

الشورى يطالب صندوق التنمية الزراعية

بمراجعة آليات تنفيذ المبادرات الإستراتيجية السبع

صندوق التنمية الزراعية
Agricultural Development Fund

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٣/١٩هـ، برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، صندوق التنمية الزراعية بمراجعة آليات تنفيذ المبادرات الاستراتيجية السبع، ودعمها وتفعيلها بما يكفل إنجازها في القريب العاجل، وتضمين تقاريره القادمة معلومات تفصيلية عن تواريخ تطبيقها، ومعوقات تنفيذها إن وجدت.

وطالب المجلس الصندوق بإعادة النظر في برنامج الإعانة للمنتجات الزراعية ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض، وبما يتماشى مع سياسة ترشيد استخدام المياه في المملكة، وإجراء دراسة من جهة محايدة لتقييم أداء الصندوق منذ إنشائه، على أن تشمل الدراسة مساهمة القروض في رفع الإنتاجية الزراعية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية.

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها نائب رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.

وأوضح العنقري بأن الصندوق عند قيامه بوضع الاستراتيجية الحالية اعتمد على ما ورد في الخطط الخمسية للدولة حول القطاع الزراعي. أما فيما يتعلق ببرامج ومبادرات الصندوق فقد كان لكل من وزارة الزراعة، ووزارة المياه والكهرباء دور من خلال المشاركة في فرق العمل التي تم تشكيلها لإعداد تلك البرامج والمبادرات.

وفيما يتعلق بتواضع قيمة الإقراض أوضحت اللجنة أن ما ذكر في تقرير الصندوق في الصفحة السابعة والثلاثين يتعلق بدعم ومساعدة المزارعين في المجالات الزراعية، وليس المشروعات الزراعية، فالمشروعات الزراعية يتم تمويلها بنسبة (٧٥٪) للثلاثة ملايين ريال الأولى من تكلفة المشروع حسب دراسة الصندوق، وبنسبة (٥٠٪) لما يزيد عن ذلك، وبحد أقصى عشرين مليون ريال لإجمالي القرض أو لمجموع ما بذمة المقترض.

مشروع مهم لتحقيق العدالة لشرائح المجتمع المدني

نظام جباية الزكاة.. تحت قبة الشورى!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الأولى للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٣/٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير اللجنة الخاصة، بشأن مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية الذي تلاه رئيس اللجنة الشيخ سليمان بن عبدالله الماجد.

وقد وافق المجلس- بأغلبية الحضور- على مناقشة مواد مشروع النظام فصلاً فصلاً، حيث ناقش المجلس كل فصل على حدة.

فبعد أن تلا رئيس اللجنة مواد الفصل الأول الذي اشتمل على التعريفات أشاد أحد الأعضاء بالجهود التي بذلتها اللجنة في دارسة هذا النظام الذي وصفه بأنه مكتمل العناصر و يتسم بالشمولية، ويشجع صاحب المال لإبراء ذمته. ورأى أن هذا النظام يخدم الدولة والمحتاجين للحصول على الزكاة، مؤكداً أهمية وجود لجنة لدراسة التقرير لإدراك الملحوظات التي تطرأ على النظام أثناء التطبيق.

ورأى عضو آخر أنه من غير المناسب تعديل اللجنة الوارد على تعريف «المنشأة»، ويحسن الرجوع إلى تعريف الحكومة، لأن التعريف لا يشملها، كما أن الأنظمة يجب ألا تكون مبهمة، وتعريف الحكومة مهم في وضوح المقصود من تعريف المنشأة.

وأضاف آخر أن النظام لا يغطي جميع الجوانب الزكوية، فهو لا يشتمل على زكاة الخارج من الأرض وزكاة بهيمة الأنعام وزكاة النقود للأفراد، وطالب بأن يكون النظام شاملاً لجميع الجوانب؛ ليكون لدينا نظام موحد لجباية الزكاة، وأن تكون مصلحة الزكاة والدخل جهة اختصاص لكافة أنواع الزكاة التي فرضها الله سبحانه وتعالى.

وحظي الفصل الثاني الذي اشتمل على المواد من الثانية إلى السادسة، بنقاش مستفيض من قبل أعضاء المجلس، لأن هذا الفصل تناول المكلفين الخاضعين للزكاة طبقاً لما جاء في المادتين «الثالثة» و«الرابعة» من هذا النظام؛ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ونص مشروع النظام في مادته الثالثة على:»

تُجبى الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١. الأنشطة الاستثمارية بجميع صورها؛ بما في ذلك الاستثمار في السلع والعقارات والخدمات، والاستثمار في الأوراق المالية، سواء أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، وسواء كانت مُصْدَرةً من القطاع الخاص أم من الحكومة؛ محلية أم خارجية.

٢. الأنشطة الصناعية بجميع صورها، ومن ذلك: المصانع، والمعامل والورش.

٣. الأنشطة المالية بجميع صورها، ومنها الأنشطة المصرفية، وأنشطة التأمين، وأنشطة التمويل.

٤. الأنشطة الخدمية: مثل أعمال التأجير والسمسرة والوكالات.

٥. المهن الحرة: مثل الطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة القانونية والاستشارات.

٦. الحرف اليدوية؛ كالنجارة والحدادة.

المادة الرابعة:

أولاً: يخضع لجباية الزكاة كل من يمارس في المملكة نشاطاً من الأنشطة المذكورة في المادة (الثالثة) من الفئات الآتية:

١. الأشخاص ذوو الصفة الطبيعية من السعوديين المقيمين في المملكة، ومن يعامل معاملتهم.

٢. المنشآت السعودية المقيمة في المملكة عن حصص الأشخاص السعوديين، ومن يعامل معاملتهم.

٣. المنشآت السعودية المقيمة في المملكة عن حصص الهيئات والمؤسسات الحكومية السعودية، ومن يعامل معاملتها.

٤. حصص الأشخاص السعوديين المقيمين في المملكة، ومن يعامل معاملتهم في شركاتهم التابعة المسجلة خارج المملكة.

ثانياً: تُعَدُّ صناديق الاستثمار في حكم الشركات لأغراض هذا النظام، وتُحدِّد اللائحة إجراءات جباية الزكاة منها وضوابطها.

ثالثاً: يخضع للزكاة ما يلي؛ ولو كان مملوكاً لأفراد:

الأراضي المعدة للتجارة، وتكون كذلك إذا تحقق فيها وصف واحد أو أكثر مما يلي: إقرار مالكها بذلك، عرضها للمساهمة عامة أو خاصة؛ بموجب قرائن ظاهرة، كون مساحتها زائدة بصورة ظاهرة على حاجة المكلف الخاصة وأسرته؛ بحسب العادة الغالبة، ويُعتبر في ذلك نوع المنطقة من سكنية أو تجارية أو زراعية، وكذلك تعدد القطع في النوع الواحد، أو عدمه.

وتُبين اللائحة المساحات التي تخضع للجباية؛ بموجب هذه المادة، العقارات الاستثمارية؛ كالمجمعات السكنية، والأسواق والمعارض التجارية.

رابعاً:

١- لا تخضع الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح – بما في ذلك حصتها في المنشآت الأخرى- للزكاة؛ وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة.

٢- على هذه الجمعيات والمؤسسات الالتزام بأحكام النظام الأخرى؛ كالتسجيل، وتقديم الإقرارات.

المادة الخامسة:

المنشآت السعودية ذات الشخصية الاعتبارية والغرض التجاري المملوكة بالكامل للدولة أو المؤسسات العامة أو لهما معًا؛ يُجبى منها ما يعادل مقدار الزكاة، ويُصرف في مصارفها، وتسري عليها جميع أحكام هذا النظام.

المادة السادسة:

١. يعد الشخص ذو الصفة الطبيعية مقيماً في المملكة في السنة الزكوية بموجب هذا النظام إذا تحقق فيه أي من الشرطين الآتيين:

أ- أن يكون له مسكن دائم في المملكة، وأن يقيم فيها مدة لا تقل في مجموعها عن ثلاثين يوماً في السنة الزكوية.

ب- أن يقيم في المملكة مدة لا تقل عن مائة وثلاثة وثمانين يوماً في السنة الزكوية ولأغراض هذه الفقرة تُعد الإقامة في المملكة جزءاً من اليوم إقامة يوم كامل ولا تُعد حالة العبور بين نقطتين خارج المملكة (ترانزيت) إقامةً فيها.

٢. تعد المنشأة مقيمة في المملكة في إحدى الحالتين الآتيتين:

أ- إذا أُنشأت وفقاً للأنظمة السارية في المملكة.

ب- إذا كان مقر إدارتها الرئيس في المملكة".

وفي مستهل مناقشة مواد هذا الفصل لاحظ أحد الأعضاء أن مشروع النظام استخدم في المادة الثالثة، أسلوب التمثيل بصيغتين؛ الأولى بعبارة: "من ذلك"، والثانية بعبارة: "على سبيل المثال لا الحصر"، وكلاهما يعني عدم الحصر، وهو إمعان في التحوط من أن يقتصر الحكم على المذكور في المادة، ومصدر الملحوظة في مشروع الحكومة ولم تعدله اللجنة، مشيراً إلى أن التمثيل في الأنظمة يعد عيباً من عيوب الصياغة؛ لأنه لا يقصر الحكم على ما ورد في النص بل يدخل فيه ما يماثله مما لم يرد نصاً، وتحديد التماثل يكون – أحياناً- محل خلاف، وليس من الملائم ترك ذلك للجهة التنفيذية.

وقال: طالما أن مشروع النظام قد عرف النشاط التجاري والنشاط المهني المشمولين بأحكام النظام، فقد كان على اللجنة أن تكتفي بما ورد في التعريف عن تعداد الأمثلة، فيكون مدار الحكم مع ما ينطبق عليه التعريف، والتمثيل بعد ذلك إنما هو من قبيل الشروح التي ليس محلها الأنظمة".

من جانبه رأى أحد الأعضاء إضافة جملة معترضة نصها – وفقًا لأحكام هذا النظام- بعد كلمة (الزكاة) في البند "أولاً" من المادة "الرابعة"، لإزالة اللبس، مبيناً أن الصيغة التي تضمنها البند أولاً ونصها "يخضع لجباية الزكاة كل ما يمارس في المملكة نشاطاً من الأنشطة المذكورة في المادة "الثالثة" من الفئات الآتية: ...". توهم بأن من لا يمارس نشاطًا من تلك الأنشطة، أو من يمارسها من غير الفئات المذكورة لا يخضع لجباية الزكاة، وليس هذا المقصود، بل المقصود قصر تطبيق جباية الزكاة بموجب هذا النظام على تلك الفئات. واقترح أن يكون النص على النحو الآتي: "يخضع لجباية الزكاة – وفقًا لأحكام هذا النظام- كل من يمارس في المملكة نشاطًا من الأنشطة المذكورة في المادة "الثالثة" من الفئات الآتية:...".

ورأى عضو آخر أن البند (ثالثًا) من المادة "الرابعة" يبدأ بعبارة: (يخضع للزكاة ما يلي، ولو كان مملوكًا لأفراد)، والجزء الثاني منها ليس في مكانه الصحيح من الناحية الصياغية. كما أن المخاطب بالتكليف هم الأشخاص، فلا يقال تخضع الأراضي للزكاة؛ وإنما يقال تجبى فيها الزكاة. لذا، ينبغي دمج هذه الفقرة مع ما قبلها وإعادة الصياغة لتكون بالنص الآتي: "تجبى الزكاة – وفقًا لأحكام هذا النظام – في العقارات الاستثمارية، والأراضي المعدة للتجارة ولو كانت مملوكة لأفراد، وتكون الأراضي معدة للتجارة إذا تحقق فيها وصفٌ واحدٌ أو أكثر مما يلي:...".

وأشار عضو آخر إلى صعوبة ضبط مساحة الأرض التي توجب فيها الزكاة المادة الرابعة وفق ما تطالب به الفقرة (ج) من "ثالثاً" من المادة الرابعة، ورأى حذفها أو إعادة صياغتها. وعد صياغة الفقرة (٢) من "رابعًا" صياغة توصية وليست صياغة مادة في النظام. وطالب بإعادة صياغتها. كما طالب بإعادة صياغة الفقرة (أ) من الفقرة الأولى في المادة "السادسة"، التي اشترطت أن يكون للشخص الذي تجبى منه الزكاة مسكن دائم في المملكة، منوهاً إلى أن عبارة: "مسكن دائم" غير واضحة.

وأشار أحد الأعضاء إلى أحد الشروط التي وضعت فيما يخص الأراضي المعدة للتجارة، في الفقرة "ثالثاً" من المادة الرابعة ونصه: "أن يقر مالك الأرض بذلك". وتساءل العضو عن ماذا لو لم يقر بها؟. لافتاً النظر إلى أن هناك من مالكي الأراضي من لا يعرض أرضه للمساهمة.

الدولة قادرة على ضبط المتهربين.. ولا خوف من هجرة رؤوس الأموال!

ونبه إلى أن جملة: "كون مساحتها زائدة بصورة ظاهرة"، الواردة في الفقرة (ج) مطاطة، وطالب اللجنة بتحديد المساحة وعدم ترك ذلك للائحة.

ولاحظ أحد الأعضاء عدم ورود ذكر للمساهمات المتعثرة، متسائلاً هل فيها زكاة أم لا؟. وطالب اللجنة بالبحث في هذا الموضوع. وأضاف: "إن النظام لم يغط موضوع الأموال الباطنة كما هو معروف في الفقه القديم، فأموال الناس

في البنوك ظاهرة وليست باطنة، والسبب كما وصل من بعض المختصين أنه لو فرضت جباية الزكاة على الأموال النقدية، لذهب رأس المال خارج المملكة، ومن ثم تأزم الاقتصاد السعودي، وبإمكان الدولة بما لديها من قدرة أن تضبط الناس الذين سيهربون أموالهم خارج الدولة هروباً من الزكاة، مشيراً إلى أن الخليفة أبو بكر - رضي الله عنه - حارب مانعي الزكاة. وشدد العضو على أن توجد اللجنة معادلة منصفة لجباية الزكاة من هؤلاء الناس وتضمينها في النظام".

واعتبر أحد الأعضاء مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية مفخرة للمجلس؛ فهو نظام جديد ومتكامل، حرص على تحقيق العدالة بين المكلفين بدفع الزكاة والمستحقين لها. منبهاً إلى أن الزكاة فريضة شرعية لازمة، وأحد أركان الإسلام ولذا حرصت اللجنة على تأصيل المفهوم الحقيقي من الوجهة الشرعية للزكاة، كما راعت اللجنة جانب صغار المكلفين ولم تجحف بهم. مشدداً على ضرورة الموافقة على هذا المشروع.

وأكد عضو آخر أن الزكاة ركن من أركان الإسلام، به تستقيم حياة الإنسان وتتوازن مكونات المجتمع الصالح، وتقوى به الأمة وتسود بين الأمم؛ فهناك صلة وثيقة بين وهن الأمة وضعف تحصيل الزكاة الواجبة، فالاختلالات الاجتماعية والاقتصادية تكمن في تركز الثروة في أيدي القلة دون أداء واجب زكاتها، ورأى أن مشروع النظام خطوة مهمة ومحورية لانطلاق المجتمع السعودي لآفاق تنموية اقتصادية واجتماعية واسعة، لتحقيق العدالة لشرائح المجتمع المدني.

صلة وثيقة بين وهن الأمة وضعف تحصيل الزكاة الواجبة

واقترح استكمال نظام جباية الزكاة في تحديد الأقارب المحتاجين وترتيبها حسب المتطلبات الاجتماعية، وقال: "إننا في حاجة إلى نظام الزكاة الشاملة لينظر في المداخيل والمصروفات ويكون أمامنا نظام شامل بدلاً من نظام قاصر".

من جهته توقف أحد الأعضاء عند نص الفقرة "ثالثًا" من المادة الرابعة، ورأى أنها تحيل إلى اللوائح التنفيذية في تطبيق الزكاة على الأموال الباطنة التي يملكها الأفراد، وقال "إنه رغم أهمية الزكاة إلا أن الأموال الباطنة والمنقولة للأفراد لا تخضع لولاية هذا النظام إلا إذا أثبتناه. كما أن هذه الفقرة تحيل إلى لوائح تنفيذية في تحديد المقدار الموجب للزكاة، وهذا يختلف من شخص إلى آخر. وشدد على ضرورة أن يتولى النظام تحديد القدر الموجب للزكاة وأن يكون قاعدة عامة بدلاً من أن يحي ذلك إلى لوائح تنفيذية. كما أن الأفراد غير ملزمين بتقديم إقرارات زكوية عن أموالهم الباطنة، فكيف ستتمكن هيئة الزكاة المقترحة من متابعة هؤلاء الأفراد؛ وكيف ستستطيع معرفتهم وإحصاءهم؟ لذا، فإن هذه المادة ستواجه مشكلة في التطبيق".

ولفت عضو آخر النظر إلى بعض الأفراد يملكون أموالاً تضاهي ما يملكه أصحاب المهن والمؤسسات والشركات المشمولة بهذا النظام. ورأى أن الوقت قد حان للعمل على إنشاء سجل أو إقرار زكوي خاص بالأفراد، لاسيما أنه سيفيد في تكوين ثقافة التنظيم المالي عند الأفراد، وسيساعد على إبراء ذمتهم، ويحمي حقوق مستحقي الزكاة.

ونوه آخر إلى أن مسمى هذا النظام "جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية"، والعبارة الواردة في (ثالثًا) من المادة الرابعة؛ "ولو كان مملوكًا لأفرادٍ"

النظام لم يشمل الأفراد رغم أن بعضهم يملك أكثر من المنشآت التجارية

قد تسبب لبساً وخلطاً بين الأنظمة والمكلفين؛ لأن هناك نظاماً يختص بالمكلفين الأفراد الذين ليس لديهم أنشطة تجارية؛ مشيراً إلى أن الزكاة على الأراضي أمر متحقق، فهناك شركات استثمارية مسجلة، وكل ما تملك يحتسب عروض التجارة، فتحسب عليها الضريبة في الأصل أو في الأرباح المجنيّة من تشغيل الأصول.

وبعد تلاوة رئيس اللجنة الخاصة مواد الفصل الثالث الذي اختص بحساب الزكاة، وفصَّل ذلك في المواد من السابعة إلى الرابعة عشرة.

استهل أحد الأعضاء مناقشة هذا الفصل قائلاً: "إن مشروع النظام لم يشمل الأفراد ولم يتطرق إليهم على الرغم من أن بعض الأفراد يملكون أكثر من المنشآت التجارية، ويمكن أن يبدأ الوعاء الزكوي بالتجار والملاك المعروفين، لذا ينبغي إدخال زكاة الفرد ضمن هذا النظام".

وأشار عضو آخر إلى أن مصلحة الزكاة منذ نشأتها تستخدم الطريقة العرفية في حساب وعاء الزكاة؛ وهي طريقة مصادر الأموال، واللجنة وظفت طريقة صافي رأس المال العامل، وهي الطريقة الفقهية، وكلا الطريقتين تؤديان إلى نفس ذات الوعاء الزكوي، ما لم يتم تبويب قائمة المركز المالي بطريقة تتداخل فيها الأصول الثابتة والأصول المتداولة، والمطلوبات الحالّة وغير حالّة الأجل. أما الطريقة التي جاءت في نص النظام فهي ليست الطريقة الفقهية؛ لأنها تخلط بين المطلوبات الحالّة مع غير الحالة الأجل.

ورأى مناسبة اتبّاع طريقة مصادر الأموال، لسهولتها، ولأن مصلحة الزكاة والدخل قامت بتدشين مشروع الربط الآلي وهو مبنيٌ أساسًا على الطريقة العرفية، وهي طريقة مصادر الأموال.

واقترح عضو آخر إضافة فقرة إلى الفقرة (الثانية) من المادة العاشرة، تنص على: "مع مراعاة عدم الازدواجية في احتساب الزكاة في حصة المؤسسة". كما لاحظ أن المادة الحادية عشرة لم تعالج حالة التوقف المؤقت للشركة للظروف معينة التي قد تمر بها الشركة.

وتوقف أحد الأعضاء عند نص المادة الثانية عشرة في المشروع المقترح من اللجنة، مؤكداً أهمية الرجوع إلى المادة الثامنة الواردة في مشروع الحكومة؛ لأن مشروع الحكومة مبني على صافي الأصول، وهي عناصر ثابتة لكل الميزانيات في كل شركة. أما ما ورد في مشروع اللجنة؛ فهو مبني على الموجودات والمطلوبات، وهي تختلف من شركة إلى أخرى.

ولاحظ وجود لبس فيما يخص العقارات الواردة في (ب) من "أولاً" من المادة الثانية عشرة، وقال: "إن العقارات المكتملة تعتمد على ما هو نوع العقار، ولا تدخل في الوعاء الزكوي كرأس مال، إنما يدخل الإيجار في الوعاء الزكوي، كما أن إخضاع الأراضي التي تحت التطوير لا يمكن لمالكها أن يتصرف فيها إلا ببيعها كاملة. لذا، لابد من إعادة دراسة هذه المادة من جديد".

وانتقد أحد الأعضاء الفقرة (٣) من المادة الرابعة عشرة، مشيراً إلى أنه قد يكون فيها لبس فإما أن يُفهم منها بأنه لا يجب دفع الزكاة على رأس المال الذي يقل عن (٣٠٠) ألف ريال، أو قد يفهم بأن الحد الأدنى لدفع الزكاة هو (٣٠٠) ألف ريال؛ فإن كان صافي الربح (١٠٠) ألف ريال- مثلاً- فيعامل على

أنه (٣٠٠) ألف ريال. ورأى تعديل هذه الفقرة إلى: "لا يجوز تعديل الربط المقّر من المكلف إذا كان صافي الربح لا يزيد على (٣٠٠) ألف ريال، على أن يؤخذ بما أقر به المكلف".

وبعد أن تلا رئيس اللجنة مواد الفصول الرابع والخامس والسادس والسابع من الخامسة عشرة إلى الحادية والأربعين وتناولت الربط والتحصيل والمخالفات والعقوبات والأحكام الختامية، استهل أحد الأعضاء بالتنويه إلى أن مشروع النظام خاص بجباية الزكاة، وليس مشروع نظام للزكاة، وقد كان التصدي لأحكام الزكاة بالقدر الذي يقود إلى الوصول إلى نظام جباية متكامل لها، وفق آليات واضحة ومحددة، وقد تمكنت اللجنة من ذلك بشكل كبير، وبجهد تشكر عليه.

ورأى عضو آخر أن المادة الخامسة عشرة تلزم الجمعيات الخيرية، والأوقاف، والمؤسسات غير الهادفة إلى الربح بمسك الدفاتر التجارية، بينما من يمسك الدفاتر التجارية هو التاجر لأغراض تجارته، وهناك نظام كامل باسم: "نظام الدفاتر التجارية" ينظم الدفاتر التجارية، ويحدد الملتزمين بمسكها، ويحدد أنواعها، وتساءل كيف يكون لجمعية خيرية دفتر تجاري وهي ليست تجاريه؟ وكيف يتحقق التزامها الذي يفرضه عليها النظام؟.

من يمسك الدفاتر التجارية هو التاجر لأغراض تجارته

ولفت آخر إلى أن اللجنة فهمت المادة الثامنة عشرة على غير مرادها، واستبدلت كلمة: (مكلف) بكلمة: (شخص)، لكن المقصود بالنص الوارد من الحكومة هم جميع الأشخاص الذين لهم تعامل مع القطاع الخاص، وهم كل من كان لهم تعامل سواء كان مكلفاً، أو غير مكلف. وأكد ضرورة الخضوع لأحكام التبليغ وليس الجباية؛ بهدف إيجاد التزام نظامي على كل شخص له تعاملات تجارية، أو دورية غير مكتوبة مع القطاع الخاص سواء كان الشخص مكلفاً، أو غير مكلف؛ وقال "إن الغاية إيجاد ضمانة للمصلحة في التبليغ. كما أنه لا يُتصور أنه التزام فحسب على المكلفين، بينما هم خاضعون للإقرار الزكوي. فالتبليغ في هذه الحالة يصبح غير ذي معنى، وتزيُّداً غير محمود".

وأشار أحد الأعضاء إلى أن المادة الثامنة والثلاثين تدعو إلى تكوين لجنة في مصلحة الزكاة والدخل غير متفرغة من ذوي التأهيل العالي، تختص بإعداد الدراسات في مجال الزكاة، ومراجعة مشروع اللائحة قبل إقراره من الوزير، واقتراح تعديل النظام.

كما تضمنت المادة أن الأمر يصدر من رئيس مجلس الوزراء، ونوه العضو إلى أنه في العادة يتم تشكيل اللجان بقرار من مجلس الوزراء وليس بأمر من رئيس مجلس الوزراء.

كما لاحظ أن المادة نصت على أن اللائحة تحدد آلية عمل اللجنة واجتماعاتها، وإصدار قراراتها. وتساءل عن ماهية القرارات التي سوف تصدرها اللجنة إذا كانت مكلفة بإعداد الدراسات، ومراجعة مشروع اللائحة واقتراح تعديل النظام فحسب.

وأضاف آخر: إن هذا النظام المقترح يغفل عن نقط جوهرية، فمخارج الزكاة تبدأ من المحتاجين الأقرباء والمقربين الفقراء، وهم الأولى باستلامها. ورأى أهمية النص على توثيق ما يقدمه الفرد لأقربائه المحتاجين، وما تبقى منه يورد إلى مصلحة الزكاة. كما أن ترك تحصيل الزكاة لكافة المداخيل المتاحة دون توضيح كيفية صرفها ولمن تعطى، ستؤدي إلى اختلالات اجتماعية.

وقال عضو آخر: إن المادة الرابعة والعشرين تعطي الحق للمكلف بدفع بعض زكاته إلى جمعيات خيرية، ويعفى بعضها بالقدر الذي قام بدفعه على ألا يزيد على (٢٠٪) من الزكاة الواجب جبايتها، لكنه سيعتري هذه المادة الكثير من الملحوظات عند التطبيق، فلا يجب أن ننظر إلى النص القانوني باعتبار المبدأ العام الذي يحكمه، وباعتبار صياغته القانونية، بل يجب النظر إلى البيئة التي سوف يعمل فيها هذا النص؛ لأن دفع الزكاة مباشرة إلى هذه الجمعيات دون وجود دائرة رسمية تربط بين هذا القطاع وقطاع المجتمع المدني غير مناسب، فالبيئة التشريعية لمؤسسات المجتمع المدني لم تكتمل بعد، ولا نزال بحاجة إلى العديد من الأنظمة واللوائح لتنظيم هذا القطاع وحوكمة إجراءاته.

كما أن حكم هذه المادة سوف يؤدي إلى أن تستأثر جمعيات خيرية محددة بالنصيب الأكبر من الزكاة باعتبار طبيعتها، أو مكان تواجدها، إضافة إلى أن هذا الحكم سوف يترتب عليه تكاليف إضافية على المصلحة وعلى الجمعيات الخيرية من أجل التحقق وإثبات قيام هذه الأنشطة بالدفع لهذه الجمعيات، وسوف تعد الأنشطة التجارية والمهنية هذا الإجراء تحت بند المسؤولية الاجتماعية لها فحسب، بينما هو واجب عليها، وسوف تحدث حالة من الدعاية لها باعتبار أنه من المسؤولية الاجتماعية لها.

لذا، فتحقيق غرض هذه المادة يكون من خلال إيداع هذه المبالغ في حساب خاص لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن خلال هذا الحساب تتولى الوزارة توجيه هذه المبالغ للجمعيات الخيرية بشكل متوازن وعادل، ويحقق الأغراض والبرامج التي تقوم بها هذه الجمعيات".

الأفراد غير ملزمين بتقديم إقرارات زكوية عن أموالهم الباطنة

من جانبه رأى أحد الأعضاء أن المادة الخامسة والعشرين تجيز للمصلحة في حالات محددة اتخاذ إجراءات التحصيل إذا انتهى الموعد النظامي، أو صدر حكم نهائي، وهذه الحالات لا تعطي للمصلحة حقاً جوازياً، بل هو واجب على

المصلحة. وطالب بإعادة صياغة هذه المادة لتكون بالنص الآتي: "يجب على المصلحة اتخاذ إجراءات التحصيل الإلزامي".

ولاحظ أن المادة السابعة والعشرين ونصها: (على الجهات الحكومية عدم تجديد سجلات المكلفين التجارية وتراخيصهم....) كأنها تتحدث عن الأنشطة التجارية فحسب، بينما يتحدث المشروع عن الأنشطة التجارية والمهنية. ودعا إلى حذف كلمة (التجارية)، حتى تسري أحكام هذه المادة على الأنشطة التجارية والمهنية.

ورأى عضو آخر أنه من الأفضل تعديل صياغة المادة التاسعة والعشرين لتكون: "....إذا تبين أنه قد تم تحصيل مبلغ زائد....."؛ لأنه من الممكن أن يدفع، أو تجبى منه جبراً إذا كان من خلال الحجز على أمواله.

شطب السجل التجاري أو عدم تجديده له آثار سلبية كبيرة

كما رأى أحد الأعضاء أن شطب السجل التجاري أو عدم تجديده له آثار سلبية كبيرة، لاسيما أن السجل التجاري يعد هو الأساس للشركة، وعدم تجديده يترتب عليه إيقاف جميع حسابات الشركة لدى البنوك، وإيقاف حال الشركة. ورأى أنه من المناسب أن تُطلب شهادة الزكاة عند الدخول في المناقصات، أو في حال طلب استخراج تأشيرات للعمالة.

من جهته قال أحد الأعضاء إن اللجنة أضافت إلى مشروع النظام أن من ضمن المكلفين بدفع الزكاة ملاك الأراضي المعدة للتجارة، وهذه الإضافة لم تراع في الفصل الخاص بالربط، وبذلك جاء من ضمن المُطالبين بالدفاتر التجارية والسجلات التجارية أفرادٌ من غير فئة التجار. وبالتالي فهؤلاء الأفراد ليسوا تجاراً وإن كانت أراضيهم معدة للتجارة، فمن يملك أراضي بمساحات شاسعة وبها مخططات، ويقوم بالبيع والشراء هم مكلفون بالزكاة بموجب المادة التي أضافتها اللجنة وتجبى منهم الزكاة، ولكن ليسوا ملزمين بالسجلات التجارية والدفاتر التجارية.

وتساءل أحد الأعضاء عن كيفية إلزام الأفراد بمسك الدفاتر التجارية، فالنص ذكر المكلفين وهذا يعني كل المكلفين ولم يراع هذا النوع من المكلفين.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى عبارة: "ولمرة واحدة في معرض العقوبة"؛ التي وردت في المادة الثالثة والثلاثين، وبين أن هذا النص يعني أن الذي لم يسجل لدى المصلحة يعاقب لمرة واحدة فقط؛ وبالتالي فإضافة هذه الجملة: "ولمرة واحدة" يخشى منه أن يقود إلى الاكتفاء بدفع الغرامة دون تسجيلها مادام أنه دفع الغرامة؛ حيث لا توجد عقوبة أخرى يمكن أن تلزمه بالتسديد.

ورأى عضو آخر أن المادة التاسعة والثلاثين لا حاجة لها؛ لأن حق التظلم مكفول ولا يحتاج إلى نص في النظام، كما أن النشر لا يحتاج إلى نص بل يكتفى بالعمل بهذا النظام بعد "مئة وثمانين" يوماً من تاريخ نشره.

واقترح أحد الأعضاء إضافة عبارة (إذا وافق على ذلك) إلى المادة التاسعة والعشرين؛ لأن هذا هو الأصل في الأموال. وبناءً على هذه الإضافة ينبغي على المصلحة إعادة المبالغ المسدّدة زيادة على الواجب بعد إنهاء المنازعات والمخالفات بموجب صدور الحكم المكتسب للقطعية -إن وجدت-، دون الحاجة إلى الفقرة (ب) من المادة نفسها التي تسقط حق المكلف باسترداد ما دفعه زائداً على الواجب بعد مضي "عشر" سنوات.

وأشار عضو آخر إلى أن عبارة (إعداد الدراسات في مجال الزكاة) التي أضافتها اللجنة الخاصة إلى نص الفقرة (أ) من المادة الثامنة والثلاثين فيه إقحام للدراسات والبحوث في أعمال المصلحة، ورأى أنه من المناسب أن يقال: "وعلى المصلحة عند الحاجة لدراسة معينة أن تستعين بالخبراء ومراكز الدراسات في الجامعات وغيرها"، لا سيما أن مصطلح (دراسات) علمياً هو مفهوم كبير يتجاوز قدرة لجنة من خمسة أعضاء، وكأن إضافة هذه الفقرة جاء تعويضاً عن الفقرة (ج) من نظام الحكومة الذي يجعل الدور لهيئة كبار العلماء، والتي حذفت من مشروع اللجنة؛ وأكد أهمية أن يبقى دور هيئة كبار العلماء مركزياً في هذا الموضوع، في حين تتركز مهمة اللجنة في مراجعة اللائحة التنفيذية للنظام، كما تنص المادة الأربعون من النظام نفسه.

من جهته رأى أحد الأعضاء أن الفقرة (٣) من المادة الحادية والعشرين والفقرة (٢) من المادة السادسة والعشرين تحتاجان إلى إعادة صياغة؛ لأن الأصل في الحجز يكون بمقدار المبلغ المستحق، وتجاوز ذلك يُعد تعسفًا، ومن المناسب أن تُعدل الفقرتان لتصبحا كالأتي: المادة «الحادية والعشرون الفقرة (٣) (إذا لم يتجاوب المكلف خلال المدة المحددة فللمصلحة تقديم الحجز على أمواله بقيمة المستحق عليه وفق الأنظمة المعمول بها.

المادة السادسة والعشرون الفقرة (٢): (إذا لم يقم المكلف بالسداد خلال المهلة المحددة فعلى المصلحة التقدم فوراً للمحكمة المختصة بطلب الحجز على أمواله بمقدار المستحقات أو المتأخرات الواجبة السداد).

وتوقف عضو آخر عند عبارة (بقصد التهرب) التي وردت في المادة الخامسة والثلاثين، وتساءل عن الكيفية التي يتم بها معرفة أنه بقصد التهرب أم كان ذلك ناتجاً عن خطأ محاسبي؟، وإن ثبت أنه بقصد التهرب فذلك يعني أن المسألة دخلت في نظام الجنح والتزوير، ورأى مناسبة أن تعيد اللجنة النظر في المادة مع إضافة عبارة: (مع عدم الإخلال بأي عقوبات أشد يقضي بها نظام آخر). كما رأى أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة والعشرين تحتاج إلى ضابط أو إعادة نظر، وضرورة تحديد من أين تؤخذ هذه المكافآت؟ هل تؤخذ من الزكاة (العاملين عليها)؟ أم من خزينة الدولة؟ وشدد على ضرورة أن يكون هناك سقف محدد للمكافأة بدلًا من تركها مفتوحة.

ورأى عضو آخر أنه من المناسب إضافة مادة تعطي للمكلف إخراج (١٠٪) من زكاته بنفسه للفقراء والمساكين من أقربائه ونحوهم ممن يستحقون الزكاة، مما يساعد في الحد من التهرب الزكوي، كما أنه من الأنسب أن يكون التظلم من قرارات المصلحة أمام اللجان الاستئنافية وليس أمام ديوان المظالم؛ لأن الأمر يتطلب التخصص في المحاسبة الزكوية.

ولاحظ آخر تحديد عناصر ومفردات وعاء الزكاة لمكلف الحسابات الذي ورد في المادة الرابعة عشرة، بينما وعاء الزكاة لمكلف الربط التقديري تُرك للائحة، مؤكداً أهمية أن يحدد النظام عناصر ومفردات وعاء الزكاة لهؤلاء

يجب أن يحدد النظام عناصر ومفردات وعاء الزكاة

المكلفين، وتكون اللائحة لتحديد الإجراءات وقياس التغيير على عناصر وعاء الزكاة فقط. كما أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة عشرة ورد فيهما أن المكلف يقدم إقراره خلال مئة وعشرين يوماً، ويشهد المحاسب القانوني على صحة هذا الإقرار، بينما في نظام الشركات القوائم المالية (الحسابات) تقدم خلال "مئة وثمانين" يوماً، وبالتالي يجب أن تتوافق المدد النظامية مع بعضها البعض.

وأشار أحد الأعضاء إلى ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة والعشرين ونصه: (أن يكون تسليمها للجمعية قد وقع في العام الزكوي محل الجباية) وتساءل هل المكلف خلال العام الزكوي قد علم بزكاته، أم أن العلم بالزكاة يكون في نهاية العام، ودفعها في العام اللاحق؟، ولماذا يفقد المكلف حق استرجاع المبلغ المسدد بالزكاة بعد مضي خمس سنوات طالما أنه حق له والمبلغ مرتبط بالزكاة؟.

وأشار عضو آخر إلى أن اللجنة أضافت مادة جديدة هي المادة الرابعة والعشرون في الفصل الخامس والمتعلقة بأن دفع المكلف بعض زكاته إلى جمعية خيرية يعفيه من دفعها للمصلحة، مؤكداً أهمية هذه المادة، وقال " إن الجمعيات الخيرية لديها دفاتر محاسبية دقيقة ولديها محاسب قانوني يُعين من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي ملتزمة بأعلى معايير الدقة المحاسبية. كما أن الجمعيات الخيرية أصبح بعضها مؤسسات طبية ومتخصصة وتأهيلية، ولكن لا نستطيع أن نقارن الجمعيات ببعضها البعض. فكل جمعية لها أنشطتها وأعمالها الخاصة، ومن المهم دعم الجمعيات الخيرية بشكل أكبر وأشمل".

وتساءل أحد الأعضاء عن موقف اللجنة مما ورد في قرار هيئة كبار العلماء الذي لم ير جباية الزكاة أو زكاة الأموال الباطنة، وهذا أيضًا رأي المجتمعين في هيئة الخبراء وفق المحضر رقم (٤٨١) في ١٤٢٨/١١/٣٠هـ عدا مندوب وزارة المالية، وطالب اللجنة بتوضيح موقفها من هذا الأمر.

ولفت آخر إلى أن المادة الثانية والثلاثين ذكرت أن صرف مبلغ الزكاة المحصَّلة على مصارف الزكاة الشرعية، ولم يُذكر في مشروع النظام سوى صرف (٢٠٪) للجمعيات الخيرية والباقي يدفع للضمان الاجتماعي الذي يصرف على من تشملهم الزكاة من الفقراء والمساكين فقط، بينما لم يرد ذكر بقية مصارف الزكاة الثمانية الأخرى. وأكد أهمية أن يكون صرف هذه الزكاة لهذه الفئات المتعددة، مشيراً إلى الخلافات الفقهية حول موضوع الوعاء الزكوي، وشدد على أهمية أن يكون الوعاء الزكوي وفق الفتوى العامة؛ لكي لا ندخل في جدل فقهي بعد ذلك.

الوعاء الزكوي يحتاج إلى «الحسم».. حتى لا ندخل في جدل فقهي

خلال مناقشة المجلس تقرير الهيئة

نقل مسؤولية الخدمات الإغاثية الداخلية والخارجية إلى هيئة الهلال الأحمر

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة من أعمال السنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٣/٣/١٤٣٥هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالب أحد الأعضاء لجنة الشؤون الصحية والبيئة بأن تنص في توصياتها بشأن التقرير على نقل مسؤولية الخدمات الإغاثية من وزارة المالية واللجان الإغاثية المختلفة إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي بوصفها جهة الاختصاص الوحيدة لتقديم الخدمات الإغاثية داخل المملكة وخارجها.

ولفت عضو آخر إلى عدم الوضوح في طرح المعوقات المتعلقة بالاتصالات السلكية للهيئة، حيث يتضح من تقريرها أن الترددات متوفرة إلاّ أن الهيئة تشتكي من قلّة الإمكانات المالية التي تساعد في إخلاء الترددات الحالية واستبدالها بترددات في نطاق التردد (٣٤٠-٣٨٠) ميجا هيرتز. واقترح إعادة صياغة التوصية الثانية للجنة على أن تكون بالنص الآتي: «توفير الدعم المالي والفني لتمكين الهيئة من إخلاء الترددات واستبدالها بترددات في نطاق التردد (٣٤٠-٣٨٠) ميجا هيرتز».

> توفير الدعم المالي والفني لتمكين الهيئة من إخلاء الترددات

كما اقترح أحد الأعضاء إضافة توصية تعالج موضوع المساعدات الإغاثية الخارجية، التي تستقطع من ميزانية الهيئة مبالغ لا يستهان بها، إضافة إلى استئثارها بجهود بعض منسوبيها في مناسبات مباغتة؛ بحيث يؤدي ذلك إلى قصورٍ وعجزٍ في أداء مراكز الهيئة في الداخل.

واستغرب عضو آخر أن تشكو الهيئة عجز الميزانية وتناقص سيارات الإسعاف وقدمها، وكذلك ضعف المعتمد في الميزانية للتدريب والابتعاث إلى غير ذلك من الصعوبات؛ في حين توجه جهود الهيئة إلى سرعة إغاثة المتضررين في مناطق خارجية، مؤكداً أهمية أن يُعتمد لمثل هذه الجهود الإغاثية مبالغ مخصصة لها في وزارة المالية بعيداً عما يعتمد للمؤسسات الخدمية الإسعافية المهمة كالهلال الأحمر.

ولاحظت إحدى الأعضاء أن هيكلة الهيئة لا يوجد بها ذكر منصف للعنصر النسائي في الهيئة، وحتى عندما ذكرت الجهود التي تبذلها الأقسام النسائية تم ذكرها باختصار مخل واقتضاب إلى حد كبير.

من جانبه رأى أحد الأعضاء أن تكون الأولوية للزيادة في بنود الميزانية لهيئة الهلال الأحمر لمجالات التدريب، والابتعاث، والمحروقات، وصيانة وسائط النقل والمعدات، وذلك بعد أن لا حظ أن نسبة الزيادة في الميزانية في سنة التقرير عن السنة السابقة لتلك المجالات (صفر٪)، أما نسبة الزيادة لمخصصات الأثاث والمستلزمات المكتبية فقد بلغت (٤٤٪).

ولاحظ أحد الأعضاء أن إنجاز مشروع البنية التحتية للهيئة كمرتكز رئيس لخطتها الإستراتيجية العامة لتطوير عمل الهيئة بقطاعاتها المختلفة؛ لا يزال يراوح مكانه بين الهيئة ووزارة المالية، رغم أن موافقة المقام السامي عليه في عام ١٤٢٩هـ، وطالب اللجنة بالاستفسار من الهيئة عن أسباب هذا التراخي في إنجاز المشروع.

١٧ وفاة يوميًا على الطرق تحتاج إلى سرعة تفعيل قرار نقل الموتى

وعبر أحد الأعضاء عن أمله في أن يكون هناك تنسيق بين هيئة الهلال الأحمر وإدارات المرور والدفاع المدني؛ لتعزيز النظام الذي يجبر قائدي المركبات على إتاحة المجال لمرور سيارات الإسعاف والدفاع المدني.

وأشار إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣/٧٥ وتاريخ ١٤٣٤/٦/٢٣هـ، القاضي بإسناد مهمة نقل الموتى في الحوادث على الطرق خارج المدن إلى الهلال الأحمر بدلاً من أمن الطرق. مؤكداً ضرورة الإسراع لتفعيل هذا القرار بالنظر إلى الإحصائيات نجد أن هناك (١٧) حالة وفاة يومياً.

وقال : إنه من غير المعقول أن تبقى الجثث على الطرق إلى حين أن يتسنى نقلها. وشدد على أن الحاجة تدعو إلى تفاعل جميع الجهات المعنية لدعم الهلال الأحمر السعودي فنياً ومادياً لتنفيذ قرار مجلس الوزراء.

اقتراح إحلال الطائرات المستأجرة بطائرات مملوكة للهيئة

واقترح عضو آخر إحلال الطائرات المستأجرة من قبل الهيئة بطائرات مملوكة حتى يمكن التوسع في تقديم خدمات الإسعاف الطائر.

وطلب أحد الأعضاء من اللجنة أن تضع في اعتبارها خدمة الإسعاف بالهاتف؛ وهي خدمة تقع بين إدراك الحدث والوصول إلى الحدث، ويتلقى الاتصالات مجموعة من المسعفين والأطباء والأخصائيين النفسيين للتواصل مع طالب المساعدة وإرشاده إلى حين الوصول إليه.

فيما رأى آخر بأن تركز اللجنة على الإرشاد والتوعية في توصيتها «السادسة» فنحن بحاجة إلى نشر ثقافة التعاون مع سيارات الإسعاف.

ورأى عضو آخر أنه من المناسب إعادة صياغة التوصية «السادسة» لتكون بالنص الآتي: «السعي لتخصيص برامج إعلامية موجهة إلى كافة أفراد المجتمع السعودي وخاصة قادة السيارات والعربات لإعطاء سيارات الإسعاف الأولوية في الطرق».

من الأفضل أن يركز الهلال الأحمر السعودي على الخدمات الأرضية

واعتبر أحد الأعضاء أنه من الأفضل أن يركز الهلال الأحمر السعودي على الخدمات الأرضية حتى تصل إلى المستوى المطلوب ثم الانتقال إلى الإسعاف الجوي.

عضو يطلب استضافة الوزير.. وآخر يتساءل عن مصير صندوق النفقة

تقرير وزارة العدل.. القدرة القضائية لا تتجاوز ٤٠٪ من حاجة المواطن

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة من أعمال السنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٩/٣/١٤٣٥هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم.

وبعد طرح التقرير للنقاش رأى أحد الأعضاء أن توصيات اللجنة مهمة للغاية، لكن ينبغي أن يقدم لمرفق القضاء أكثر منها، مطالباً اللجنة بمعالجة أهم المعوقات التي ذكرتها الوزارة في تقريرها، ومن خلال المقترحات التي قدمتها الوزارة.

وتساءل أحد الأعضاء عن صرف بدل طبيعة عمل لكتّاب الضبط في هيئة التحقيق والادعاء العام، بينما يُحرم منه من هم في المحاكم ويقابلون الجمهور؟، وهم الأولى. ونوه إلى أن من ضمن مقترحات تقرير الوزارة (حث وزارة الخدمة المدنية على تصنيف بعض المسميات) إلا أن اللجنة لم تضمن توصياتها شيئًا عن هذا الجانب، إضافة إلى ذلك فقد ورد من بين مطالبات وزارة العدل منحها صلاحية التعيين من المرتبة الثامنة فما دون، وإجراء المقابلات الوظيفية للموظفين المرشحين لوزارة الخدمة المدنية، وبالرغم من صدور قرارات من مجلس الشورى بهذا الخصوص، إلا أنه لم تتم الاستجابة لمطلب وزارة العدل في هذا الشأن.

مشروع خادم الحرمين لتطوير القضاء لا يزال يواجه تحديات كبرى

واستحسن عضو آخر إضافة توصية تطالب بصرف بدل طبيعة عمل، وبدل حاسب آلي وتأمين طبي لأعضاء السلك القضائي. مشدداً على ضرورة دعم وزارة العدل مالياً لشراء الأراضي وبناء مقرات للمحاكم وكتابات العدل عليها.

وأشار عضو آخر إلى أنه رغم تحقق كل أسباب النجاح لمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، إلا أن المشروع لا يزال أمامه تحديات كبرى، فالفصل في المنازعات لا يزال يأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم. كما أن المواعيد القضائية تكون بالأشهر. والوزارة تشير في تقريرها إلى أن وزارة المالية لم تعتمد أي مبالغ لمشروعات ومبانٍ جديدة.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى ما تضمنه التقرير من أن وزارة العدل أفردت محوراً خاصاً بتطوير ودعم الثقافة الحقوقية، وعده على جانب كبير من الأهمية؛ لأن كثيراً من أفراد المجتمع تنقصهم الثقافة الحقوقية، ومن خلال تزويد الفرد بالثقافة الحقوقية يستطيع أن يطالب بحقوقه عبر القنوات القضائية.

وأضاف عضو آخر أن الفصل في القضايا التي تحال إلى المحاكم، من أهم المشكلات التي يواجهها من يريد اللجوء إلى القضاء، سواء القضاء العام أو القضاء الإداري. وما أشير إليه في التقرير لا يؤدي إلى وضع حد لهذه المشكلة؛ فالمدة الزمنية التي تفصل بين جلسات المحاكم تصل إلى أربعة أشهر. كما أشار التقرير إلى أن الدعاوى الكيدية من بين المشكلات التي تؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا، لكن اللجنة لم تناقش هذه المسألة. ورأى أن إنشاء دوائر الصلح في المحاكم لن يؤدي إلى التغلب على مشكلة الفصل في القضايا التجارية. كما أن سحب الاختصاص القضائي في المنازعات التجارية من ديوان المظالم وإحالته إلى المحاكم سيترتب عليه العديد من العوائق.

ولاحظ أن التقرير لم يشر إلى ما تم اتخاذه من إجراءات بخصوص إنشاء المحاكم التجارية، وقال: كان ينبغي للجنة مناقشة موضوع إحالة المنازعات إلى التحكيم؛ لأن التحكيم يلعب دوراً كبيراً في الفصل في المنازعات التجارية. كما ينبغي إنشاء مراكز للتحكيم تعمل على تقديم التسهيلات الضرورية لهيئات التحكيم، وهذه المهمة تقوم بها الغرف التجارية؛ إلا أننا بحاجة إلى هذه المراكز.

من جانبه قال أحد الأعضاء أنه سبق أن طالبت اللجنة في تقريرها السابق بوضع جدول زمني لإنهاء موضوع التسجيل العيني للعقار؛ لكن هذا التقرير اكتفى بالإشارة إلى أن هناك مناقشات مع وزارة الشؤون البلدية والقروية بشأن بناء نظام إلكتروني يُعْنَى بالتسجيل العيني للعقار. وكان يحسن أن يشار إلى

الوزارة لازالت «تناقش» بناء نظام إلكتروني يُعنَى بالتسجيل العيني للعقار!

وضع جدول زمني لهذا الموضوع، لاسيما أنه صدرت العديد من الأنظمة التي يرتبط تطبيقها بهذا الموضوع، كنظام جباية الزكاة.

وأشار آخر إلى المباني المستأجرة التي وصلت بحسب التقرير إلى (٣٣٥) مبنى. وأكد ضرورة أن تكون هناك اعتمادات مالية لمباني مملوكة لكي تستغني الوزارة عن المباني المستأجرة.

ولفت عضو آخر إلى أن الوزارة تحاول أن تسابق الزمن في تحقيق خطواتها المنشودة؛ ولذا يتوجب على الوزارات الأخرى التعاون معها في تحقيق ما تصبو إليه؛ لأنها من أهم الوزارات علاقةً وتعاملاً مع الوزارات الأخرى.

وطالب وزارة العدل بالعمل على نشر الثقافة العدلية وطرح العديد من قضاياها وذلك من خلال عقد المؤتمرات، والندوات، والملتقيات، وورش العمل، ونشر الكتب والمطبوعات. مشدداً على ضرورة إنشاء مركز للبحوث يشرف على نشر الأحكام القضائية، وإجراء البحوث التطبيقية الأكاديمية المرتبطة بالقضاء، وارجع ذلك لعدد من الأسباب أهمها: تطبيق القوانين والأحكام وتطويرها، والتدريب المتواصل للقدرات البشرية، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه منسوبي الوزارة؛ وذلك لمعرفة الخطط والمتطلبات التي تنشدها الوزارة؛ ونشر جميع الأعمال والأحكام الخاصة الصادرة من وزارة العدل، وعمل فهرسة للبحوث التي تقدمها للمحاكم، إضافة إلى إعداد البحوث والدراسات اللازمة للمشكلات القضائية بفرعيها الإجرائي، والموضوعي مع القيام بنشرها لكي يستفيد منها الباحثون والمهتمون من القضاة وطلبة العلم.

الاعتماد على خريجي كليات الشريعة لم يعد مجدياً.. ولابد من منهجية استقطاب جديدة

ورصد أحد الأعضاء وجود فجوة كبيرة في توفر نوع وعدد القضاة مما يجعل الوزارة تعلل ذلك بقلة الحوافز المالية، وأن ذلك من مسؤوليات مجلس القضاء، فيتبادر إلى الذهن السؤال التالي: كيف يتم استقطاب القضاة؟ وتأتي الإجابة: أن ذلك يتم من خلال الترشيحات والتزكيات لعدد محدود من خريجي كليات الشريعة في بعض الجامعات السعودية.

وقال: إن هذه المنهجية قد أسهمت في إيجاد نوعية جيدة من القضاة، لكنها تسببت في الوقت نفسه في خلل واضح بشأن كفاية أعدادهم لذا، فإنها غير مجدية في هذا الوقت، وذلك لأمرين، الأول: هو أن مدخلات كليات الشريعة لم تعد كما كانت بل اتضح أن المتقدمين لها من الحاصلين على درجات تتراوح ما بين (٥٧٪) إلى (٦٥٪) في اختبارات القدرات؛ وهو معدل دون المتوسط العام لقدرات خريجي الثانوية العامة، والثاني: الحاجة إلى أعداد أكبر من القضاة وكتّاب العدل، وهو ما تعجز عنه الكليات المحددة في ظل نوعية الطلاب الموجودين حالياً.

وطالب الوزارة بأن تنهج منهجية جديدة في استقطاب القضاة المتميزين من خلال مقاييس القدرات والتحصيل في المرحلة الثانوية، بما يتناسب مع احتياجات الوزارة المستقبلية، وترتبط معهم بعقود تضع فيها ما يناسبها من شروط؛ كما تفعل بعض الشركات العالمية مثل: شركة أرامكو السعودية؛ وذلك بابتعاث عدد من الطلاب إلى كليات الشريعة لمرحلة البكالوريوس وفق برنامج علمي، تتفق مع الجامعات عليه، كما ينبغي على الوزارة متابعة مبتعثيها في جميع النواحي: سواء أكان أكاديمياً، أو سلوكياً، طيلة مدة الدراسة، وعليها متابعة تدريبهم في المحاكم أو غيرها؛ فيما يتفق مع أهدافها، ويضمن توفير الأعداد التي يحتاجها مرفق القضاء.

وأشارت إحدى الأعضاء إلى أن الوزارة لم تقم بتوظيف النساء تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٢٠هـ؛ والذي يلزم كل جهة حكومية بإيجاد فروع نسائية؛ فقد تم التأكيد على هذا القرار بعدة أوامر سامية لاحقة للتعقيب على الجهات الحكومية التي تأخرت في تنفيذ هذا القرار فيما التزمت به عدد من الجهات؛ ومنها الجهات الشرعية، كديوان المظالم، ورئاسة الحرمين الشريفين وعدد من القطاعات الأخرى، إلا أن الوزارة لم تقم بالشروع في تنفيذ القرار حتى الآن على الرغم من أن تقرير الوزارة نص على أنه تم استحداث (٣٠٠) وظيفة نسائية، وأن لدى الوزارة خطة لاستحداث أكثر من (٢٠٠٠) وظيفة للنساء، ولم تقم اللجنة بالاستفسار من مندوبي الوزارة عن هذا الجانب.

ورأى عضو آخر أنه من المهم إعادة النظر في الحوافز المالية الممنوحة لأعضاء السلك القضائي وربطها بمعايير الأداء، كما يجب إلزام القضاة بإقرار الذمة المالية لما يتمتعون به من حصانة، وما يُعرض عليهم من مغريات مادية، مطالباً الجهات المعنية بالتعاون مع وزارة العدل في تطبيق قضاء التنفيذ.

إلزام القضاة بإقرار الذمة المالية .. وإعادة النظر في الحوافز المالية للسلك القضائي

ونبه آخر إلى أنه لا يوجد في تقرير الوزارة ما يشير إلى لائحة المرأة المطلَّقة، كما لم يظهر صندوق النفقة الموصى به إلى حيز الوجود حتى الآن.

ونوه آخر إلى أن تطوير مرفق القضاء اتخذ منحنى ضيقاً محوره: هندسة الإجراءات والخدمات المساندة، والتحول إلى بيئة رقمية، وتأسيس بوابات إلكترونية؛ وأكد أن هذه الإجراءات على أهميتها لا تلامس جوهر القضاء؛ فتطوير القضاء يتطلب إعادة هندسة منظومة العدل بأكملها، ولن نشهد تطويراً للقضاء ما لم يتم تطوير الأحكام القضائية أولاً.

تأخر صندوق النفقة يضر بحقوق المستضعفين من النساء والأطفال

وتساءل عضو آخر عن ما تم بشأن مبادلات الأحكام والمبادئ القضائية التي طالبت بها الأطراف الحقوقية والمدنية والتشريعية؟. وإلى متى والمنظومة العدلية تعمل بلا فقه مكتوب ولا أحكام مدوّنة؟ وقال : لو أخذت الوزارة هذا الموضوع بجدية لكان من أهم مشروعات تطوير القضاء.

وأشارت إحدى الأعضاء إلى العديد من الخدمات التي أعلنت عنها الوزارة مراراً في وسائل الإعلام، إلا أنها لم تر النور حتى الآن؛ مبينة أن تلك الخدمات موجهة بالأصل لتمكين النساء من العمل في مجال القضاء، مثل صندوق النفقة الذي يهتم بقضايا الطلاق، فبتأخر وجود ذلك الصندوق تتعثر حقوق المستضعفين من النساء والأطفال، لافتة النظر إلى أن بين العراقيل التي وجدت في وزارة العدل طلب المعرّف كإثبات الهوية مما فتح المجال لمزيد من الانتهاكات ضد النساء، ويسَّر سلب حقوقهن على يد أقرب الناس لهن، بالرغم من وجود قرار مجلس الوزراء باعتماد الهوية الوطنية للمرأة.

تطوير القضاء يتطلب إعادة هندسة منظومة العدل بأكملها

وطالب أحد الأعضاء الوزارة بأن تدرس فكرة إنشاء هيئة مستقلة للتوثيق والسجل العقاري؛ لتنظيم العقارات وحفظ ملكيتها بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية كما هو معمول به في معظم دول العالم، وطالب الوزارة بضرورة تقنين الأحكام الشرعية حفظاً لحقوق الناس، ومنعًا للاجتهادات غير الموفقة.

ولفتت إحدى أعضاء المجلس إلى أن رعاية المرأة، وخدمتها لم تحظ في وزارة العدل بحقها الكامل، الذي أوصى به الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث قال: (أوصيكم بالنساء خيراً) وقد رددها ثلاثاً، بمعنى أنه يجب ألا تقتصر- منظومة خدمات المرأة – فقط من خلال البوابة الإلكترونية واعتماد البصمة الإلكترونية دون التعريف بها أمام القاضي للحفاظ على حقوقها، والتواصل المباشر معها لضمان عدم العبث في التوكيل الخاص بها أو انتحال شخصيتها؛ والذي تسبب في ضياع كثير من حقوقها، ومنها ما يختص بالإرث، والبيع والشراء، وإدارة أعمالها من خلال أقرب الناس إليها.

ولاحظ عضو آخر أن (٨٠٪) من اعتمادات وزارة العدل المالية عبارة عن رواتب الباب الأول، وتساءل قائلاً: كيف للقضاء أن يقدم خدماته القضائية لأكثر من ثمانية وعشرين مليون مواطن ومقيم، وبخاصة أن المبالغ المعتمدة من الوزارة لا تفي بمتطلبات الوزارة كما ورد في التقرير؟.

وفيما يختص بمشروع الملك عبدالله للقضاء رأى أحد الأعضاء أنه من الأفضل أن يتم تقييمه من قبل جهات محايدة ذات اختصاص وذات خبرة؛ للإسراع في تقييم هذا المشروع المهم جدًا، لأنه يستهدف تطوير المحاكم وإدارة القضاة.

وتطرق إلى موضوع الجزاءات البديلة، وطالب بالإسراع في تطبيقها، للحاجة الماسة إليها، وبخاصة أن السجون تمتلئ بالنزلاء، ومنهم أصحاب السوابق، والمجرمون، ومتعاطوا المخدرات.

وشدد عضو آخر على ضرورة إجراء دراسة تقويم شاملة لمسيرة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، والوقوف على المعوقات التي تواجهه، ووضع الحلول المناسبة له؛ وأكد أهمية هذا الموضوع وتحديد الجهة التي ستقوم بالدراسة: هل هي وزارة العدل؟ أم بيت خبرة؟ وما هي المدة الزمنية لإنجاز الدراسة؟ وهل هي سنة أم سنتين، أقل أو أكثر؟ وأن تدرج نتائج هذه الدراسة ضمن تقارير الوزارة المستقبلية.

واقترح إنشاء معهد لتدريب القضاة وهم على رأس العمل، وأن يكون جزءًا من مشروع الملك عبدالله؛ لا سيما في ظل وجود عدد من الأنظمة التي يجب أن يلم بها القضاة، وأن يكون التدريب عليها أثناء العمل.

وتوقف أحد الأعضاء عند الوظائف القضائية الشاغرة، حيث لاحظ أن عدد الوظائف القضائية المشغولة (١٦٤٦) وظيفة فقط من بين عدد وظائف القضاة التي بلغت بحسب تقرير الوزارة (٤١٣٦) وظيفة، مما يعني أن عدد الوظائف الشاغرة (٢٤٩٠) وظيفة، وقد بينت اللجنة أن الشاغر في الوظائف للملازم القضائي بلغت (٥٥٧) وظيفة، كما أوضحت أن إشغال هذه الوظائف هو من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء. وتساءل عن أسباب عدم إشغال الوزارة تلك الوظائف، لاسيما أن لدينا أكثر من سبع كليات للشريعة، وكلية للدراسات القضائية، ومعهد عالٍ للقضاء.

وأيده آخر لافتاً الانتباه إلى أن لدى الوزارة ما يقارب من (٦٠٪) من الوظائف القضائية ما زالت شاغرة؛ بمعنى أن القدرة القضائية في المملكة لم تتجاوز (٤٠٪) من حاجة المواطن الحقيقية؛ مما يترتب عليه تعطيل وتأخير قضايا وأعمال المحاكم.

وشدد على ضرورة أن تعجل الوزارة بتنفيذ مشروع المدوّنة الإلكترونية للأحكام القضائية، وتبويب الأحكام وفق قواعد علمية تمكّن القضاة من الرجوع إليها والاسترشاد بها، ويستفيد منها الدارسون في العلوم الشرعية والقانونية.

وأشار عضو آخر إلى أن المتابع لأداء وزارة العدل يلحظ تطوراً نوعياً في إعادة هيكلة الوزارة، وضبط هذا المرفق القضائي العام. على الرغم من شكوى الوزارة وجود معوقات تحول دون تطبيقها لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء؛ إلا أنها حُصرت في عدم توفر الأراضي لإقامة مقرات للجهات العدلية، أو إحداث الأعداد الكافية للوظائف القيادية والمساعدة في الوزارة.

وطالب عضو آخر استضافة معالي وزير العدل في المجلس للاستيضاح منه عن المعوقات التي تواجه عمل الوزارة، ومساندته لإزالتها، ودعمه في مسيرة التقويم والإصلاح للمرفق القضائي.

ولفت أحد الأعضاء إلى أن المجلس أصدر عدداً من القرارات النوعية، ومنها القرار بإعداد مدوّنة للأحكام القضائية، متسائلاً عن عدم أخذ وزارة العدل بتلك القرارات وتنفيذها؟ وطالب الوزارة بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء لاستصدار مدوّنة للإحكام العدلية سريعاً. كما طالب اللجنة بالاستفسار من وزارة العدل عما تم بشأن قرار المجلس الصادر بتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٠هـ، حول الإسراع بإنشاء محاكم مرورية متخصصة للفصل في المنازعات المرورية، تنفيذاً لقرار قديم صدر من مجلس الوزراء.

ورأى آخر أنه يجب الوقوف عند مجال التدريب والابتعاث، والنص على الاستفادة من برامج معهد الإدارة العامة، فقد سبق للجنة ملامسته في تقرير سابق، وأوصت وزارة المالية بتوفير الاعتمادات المطلوبة للتشكيلات القضائية والإدارية للمحاكم والدوائر وكتابات العدل الجديدة.

تقرير ديوان المظالم..

نسبة القضايا المنجزة لا تزال منخفضة!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٥/٣/٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور إبراهيم البراهيم.

وعندما عرض التقرير على المجلس للمناقشة، دعا أحد الأعضاء إلى إنشاء محكمة استئناف تتولى نظر استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم في المناطق الشمالية. مشيراً إلى أن نسبة القضايا المنجزة للديوان لا تزال منخفضة، وهناك تأخير في الفصل في القضايا، والمدد الزمنية بين الجلسات في الوقت الحاضر قد تصل إلى ثلاثة أو أربعة أشهر؛ على الرغم من زيادة القضاة. ورأى أن من أهم العوائق المتعلقة بهذا التأخير هي الإجراءات التقليدية المتبعة في الترافع أمام المحاكم الإدارية في الوقت الحالي، متسائلا عن عدم تحديد إطار زمني لتبادل المذكرات كما هو معمول به في الكثير من الدول.

المدد الزمنية بين الجلسات تصل إلى ثلاثة وأربعة أشهر

وبعد أن أشار إلى ما تضمنه التقرير من أن ديوان المظالم أسند مهمة تدريب القضاة إلى شركات متخصصة في التدريب القضائي، حيث تم إعداد دبلوم متخصص للقضاة يهدف إلى تأهيلهم في مبادئ الأنظمة. وقال : « إن من يتعين قاضياً في ديوان المظالم، من المفترض أن تكون لديه خلفية شرعية نظامية. فلماذا إضاعة الوقت في دبلوم يركز على مبادئ الأنظمة؟ ». ورأى أن تكون هناك دبلومات لدراسات متخصصة؛ فالقضاة بأمس الحاجة إليها، مع التركيز- فيما يتعلق بأعوان القضاة- على تعيين أصحاب الخبرة والاختصاص من المتقاعدين من أساتذة الجامعات؛ لتقديم العون للقضاة في صياغة الأحكام وذكر الأسباب والحيثيات.

ورأى عضو آخر أن هذا التقرير غير منصف في حق ديوان المظالم، ومن الأجدر أن يبرز الديوان أنشطته ومخرجاته وإنجازاته بشكل أكبر مما هو عليه في تقريره. مشيراً إلى أن مجلس الشورى سبق أن أصدر قراراً وأكد عليه مرة أخرى ينص على: "أن يتم تضمين تقرير ديوان المظالم جميع ما صدر من مجلس الشورى من قرارات وما تم بشأنها" ؛ إلا أن الديوان لم يلتزم بذلك.

ورأى أنه من غير المناسب أن يوصي المجلس بمطالبة وزارة الشؤون البلدية بتخصيص أراض للديوان في الرياض ومكة المكرمة، ومن الأنسب التوصية بمطالبة وزارة المالية بأن تعطى الصلاحية وتدعم الديوان بأموال لشراء أراضي في الرياض ومكة المكرمة.

ورأى أن يقتصر تعيين القضاة على المرشحين من كليات الشريعة، وليس بطلب من الراغبين بالتعيين؛ وذلك أسوة بما جرى عليه العمل في القضاء العام لوزارة العدل؛ لتحقيق المساواة بين الأجهزة القضائية، وضمان العدالة وتكافؤ الفرص والجودة وعدم المحاباة، ولكف الغيبة بشأن ما يثار حول دعوى المحسوبيات في التعيين، وكما ورد في الأثر بأن القضاء لا يولى لمن طلبه.

ولفت أحد الأعضاء النظر إلى أن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء جاء محتوياً على شبكات هائلة، ومراكز معلوماتية وسعات نفاذ كبيرة، وأجهزة ربط متقدمة، وهذا لا يتوافق مع الفروع الحالية للمحاكم الإدارية، وفروع وزارة العدل، وديوان المظالم الذي لا يمكن أن تضخ معلوماتها بالقدر المطلوب؛ لضيق سعة الربط وعدم التكافؤ. وتساءل عما إذا كان ديوان المظالم من ضمن سلسلة الربط الالكتروني بمركز المعلومات لمشروع تطوير القضاء؟.

وأشار عضو آخر إلى أن التقرير ذكر أنه لا توجد مبان مملوكة لديوان المظالم رغم المحاولات الجادة في ذلك؛ علماً بأن محاكم الديوان تشغل (١٨) مبنى مستأجراً حتى عام التقرير. وطالب الديوان بذكر الأسباب التي أدت إلى عدم اعتماد المبالغ المالية لإيجاد مبان مملوكة ، وإيجاد الحلول اللازمة لهذا الإشكال.

على وزارة المالية دعم الديوان لشراء أراضي في الرياض ومكة المكرمة

ونوه آخر إلى ما تضمنه التقرير من عدم تمكن الديوان من شغل وظائف أعوان القضاء، مؤملاً من وزارة الخدمة المدنية الموافقة على تمكينه من شغل هذه الوظائف، وتساءل عن المبرر في عدم تمكين الديوان من شغل هذه الوظائف إذا كانت وظائف معتمدة.

تهدف إلى معالجة تعثر المشاريع

مجلس الشورى يدرس مقترحاً بتعديل ١٦ مادة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

قرر مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة التي عقدها يوم الثلاثاء الموافق٢٧/ ٣/ ١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الموافقة على ملاءمة دراسة مقترح تعديل بعض مواد نظام المنافسات و المشتريات الحكومية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٨ في ٤/ ٩/ ١٤٢٧ هـ المقدم من عضو مجلس الشورى الدكتور سعد بن محمد مارق بموجب المادة ٢٣ من نظام المجلس.

و ستقوم لجنة الشؤون المالية بدراسة المقترح المتضمن تعديل ١٦ مادة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ومن ثم ستعود للمجلس بتقرير مفصل لمناقشته والتصويت عليه في جلسة لاحقة.

وأكد عدد من أعضاء المجلس الذين داخلوا على التقرير– خلال الجلسة – أهمية التعديلات المقترحة لمعالجتها تعثر المشاريع التي تعد إحدى المشكلات التنموية، وأيدوا مقدم المقترح في حاجة النظام إلى التطوير لمواكبة حجم وكمية المشاريع الحكومية التي تنفذها الدولة في معظم مناطق المملكة.

وحدد الدكتور سعد مارق – في مقترحه – نقاط الضعف في النظام الحالي المتمثلة في ترسية المشاريع على المقاول الأقل سعراً، وانخفاض الأسعار المقدمة من المقاول بنسبة ٣٥٪ عن التكاليف التي حددتها الجهة الحكومية، وموعد تسليم الموقع للمقاول، وجاهزية موقع المشروع وخلوه من المعوقات أو الحاجة إلى تحويل مسار بعض الخدمات من الموقع، والدفعة المقدمة للمقاول، وفرض رسوم حكومية جديدة، وغرامة تأخير تنفيذ المشروع في الوقت المحدد، وصلاحية تمديد مدة العقد في الظروف الخارجة عن ارادة الجهة الحكومية أو المقاول، وضمان عيوب التنفيذ بعد تسليم المشروع، وإسناد الأعمال إلى مقاولين من الباطن، وتأخر بعض الجهات الحكومية في صرف مستحقات المقاول، وإعداد المواصفات الفنية للمشروع، وعدم وجود قاعدة معلومات شاملة ومحدثة للمقاولين والمشاريع التي نفذت، أو تحت، التنفيذ أو المتعثرة.

وشرح مقدم المقترح أهم المعوقات التي تتسبب في تعطيل تنفيذ المشروعات والمواد المقترحة لمعالجتها ومنها خطوط الخدمات مثل الكهرباء، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي التي يكتشفها المقاول بعد تسلمه للموقع ومباشرته العمل، إذ لا يمكن البدء في المشروع قبل تحويل مسار تلك الخدمات، وبالتالي يبدأ المقاول في تحويل مسار الطريق إلى طريق مؤقت، مما يسبب زحمة سير، وتعطيل لمصالح المواطنين، وتأخر في تنفيذ المشروع.

وأفاد الدكتور سعد مارق أنه اقترح إضافة فقرتين لإحدى المواد تلزم الجهة الحكومية صاحبة المشروع بإعداد دراسات متعمقة ودقيقة لنوعية الخدمات الموجودة في موقع المشروع قبل طرحه للمنافسة، والتنسيق مع الجهة صاحبة الخدمة لتحويل مسار الخدمة قبل تسليم المشروع للمقاول، وكذلك إضافة فقرة تلزم الجهات المشرفة على تلك الخدمات بتحويل خدماتها بحد أقصى ثلاثة أشهر.“

وبخصوص كراسة الشروط والمواصفات أكد الدكتور مارق أن النظام بحاجة إلى إضافة نص يمنع بيع الكراسة لأي مقاول يثبت تعثره في تنفيذ المشاريع لأسباب تعود لإهمال المقاول وتهاونه على أن يكون هذا المنع وفق شروط وضوابط، منوهاً إلى مشكلة أخرى تواجهها الجهات الحكومية تتمثل في طول المدة الزمنية من الإعلان عن المنافسة وحتى تقديم العروض تصل إلى أربعة أشهر، ولمعالجة هذه المشكلة تم إضافة نص بتحديد مدد الانتظار بعد أول إعلان في الجريدة الرسمية لتصبح خمسة عشرة يوما للمشاريع التي تقل تكلفتها عن خمسين مليون ريال. وشهر للمشاريع التي تزيد عن خمسين مليون ريال. حيث أن اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات حددت مدداً طويلة.

ونبه عضو مجلس الشورى صاحب المقترح إلى أن قبول أسعار منخفضة بنسبة ٣٥٪ عن التكاليف المقدرة أدت إلى عدم قدرة بعض المقاولين على تنفيذ المشروع أو اضطرار الجهة الحكومية إلى سحب المشروع. فالنسبة الموجودة في النظام، ينبغي أن تكون أقل من ٣٥٪ حتى يكون هناك تقارب بين أسعار المقاول والأسعار التقديرية التي حددتها الجهة وألا تتجاوز نسبة التفاوت ٢٠٪ كما أن نسبة العشرين في المائة المسموح بها تتطلب تقديم مبررات عملية مكتوبة عن قدرة المقاول على تنفيذ المشروع بهه التكلفة المنخفضة

وأوضح أن المادة الثالثة والعشرين من النظام الخاصة بالأقل سعراً تعد من أكثر المواد التي يرى الممارسون أنها أثرت وبشكل كبير على مستوى وتوقيت تنفيذ المشاريع في المملكة. فإسناد العمل إلى أقل الأسعار هي من أكبر الثغرات في النظام، فأي مقاول يكون سعره هو الأقل، يعتقد جازماً أن المنافسة سيتم ترسيتها عليه، وإذا حصل غير ذلك سيتوجه إلى ديوان المظالم، كما أن ديوان المراقبة العامة سيضع ملاحظاته على الجهة المالكة عند ترسية العقد، وخصوصاً استبعاد المقاولين الأقل سعراً من المنافسة، ومن هنا تكون الجهة الحكومية مكبلة بأنظمة، بالإضافة إلى سلطات الأجهزة الرقابية والتي يزداد عددها وتتداخل صلاحياتها ومهامها، لذا تضطر بعض الجهات الحكومية إلى ترسية مشاريعها على مقاولين يعانون من ضعف في قدراتهم الفنية والمالية والإدارية، والجهة الحكومية تكون شبه جازمة أن المشروع سيتعثر إذا تم إسناده

وترستيه على ذلك المقاول، لكنها لا تستطيع فعل أي شيء بسبب أنه أقل الأسعار.

واقترح التعديل الخاص بتلك المادة الاستفادة من تجارب ناجحة لشركات سعودية ومنها شركة أرامكو وكذلك بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وتتمثل في الآتي:

أولاً: فصل العروض المقدمة في مظروفين الأول العرض الفني والآخر العرض المالي.

ثانياً: تبدأ الجهات الحكومية في تحليل العروض الفنية ودراستها والتأكد من مطابقتها للمواصفات التي أعدتها الجهة الحكومية ولا يحق لها في هذه المرحلة فتح العروض المالية.

ثالثاً: بعد التحقق من تطابق جميع المواصفات الفنية واستبعاد العروض غير المطابقة، تبدأ مرحلة تحليل العروض المالية للأخذ بالأقل سعراً بعد التحقق من القدرة الفنية للمقاول على تنفيذ العمل.

وبناء على ذلك جاء التعديل للمادة على النحو الآتي:

أ- تطرح المنافسة بنظام المظروفين المنفصلين، الأول العرض الفني، والثاني العرض المالي، وتكون جميع الظروف مغلقه ومختومة.

ب- يتم أولا فتح مظاريف العروض الفنية ودراستها وتحليلها واستبعاد العروض غير المطابقة للمواصفات الفنية التي حددتها الجهة الحكومية.

ج- يكون فتح العرض المالي مرهوناً بقبول العرض الفني ولا يجوز للجهة الحكومية فتح مظروف العرض المالي وتحليلها إلا للعروض المقبولة فنيا.

كما عالجت التعديلات المقترحة الدفعة المقدمة للمقاول وتأخر بعض الجهات الحكومية في صرف مستحقات المقاولين مما يؤثر على ادائه ويتسبب في تأخر تنفيذ المشروع، وتتسبب في حالات كثيرة إلى توقف رواتب العمالة ووضعت إطاراً زمنياً لصرف مستحقاته. كما شمل التعديل تعويض المقاول عن تعديل الرسوم الحكومية. وزيادة قيمة الغرامة عند تساهل المقاول في تنفيذ المشروع.

وركز التعديل المقترح على المواد الخاصة بإعداد المواصفات والتصاميم والإشراف، حيث يجب أن تُولى هذه الخطوة الكثير من الاهتمام والتركيز. وأن يقوم استشاريون مؤهلون ومتخصصون في نوعية وطبيعة المشروع بإعداد المواصفات أو التصاميم وكذلك الإشراف. ورصد الميزانيات المناسبة والتي تسمح بمشاركة المكاتب الاستشارية المتميزة.

وعالج المقترح موضوع مقاولي الباطن، حيث أوضح الدكتور سعد مارق في مبرراته لتعديل المادة أنه عند التنفيذ الفعلي لأعمال المشروع، يقوم المقاول الأقل تصنيفاً وقدرة فنية وموارد مالية، بتنفيذ الأعمال، أما المقاول الأعلى تصنيفاً فلا دور له في أعمال المشروع. وكأن دوره الأساسي هو الحصول على المنافسة للمقاول الأقل تصنيفاً، وبالتالي يعاني المشروع من تعثر منذ بدايته حتى نهايته. هذا التضامن بين المقاولين أصبح كالكفيل الغارم، بحيث لا يتم الرجوع إلى المتضامن من ذوي التصنيف الأعلى إلا في حالة سحب المشروع من المتضامن ذي التصنيف الأدنى، بمعنى أن روح نظام التضامن والذي يعني أن يقوم كلا المتضامنين بالعمل سوياً لإنجاز أعمال المشروع، واستفادة المقاول الأقل تصنيفاً من خبرات وقدرات المقاول الأعلى تصنيفاً، لايتم تطبيقه في المشاريع الحكومية، والعكس هو الصحيح، ففعلياً أن المقاول ذو تصنيف الدرجة الثالثة هو من يقوم بتنفيذ هذه الأعمال، وبالتالي تكون جودة الأعمال المنفذة للمشروع هي بالتأكيد درجة ثالثة وليست درجة أولى.

وبناء عليه تم تعديل المادة لتصبح عل النحو التالي:

يتم التعاقد مع المصرح لهم بالعمل مباشرة، ولا تجوز الوساطة في التعاقد، ولايعد وسيطا الموزع أو الوكيل المعتمد من المنتج الأصلي، وينفذ المتعاقد العمل بنفسه، ولا يجوز له التنازل عنه أو عن جزء منه، أو إنابة غيره في تنفيذه بغير إذن خطي سابق من الجهة المتعاقدة، مع اشتراط توفر التصنيف والتأهيل والقدرة المالية والفنية للمتنازل إليه المطبقة على المصرح لهم بالعمل ولا تتجاوز نسبة الأعمال المتنازل عنها ٣٠٪ من العقد الأصلي، ومع ذلك يبقى المتعاقد مسؤولاً بالتضامن مع المتنازل إليه أو المقاول من الباطن عن تنفيذ العقد.

وطالب المقترح بوجود قاعدة معلومات وطنية موحدة ومربوطة بجميع الأجهزة الحكومية وتحدث باستمرار توضح المشاريع المنفذة لدى كل جهاز حكومي أو التي تحت التنفيذ أو المتعثرة، ومبررات تعثرها، وأسماء المقاولين.

وبين الدكتور سعد مارق أن تأسيس قاعدة معلومات بهذا المستوى سيكون له انعكاس إيجابي في معرفة عدد المشاريع التي ينفذها كل مقاول وحجمها، ومعرفة المشاريع المتعثرة والتي يعود سبب تعثرها إلى المقاول. مشيراً إلى أن الكثير من المقاولين يستطيع أن يحصل على أكثر من مشروع في وقت واحد، وبعض تلك المشاريع متعثرة وبسبب إهمال من المقاول. وبالتالي وجود قاعدة معلومات الكترونية محدثة أولا بأول ومرتبطة بجميع الأجهزة الحكومية سيسهل عمل الأجهزة الحكومية وسيعطي إشارة قوية للمقاول المتلاعب بأن أي مشروع يتسبب في تعطيله سيؤثر على حصوله على مشاريع أخرى.

وشدد التعديل المقترح على المادة السادسة والسبعون الخاصة بمسؤولية المقاول عن سوء التنفيذ. ولاحظ مقدم المقترح أن نص المادة السابقة يركز على التهدم الكلي أو الجزئي في المشروع، خلال عشر سنوات من تاريخ استلامه استلاماً نهائياً، مشيراً إلى أن المشكلة لا تتمثل غالباً في التهدم الكلي أو الجزئي الذي يقتصر ظهوره على المشاريع الإنشائية، إذ أن المشاريع الحكومية تنوعت وتعقدت بحيث يدخل العامل الميكانيكي والتقني في أجزاء كثيرة منها، وقد يكون المشروع بكامله تقنياً، كمحطات الطاقة والتحلية والمعامل، والعيوب في مثل هذه المشاريع لا تظهر إلا بعد الاستلام النهائي لها، ووضعها قيد الاستخدام، وإخلاء ساحة المقاول، ومن ثم فإنه لا يمكن حصر العيوب في التهدم الكلي أو الجزئي، لأنه لا يحصل تهدم في مثل تلك المشاريع، بل عيوب فنية تعوق الانتفاع بالمشروع وتحد من كفاءته التشغيلية، وهذه المسألة غفل عنها نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الذي قصر الضمان على ما يحصل من تهدم فقط.

خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الاتصالات

أعضاء الشورى: مناطق نائية لازالت خارج الخدمة!

ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثانية للسنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٦/٣/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي ١٤٣٣ / ١٤٣٤هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون.

واستهل أحد الأعضاء المداخلات بعد طرح التقرير وتوصيات اللجنة للنقاش بالإشارة إلى افتقار بعض مناطق المملكة إلى التغطية وتوفير خدمة الاتصالات؛ فبعض محافظات جنوب المملكة – تعاني ضعفاً في الشبكة السعودية أو عدم توفرها؛ وهو أمر مستغرب في بلد غني مثل المملكة.

وأيده آخر غير أنه فصل ذلك بالأرقام قائلاً :» إن الحكومة اهتمت بإيصال خدمات الاتصالات لجميع محافظات المملكة وتجمعاتها السكانية، ورغم ذلك لا زالت الخدمات غير متوفرة أو منعدمة في نحو (١١٨) محافظة بها أكثر من (١٥) ألف تجمع سكاني؛ من هذا العدد (٦٦) محافظة بها نحو (٧٤٤٠) تجمعاً سكانياً ما زالت مشروعاتها في مراحل مختلفة من التنفيذ؛ وهذا يعني أن هناك حوالي مليوني مواطن من سكان تلك المحافظات لم تصلهم الخدمة، بالإضافة إلى وجود (٥٢) محافظة بها نحو (٧٧٤٧) تجمعاً سكانياً لا يزال تنفيذ مشروعاتها مرتبطة بتوفر الموارد المالية.

الاعتماد على الاستيراد وضعف الكوادر الوطنية وراء استمرار الاختراقات

ودعا اللجنة إلى الطلب من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تضمين تقريرها القادم جدولاً زمنياً بتاريخ إيصال الخدمات لتلك التجمعات السكانية.

ولفت عضو آخر النظر إلى انتشار التهديدات والمخاطر الأمنية التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية كالاختراقات، والفيروسات وغيرها؛ مشيراً إلى ما تقوم به وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من إجراءات لمعالجتها حسب ما ورد في التقرير، إلا أنه تساءل عما إذا كانت هذه الإجراءات فاعلة وناجحة؟، وشكك في ذلك مستدلاً على ذلك بأمرين؛ الأول: الواقع والتجربة، والثاني: إدراج هذا الأمر ضمن باب المعوقات.

الثغرات الأمنية لأنظمة المعلومات كثيرة ومتزايدة والعجز لازال قائماً!

وقال : " إن الأمر لا يتعلق فقط بحماية المنظومات المعلوماتية ذات الحساسية الأمنية؛ بل هو حق للمواطن والمقيم والأجهزة كافة، فالثغرات الأمنية كثيرة ومتزايدة، والعجز القائم في الاعتماد على الاستيراد وضعف الكوادر الفنية الوطنية هما أمران معروفان يؤديان إلى استمرار الاختراق لأمن المعلومات في المملكة العربية السعودية" .

وعاد للتساؤل قائلاً:" لماذا لا يكون الاتجاه إلى تصنيع منتج وطني بنسبة (١٠٠٪)؟ وعدم الاستيراد مستقبلاً على تلك التقنيات الممكن تصنيعها في المملكة، كذلك لماذا لا يتجه التخطيط إلى ذلك؟ فالتصنيع هو السبيل الأمثل وله قيمتان وطنيتان؛ الأولى: النهوض بالتصنيع في المملكة، والثانية: معالجة التحدي الأمني الذي يعتقد فيه أن السبيل المثالي له هو الاعتماد على التصنيع الوطني الآمن، وليس على الاستيراد" .

وتطرق أحد الأعضاء إلى برنامج "يَسّر" للتعاملات الالكترونية الذي جاء بموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ، مبيناً أن البرنامج طموح ومهم للمملكة، ومن أهدافه تسهيل إجراءات معاملات المواطنين من خلال متابعة الجهات الحكومية، ورفع كفاءة إنتاجية الجهات الحكومية أيضاً من خلال تسريع تطبيق التعاملات الإلكترونية، والأهم من ذلك الإسراع في تحويل مجتمع المملكة إلى مجتمع قائم على المعرفة.

وأشار عضو آخر إلى أن تقرير اللجنة خلا تماماً من التطور والتقدم الذي يسير به برنامج (يَسّر) ، فلم يتضمن التقرير إلاَّ نصف صفحة عن هذا البرنامج؛ وقد جاءت بتعبيرات وصفية ومقتضبة إلى أبعد الحدود، لاسيما أن هذا البرنامج مهم وطموح. لذا، يحسن السؤال عن مدى تطور برنامج (يَسّر) والبحث عن الحلول وتذليل العقبات التي تحول دون تفعيله.

وأكد آخر أهمية أن تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بقياس مدى تحول الجهات الحكومية إلى تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية ومدى تطبيق برنامج (يَسّر)؛ فالبرنامج يسير ببطء كبير جداً؛ وهذا سيؤدي إلى الخلل في تطبيقه.

ولاحظ أحد الأعضاء وجود تباين في استفادة المواطنين وغيرهم في قطاع الأعمال من البوابات الإلكترونية الحكومية، وهناك جهات حكومية قطعت مشواراً كبيراً جداً في الاستفادة من البوابات الإلكترونية؛ مشيداً ببوابة وزارة

مطالب بتذليل العقبات التي تعترض برنامج (يسر)

الداخلية التي حصدت جائزة المشروع المتميز.

وأشار إلى أن هناك جهات حكومية أخرى لا تهتم بالبوابة الإلكترونية الخاصة بها، ولا يوجد تفاعل في الأصل قائم بين الجمهور والمستفيدين من البوابة.

وانتقد أحد الأعضاء التنظيم الإداري لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات قائلاً إنه –في وضعه الحالي– يحتاج إلى إعادة نظر ويعاني من تناقض كبير؛ ومن ذلك وكالة الوزارة للتعاملات الإلكترونية، حيث لا يندرج تحتها برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، وكان من الأولى أن يندرج هذا البرنامج تحت هذه الوكالة.

ولاحظ عضو آخر عدم وجود دراسة شاملة لموضوع القوى البشرية في الوزارة؛ حيث أشير في التقرير إلى أن جميع العاملين في الوزارة سعوديون؛ في حين أن الجدول المرفق يبين أن هناك (١١) موظفًا غير سعودي، كذلك تقرير هذا العام فالوظائف المشغولة (٢٩٢) وظيفة، الشاغر منها (٢٢٠) أي بنسبة (٤٣٪) فقط فلا يمكن لأي وزارة أن تعمل بنصف كادرها.

وطالب بإعادة النظر في نسبة الشاغر من الوظائف. وكذلك في التصنيفات الإدارية في الاستقطابات الوظيفية، والتركيز على زيادة الابتعاث على حسب التخصصات والتنسيق في ذلك مع وزارة التعليم العالي.

واقترح أحد الأعضاء على اللجنة في توصيتها الثالثة إضافة ضمانات أمنية من حيث الموظفين والأبحاث، لاسيما أن الفكرة الأساسية من هذه التوصية أن لا تعتمد المملكة على المستورد؛ فقد يتيح ذلك اختراق المعلومات المطلوب تشفيرها.

وأشار آخر إلى أن التقرير لم يتضمن الإشارة إلى ما تحقق من الخطة الوطنية لتقنية المعلومات خلال الفترة من إسناد إعدادها لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عام ١٤٢٤هـ حتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ أي خلال عشر سنوات؛ إذ جاء الحديث عن هذه الخطة بصيغة إنشائية عمومية لا يستفاد منها في معرفة المرحلة التي قطعتها الخطة.

ولاحظ أحد الأعضاء تركيز الوزارة في تطوير الخطة الوطنية لتقنية المعلومات على تفاعل المجتمع في تشكيل معالم وملامح الخطة عبر بناء قنوات التواصل التفاعلية والاجتماعية؛ مثل فيسبوك، وتويتر، ونموذج التواصل بموقع الوزارة وغيره من الأدوات، ومع التقدير لرؤية الوزارة إلا أن هذا المدخل يمكن أن يكون مقبولاً في مواقع تفاعلية لقياس وجهات النظر أو نحو ذلك؛ لكنه لا يمكن أن يعد وسيلة علمية منهجية لتطوير إستراتيجية وطنية للتحول لمجتمع المعلومات والمعرفة.

ورأى أن مكان هذا الأمر الجامعات، ومراكز البحث؛ بيد أنه نوه إلى إمكانية استعانة الوزارة ببعض مراكز البحوث المتميزة في جامعات المملكة لهذا الغرض.

ولفت عضو آخر النظر إلى أن التقرير لم يوضح المرحلة التي قطعها مشروع التعاملات الإلكترونية الحكومية (يَسّر) أو المرحلة المتبقية منه، متسائلاً عما إذا كانت هناك جهات حكومية متأخرة في مسيرة التعاملات الحكومية الإلكترونية.

وعبر عن الأمل في أن يُعكس هذا الأمر – في توصيات اللجنة– للأهمية الكبيرة التي تعلقها الحكومة والمجتمع على هذا المشروع، وأن يكون هناك برنامج زمني واضح لتنفيذ هذا المشروع.

وفي مداخلته اعبر أحد الأعضاء الاتصالات ذراعاً قوية للدول المتقدمة، والمملكة (ولله الحمد) بلد يملك من الثروات الطبيعية والكفاءات البشرية ما يمكنه من مقارعة تلك الدول ؛ مع التأكيد على بناء القدرات للأبناء والبنات، ورفع قدرة وكفاءة طلاب الجامعات في مجال صناعة الأقمار الصناعية الصغيرة وخاصة أقمار (النانو)، لاسيما أن هذه الأقمار لا يوجد لها صناعة في المملكة. بالإضافة إلى دور الاتصالات في عالم اليوم بأن يعتبر القوي هو من يملك المعلومة أولاً.

وتساءل عضو آخر عن الازدواجية بين وجود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ودور كل منهما.

كما تساءل آخر عن ما قدمته الوزارة لإنجاز خطة تقنية المعلومات، داخل المدن، لاسيما في ظل وجود أحياء في مدينة الرياض تئن من ضعف الخدمات وقصورها، بالإضافة إلى المحافظات الأخرى، ودور الوزارة في محاسبة الشركات التي لم تقدم الخدمة بالشكل المطلوب والمؤمل منها.

التنظيم الإداري للوزارة يعاني من تناقض كبير ويحتاج إلى إعادة نظر

طالب دارة الملك عبدالعزيز بإعادة هيكلة أجهزتها الإدارية والمالية والفنية والبحثية

الشورى يدعو «الدارة» لإنشاء مركز دراسات القدس

الدكتور/ راشد الكثيري
رئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة للسنة الثانية من الدورة السادسة يوم الثلاثاء ١٣/٣/١٤٣٥هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، بإنشاء وتفعيل مركز دراسات القدس في دارة الملك عبدالعزيز.

كما طالب دارة الملك عبدالعزيز بإعادة هيكلة أجهزتها الإدارية والمالية والفنية والبحثية وتعزيزها على نحو يتوافق مع أهدافها، ويواكب توسعها المتزايد في مشروعاتها البحثية ومراكزها العلمية ومختلف نشاطاتها.

ودعا المجلس الدارة لتطوير موقعها الإلكتروني؛ ليكون تفاعلياً، وإتاحة الوثائق للاطلاع عليها من خلاله، والتنسيق مع الجامعات السعودية للاستفادة من المخطوطات والكتب والرسائل العلمية التي تتسق مع مهام الدارة، من خلال الربط التقني لأقنية المعلومات.

دعوة دارة الملك عبد العزيز لتطوير موقعها الإلكتروني ليكون تفاعلياً

جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لدارة الملك عبدالعزيز للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور راشد الكثيري.

وقال الكثيري في إيضاحه لوجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم حول الموضوع؛ إن الدارة رفعت مقترح إنشاء مركز متخصص لليوم الوطني في وقت سابق وصدر التوجيه الكريم بالاكتفاء بما تقوم به بعض الجهات ذات العلاقة من جهود. كما تعمل الدارة - وكثير من الجهات الحكومية الأخرى- وفق خطة تركز فيها على نشاطاتها وبرامجها، وتعد الدارة -وتلك الأجهزة- أن هذا العمل هو إستراتيجية لها. ومن المعلوم أنه ليس إستراتيجية كاملة. لذلك قامت اللجنة بالتواصل مع المسؤولين في الدارة وشددت على ضرورة بناء إستراتيجية واضحة.

د.الكثيري: اللجنة أكدت للمسؤولين في الدارة ضرورة بناء إستراتيجية واضحة

وعن التداخل بين برامج الدارة، قال الكثيري إن تنفيذ البرامج قد يظهر فيه بعض التداخل لتقارب بعض الأهداف فيها، وتكامل بعضها مع بعض؛ ولذلك فإن نسبة من التداخل تكون مقبولة. أما ما يخص ضعف المصادر الإلكترونية، وتحويل مكتبة الدارة إلى مكتبة إلكترونية؛ فإن توصية اللجنة «الثالثة» (سابقًا) «الثانية» (حالياً) عالجت هذا الأمر بشمولية، إضافة إلى أن الدارة قطعت شوطاً في هذا الشأن، كما أنها تتواصل مع المؤلفين والناشرين طلباً لموافقتهم على تحويل مؤلفاتهم إلى مواد إلكترونية؛ حفاظاً على حقوقهم.

وفيما يخص المناشط الثقافية، أشارت اللجنة إلى الدارة تقوم بها بشكل جيد ولعل آخرها مشاركتها في جميع الفعاليات التي عقدت في المدينة المنورة بمناسبة اختيارها عاصمة للثقافة الإسلامية هذا العام.

وبينت أن معرض الدارة مفتوح معظم ساعات النهار، وشطراً من الليل، وهو جزء من مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، بما في ذلك المتحف الوطني. أما ضعف الإقبال من عدمه فيحدده وعي أفراد المجتمع.

وبخصوص عقد الدارة ورشة عمل في الإسكندرية، أوضح رئيس اللجنة ان الورشة كانت تختص بمشروع علمي تموله الدارة بعنوان: "الجزيرة العربية في المصادر الكلاسيكية"، وفيها علماء كبار، وكان لابد من مشاركتهم والاستماع لهم، والاستئناس برأيهم، إضافة إلى أن إقامتها هناك قد يوفر على الدارة بعض التكاليف المالية التي تمثل نفقات سفر المشاركين وسكنهم وتنقلاتهم لو عقدت الندوة في المملكة، وقد لا يحضر جميع المهتمين الذين شاركوا في المناقشات.

وأضاف الدكتور الكثيري إن اللجنة تقدر للدارة جهدها في إهداء (٤٥,٠٠٠) نسخة من إصداراتها، وتطالبها بالمزيد لما فيه من نشر الثقافة السعودية خاصة، والعربية والإسلامية عامة في مختلف بقاع الكون، ومن المعلوم أن جزءاً كبيراً من هذه الإهداءات يتم على سبيل التبادل مع جهات نشر مماثلة، وفي ذلك إثراء لمكتبة الدارة وتيسير على روادها من الداخل والخارج.

وعن المقترح الخاص بأن تكون مادة التاريخ السعودي والعربي والإسلامي مادة مقررة على طلاب السنة الأولى في الجامعات السعودية، قال الكثيري إن المكان المناسب له هو تقرير وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية وليس تقرير الدارة.

تتمتع باستقلال مالي وإداري وتعمل على أسس تجارية

الشورى يطالب بتحويل مؤسسة الموانئ إلى هيئة عامة

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة من أعمال السنة الثانية من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٥/٣/١٩هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، بتحويل المؤسسة العامة للموانئ إلى هيئة عامة ذات استقلال مالي وإداري تعمل على أسس تجارية، كما طالب المجلس بتوحيد مرجعية جميع الموانئ في المملكة إلى المؤسسة العامة للموانئ.

ودعا المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور سعدون السعدون، المؤسسة لتضمين مؤشرات الأداء (K.P.I)، لكل ميناء على حدة، في تقاريرها السنوية القادمة.

وكان رئيس اللجنة أفاد خلال تلاوته لوجهة نظر اللجنة حيال ملحوظات الأعضاء وآرائهم؛ بأن الموانئ السعودية قد حققت نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية من حيث الإيرادات وكمية البضائع المتناولة، منوهاً إلى أن الزيادة في المرونة الإدارية والمالية للمؤسسة والعمل على أسس تجارية سيحقق المزيد من التطور. وعن كثرة الشاحنات التي تعبر منفذ البطحاء؛ أوضحت اللجنة أن تلك الشاحنات تعمل على نقل البضائع من المنطقة الحرة في دبي إلى أسواق المملكة.

> د. السعدون: لابد للمؤسسة من المرونة الإدارية والمالية والعمل على أسس تجارية

ولفت السعدون النظر إلى أن المؤسسة أيدت قرار مجلس الشورى الصادر برقم (٧٦/١٠٨) وتاريخ ١٤٣١/٢/٢٣هـ، بشأن تطبيق الإدارة الشاملة فيما يتعلق بالموانئ، ورفعت مرئياتها إلى المقام السامي الكريم بخطابها رقم (١٢/٨٩٣/١٢) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٧هـ؛ لقناعتها بأن تطبيق مفهوم الإدارة الشاملة في الموانئ السعودية يعد الأسلوب الأمثل لتشغيل الموانئ، وتحقيق المزيد من التنسيق بين الجهات الحكومية العاملة في الميناء، لتعمل كوحدة إدارية واحدة ومستقلة مما يسهم في دعم موقفها التنافسي مع الموانئ الأخرى.

وأوضح أن المقصود (بالمرجعية) في التوصية "الأولى" للجنة هو مرجعية جميع الموانئ، بما فيها ما يتم إنشاؤه وتشغيله من القطاع الخاص، بهدف التزام جميع الموانئ التي تقام على أرض المملكة بالأنظمة والإجراءات التي تطبق فيها؛ أسوة بالموانئ التي تشرف عليها المؤسسة مباشرة، مثل الموانئ التجارية والصناعية، أو التي تخضع لأنظمة الموانئ، مثل الموانئ البترولية التابعة لشركة أرامكو.

وفيما يتعلق بتنظيم هيئة المدن الاقتصادية أشار السعدون إلى الأمر الملكي الكريم رقم (أ/١٩) وتاريخ ١٤٣١/٣/١٠هـ، الذي منح الهيئة مسؤولية الإشراف الكامل على المدن الاقتصادية إدارياً ومالياً، ولا يوجد نص في التنظيم يتعارض مع ما تطالب به التوصية "الأولى".

وأضاف إن تشجيع المستثمرين وجذب رؤوس الأموال من أهداف المؤسسة التي حولت عقود الشركات المشغلة لمحطات الموانئ السعودية من مجرد عقود إسناد تقتصر على الإدارة والتشغيل والصيانة إلى عقود استثمارية مشاركة في الدخل، وأصبح دور المؤسسة تنظيمياً ورقابياً وتتولى الشركات الإدارة والتشغيل والاستثمار.

وأشارت اللجنة إلى تسلسل قرارات مجلس الشورى، بشأن تحويل المؤسسة إلى هيئة في القرار رقم (٤٨/٦٦) وتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٦هـ الذي ينص على: (دراسة تحويل المؤسسة العامة للموانئ إلى هيئة عامة ذات استقلال مادي وإداري، وتعمل على أسس تجارية)، والقرار رقم (٢٦/٢٤) وتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٧هـ الذي يؤكد على: (الإسراع في إنهاء دراسة إعادة هيكلة المؤسسة العامة للموانئ). وقد قامت إحدى الشركات المتخصصة بإجراء بالتنسيق مع المؤسسة، والدراسة موجودة حالياً لدى اللجنة العليا للتنظيم الإداري بمجلس الوزراء لدراسة نتائجها.

> المجلس دعا إلى توحيد مرجعية جميع الموانئ إلى المؤسسة العامة للموانئ

وبينت اللجنة أن موضوع تحويل المؤسسة العامة للموانئ إلى هيئة عامة – حسب قرارات مجلس الشورى السابقة– قد تم تحويله إلى هيئة الخبراء التي أعدت محضرها رقم (١٣٨) وتاريخ ١٤٣٤/٣/٨هـ، وتضمن مطالبة مندوبي المؤسسة بأن الفترة الحالية تتطلب منح مجلس إدارة المؤسسة مزيداً من الصلاحيات، ولا يتأتى ذلك إلا بتحويل المؤسسة إلى هيئة عامة ذات استقلال مالي وإداري، وتعمل على أسس تجارية. وذلك وفقاً لما نصت عليه قرارات مجلس الشورى. وبعد الدراسة حُوّلت إلى اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإداري للدراسة. وأكدت اللجنة أن موافقة المجلس على تحويل المؤسسة العامة للموانئ إلى هيئة عامة ذات استقلال مالي وإداري تعمل على أسس تجارية، ستدعم صدور قرار تحويل المؤسسة إلى هيئة عامة تتمتع بصلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات عن المؤسسة العامة، وبخاصة فيما يتعلق بجوانب التوظيف والإجراءات المالية والإدارية والجوانب التعاقدية مع المستثمرين.

تخفيض ساعات العمل إلى ٤٠ ساعة وإجازة اليومين تستأثر بالاهتمام

تعديلات نظام العمل.. المجلس ينحاز للعامل السعودي

قرر مجلس الشورى البقاء على قراره السابق بالموافقة على تعديل بعض مواد نظام العمل، حيث صوت المجلس – بالأغلبية – على عدم الموافقة على طلب عدد من أعضاء المجلس بإعادة التصويت على تعديل بعض مواد نظام العمل، وذلك خلال جلسته العادية التاسعة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٥/٤/١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالأغلبية على عدم الموافقة، وقرر البقاء على قراره السابق بالموافقة على تعديل المادة ٩٨ التي تقضي بمنع تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٠ ساعة في الأسبوع، وبما لا يزيد على ٨ ساعات يومياً، وتخفيض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين، بحيث لا تزيد على ٣٥ ساعة في الأسبوع وبما لا يزيد على ٧ ساعات يومياً.

وأكد غالبية الأعضاء خلال مداخلاتهم على أن الدراسات والتجارب العالمية الدولية أثبتت إيجابية تخفيض ساعات العمل لما له من آثار اجتماعية وصحية تتجاوز مقاييس الربح والخسارة والآثار الاقتصادية السلبية في حال وجودها.

وكان مجلس الشورى قد وافق في جلسة سابقة على تعديل بعض مواد نظام العمل وفي مقدمتها المادة ٥٥ حيث انحاز المجلس إلى جانب العامل وقرر المجلس الإبقاء على نص المادة الوارد في نظام العمل الحالي مع زيادة مرات التجديد ومدته، لتكون المادة كالتالي: "ينتهي عقد العمل محدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه عد العقد مجدداً لمدة غير محددة، وإذا تضمن العقد المحدد المدة شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو لمدة محددة، فإن العقد يتجدد للمدة المتفق عليها فإذا تعدد التجديد ثلاث مرات متتالية أو بلغت مدة العقد الأصلي مع التجديد أربع سنوات، - أيهما أقل - واستمر الطرفان في تنفيذه تحول العقد إلى عقد غير محدد المدة».

ويأتي التعديل ضمن مجموعة من المبادرات الحكومية التي تهدف إلى تقليل الفرق في الامتيازات بين القطاعين الحكومي والخاص لمواجهة عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص، حيث تشمل تلك الامتيازات خفض ساعات العمل وزيادة أيام الإجازة الأسبوعية إلى يومين، وقد أثبتت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٦م أن أكثر من نصف الدول الأعضاء اعتمدت تخفيض ساعات العمل إلى ٤٠ ساعة أسبوعيا ولم تتأثر إنتاجية الموظف بسبب هذا القرار بل ارتفع مستوى جودة المنتج النهائي.

وقالت دراسة مسحية صدرت عن منتدى الحوار الاجتماعي الأول الذي نظمته وزارة العمل لبحث تعديل أوقات وساعات العمل بالقطاع الخاص بالمملكة من وجهة نظر أفراد المجتمع السعودي أن نسبة كبيرة من أفراد مجتمع الدراسة تؤيد تقليص ساعات العمل إلى ٤٠ ساعة وزيادة الإجازة الأسبوعية لموظفي القطاع الخاص إلى يومين.

طول ساعات العمل
سبب رئيس لعزوف الشباب
عن العمل في القطاع الخاص

وعبر مجتمع الدراسة عن اعتقاده بأن خفض ساعات العمل يشجع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية ، وأن طول ساعات العمل سبب رئيس لعزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الخاص، مبدداً بذلك الاعتقاد بأن ساعات العمل بعد التعديل قد لا تكفي لانجاز المهمات المطلوبة من الموظفين.

ورصدت الدراسة وجود علاقة معنوية بين متغير العمر والإبقاء على ساعات العمل الحالية، حيث إنه كلما صغرت الفئة العمرية، اتجهت إلى عدم الموافقة على ساعات العمل الحالية (٤٨ ساعة).

كما رصدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية توضح أنه كلما ارتفع المستوى العلمي ازداد رفض الإبقاء على ساعات العمل الحالية (٤٨ ساعة) وكلما انخفض مستوى التعليم ارتفعت نسبة الموافقة على الإبقاء على ساعات العمل الحالية.

وقالت نتائج الدراسة إن هناك علاقة معنوية بين متغير العمر ومدى ملاءمة ساعات العمل الحالية، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الفئة العمرية ارتفعت نسبة الموافقة على ملاءمة ساعات العمل الحالية لطبيعة عمل القطاع الخاص.

وفضل مجتمع الدراسة بأن تكون الإجازة الأسبوعية يومين متتابعين؛ أحدهما الجمعة، كما عبر عن الاعتقاد بأن تمديد الإجازة الأسبوعية سوف يزيد من إقبال السعوديين على العمل في القطاع الخاص.

مسح لوزارة العمل: خفض ساعات العمل يدعم إقبال المواطنين على القطاع الخاص

ووافق مجتمع الدراسة على أن إجازة اليومين تساعد الموظفين على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية، وعلى عدم تأييده الاحتفاظ بعدد ساعات العمل الحالية) ٤٨ ساعة) في حالة إقرار إجازة اليومين في الأسبوع، وأن زيادة الإجازة الأسبوعية تزيد من عطاء العاملين.

وأكد مجتمع الدراسة أن خيار زيادة مدة الإجازة الأسبوعية إلى يومين "مناسب جداً"، في حين رأى أن مدة الإجازة الأسبوعية يومان غير متتالين غير مناسب، كما أن خيار مدة الإجازة الأسبوعية يوم واحد "غير مناسب إطلاقاً".

وكان العديد من رجال الأعمال قد حذروا من أن العمالة الوافدة ستكون المستفيد الأكبر من أي امتيازات إضافية في نظام العمل، مشيرين إلى أن تخفيض ساعات العمل وزيادة أيام الإجازة سيؤثر بشكل مباشر على إنتاجية القطاع الخاص.

وتخوف مراقبون من أن التعديل المقترح سيؤدي إلى زيادة رواتب العمالة بنسبة ٣٠٪ نتيجة تكليفهم بالعمل يوما إضافياً لتغطية نقص أيام العمل وبالتالي زيادة الرواتب والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما سيرفع تكاليف المعيشة.

والتمس مجلس الغرف السعودية في بيان له تعليقاً على التعديلات التي أقرها مجلس الشورى من الجهات المعنية إعادة النظر في قرار خفض ساعات العمل اليومية ومنح العامل إجازة يومين، وأكد على ضرورة الاستئناس بالمرئيات التي رفعها المجلس للجهات المعنية.

وعبر مجلس الغرف عن رأي غالبية قطاع الأعمال وعدم تغييبها عن مثل هذه القرارات الحاسمة، وقال – حسب البيان – : "إن هذا القرار في حال صدوره سيكون له سلبيات اقتصادية واجتماعية عديدة أبرزها فراغ عشرة ملايين عامل لمدة يومين ومدى السلبيات الاجتماعية التي ستنتج عن ذلك .

وأوضح مجلس الغرف في بيانه أنه رفع خطاباً رسمياً لمجلس الشورى يشرح من خلاله مرئيات قطاع الأعمال السعودي بشأن التعديلات المقترحة على نظام العمل والتي تم التوصل إليها بعد الاستئناس بمرئيات الغرف التجارية وعقد اجتماع تنسيقي لممثلي الغرف وأصحاب الأعمال لمراجعة المواد المقترح تعديلها والخروج برأي موحد حيالها يعكس رأي قطاع الأعمال.

مجلس الغرف: خسائر اقتصادية ستتكبدها القطاعات الإنتاجية وبخاصة المقاولات والتشغيل والصيانة

وتضمنت مرئيات قطاع الأعمال – وفقاً لمجلس الغرف السعودية – التحفظ على قرار تخفيض ساعات العمل ل٤٠ ساعة أسبوعيا ومنح العامل يومين إجازة في الأسبوع والإبقاء على النظام الحالي الذي ينص على إجازة يوم واحد للعامل.

واشتملت قائمة مبررات التحفظ على دفوعات اقتصادية تلخصت في التأثير السلبي للقرار على إنتاجية القطاع الخاص وما سيتسبب فيه من خسائر اقتصادية جمة تتكبدها القطاعات الإنتاجية المختلفة وبخاصة المقاولات والتشغيل والصيانة وغيرها والتي ترتبط بعقود مع الجهات الحكومية وفق ساعات نظام العمل الحالي ٤٨ ساعة، وتبعات القرار في زيادة رواتب العمالة الوافدة بنسبة ٣٠٪ بسبب لجوء الشركات لتغطية نقص ساعات العمل بالعمل الإضافي لالتزامها بجداول زمنية محددة في تسليم المشاريع التي تقوم بتنفيذها لصالح الجهات الحكومية.

وتطرقت المرئيات لذكر ساعات العمل في الدول المصدرة للعمالة والمحددة ب ٤٨ ساعة أسبوعياً مما يشير إلى أن القرار سيصب بالأخير في مصلحة العامل الوافد الذي تم التعاقد معه في بلده وفق ما أشير إليه.

وأشار بيان مجلس الغرف إلى أن ساعات العمل ليست العائق الرئيس لعمل الشباب السعودي في القطاع الخاص ولن تكون المحفز الوحيد لعملهم بل ثمة محفزات كثيرة وبرامج عديدة تتشارك جهات كثيرة من القطاع الخاص والعام في بلورتها وترجمتها عملياً من خلال مختلف المبادرات كالتركيز على التدريب والتأهيل وتعزيز مخرجات التعليم لتواكب متطلبات سوق العمل إضافة لبرامج تحفيز الاستقرار الوظيفي وتعزيز ثقافة العمل الحر وغيرها من البرامج التي توافقت عليها الآراء.

مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

ونوه مجلس الغرف إلى أن القطاع الخاص ومن خلال أجهزته المؤسسية يؤكد دائماً على التزامه بالبرامج والمشروعات الوطنية والقضايا الأساسية التي تعمل على تحقيقها أجهزة الدولة وينظر إلى نفسه على أنه شريك أصيل في صنعها بما يحقق في الأخير المصلحة العامة ويتطلع إلى أن تجدد القرارات المصيرية مثل قرار خفض ساعات العمل حظها من المناقشة والنظر فيها للخصوصية التي تميز المملكة كدولة تسعى بجد لتعزيز مكانتها الاقتصادية الدولية وتقوم في سبيل ذلك بتطوير العديد من المشروعات الاقتصادية العملاقة التي تتطلب بيئة مواتية.

وأضاف مجلس الغرف بأن مبدأ الشراكة الذي يجمع مؤسسات القطاع العام والخاص في المملكة كان يستوجب أن يتم النظر في المرئيات التي رفعت من القطاع الخاص لمجلس الشورى بصورة أكثر تعمقاً والتأني في اتخاذ قرار بشأن قضية جوهرية تمس كافة القطاعات الاقتصادية كقضية ساعات العمل

حتى تتاح فرصة لمزيد من الآراء والدراسات المتعمقة التي تحيط بكافة جوانب القضية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعملية وحتى لا يكون القرار المرتقب معوقاً جديدا في طريق القطاع الخاص السعودي.

وفي استطلاع لبعض الآراء قال محمد بن عبدالرحمن القصير مدير قسم الموارد البشرية في إحدى شركات القطاع الخاص أن السوق المحلية بحاجة إلى المزيد من عوامل الجذب للكوادر السعودية الشابة للعمل في القطاع الخاص.

وأضاف القصير أن من أهم عوامل الجذب هو تخفيض ساعات العمل إلى ٤٠ ساعة مع منح العامل إجازة يومين، مشيراً إلى أنه حتى تتم هذه القرارات بالشكل المطلوب وتحقق أهدافها المرجوة فإنه من المهم إشراك القطاع الخاص في صياغة هذه القرارات حتى نضمن عملية سلسة لتطبيقها على ارض الواقع.

القصير: سوق العمل يحتاج المزيد من عوامل الجذب للكوادر السعودية

وختم القصير بأن السؤال الذي يدور في أذهان أصحاب العمل والمهتمين في إدارة الموارد البشرية هو هل نبدأ بتهيئة سوق العمل في القطاع الخاص للشباب السعودي، أم نهيئ الشباب السعودي للعمل في القطاع الخاص؟! وما مدى التأثير الاقتصادي المصاحب لهذه القرارات؟.

من جهته قال محمد الحارثي مساعد مدير الموارد البشرية في إحدى الشركات الخاصة "إن العمل في القطاع الخاص لا زال يواجه تحديات كبيرة"، مشيراً إلى أن إقرار التعديلات سيسهم في حلها.

وشدد الحارثي على أن إقرار التعديلات سيسهم في زيادة التوطين في القطاع الخاص حيث سيكون محل جذب للخريجين الجدد للشركات المتوسطة والصغيرة كما هو الحال في الكبيرة لكون ساعات العمل اليومية ٨ ساعات والأسبوعية ٤٠ ساعة مماثلة في هذا القرار كبريات الشركات كسابك وارامكو والقطاع البنكي.

ولفت الحارثي إلى أن القرار سيرفع الإنتاجية في الشركات حيث أن الموظفين سيتمتعون بيومي إجازة مما يؤثر إيجابا على نفسية الموظف في الأسبوع الذي يلي راحته، وأيضا سيعزز الروابط الاجتماعية للموظفين مع عوائلهم خلال يومي الإجازة؛ الأمر الذي سينعكس إيجاباً على سوق العمل.

وزاد الحارثي أن أنظمة العمل بحاجة إلى تحديث مستمر حتى تواكب متطلبات العصر، وتتماشى مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، ولاسيما أن تحديد ساعات العمل المتتالية التي يعمل بها العامل بدون فترة راحة من أهم القرارات التي تحتاج إلى الوضوح، خاصة وأن هناك بعض القطاعات لا تؤمن بأهمية إعطاء الموظف فترة راحة رغم أن الإنسان بطبعه يحتاج إلى الراحة بعد قيامه بعمل مجهد سواء أكانت مهنته استقبال عملاء، أو متابعة موظفين، أو عمل على الحاسب الآلي، أو حل مشكلات وغيرها من المهام التي يقوم بها الموظف مديراً كان أو موظفاً عاديا ، لذا كان هذا التعديل بمثابة الداعم للموظف بأن يأخذ راحة لا تقل عن نصف ساعة يرتاح فيها من العمل، ليعود بعده أكثر تركيزاً ونشاطاً.

الحارثي: التعديلات ترفع إنتاجية الموظف وتعزز الروابط الاجتماعية

من جانبها أضافت إنعام عائض الشهراني – موظفه في إدارة الموارد البشرية في إحدى القطاعات الخاصة – أن آمال غالبية الموظفين والموظفات في القطاع الخاص لا تزال معلقة بإقرار التعديلات، حيث أن التعديل في نظام العمل متى ما تم تطبيقه سيشجع على الإقبال للعمل في القطاع الخاص، لأن الموظف في القطاع الخاص سيجد الكثير من الوقت للتواصل الاجتماعي مع أسرته، الذي يعد شبه معدوم لموظفي القطاع الخاص في ظل النظام الحالي.

وفيما يخص تحديد ساعات العمل المتواصلة التي يمكن للموظف أن يعمل بها في اليوم الواحد تعتقد إنعام أنه سيكون لها عوائد ايجابيه لأنه سيسهم في ارتفاع معدل الإنتاج، وسيساعد في انخفاض معدل التسيب كونه يحدد الساعات المطلوبة بشكل واضح، كما سيسهم أيضاً في الحد من البطالة وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص.

إنعام الشهراني: تعديل النظام سيشجع على الإقبال للعمل في القطاع الخاص

منى القحطاني: أقوى اقتصاديات العالم هي الأقل في عدد ساعات العمل

منى سعد القحطاني – موظفة في إدارة الموارد البشرية في إحدى القطاعات الخاصة – ترى أن التعديل لصالح العامل باعتبار أن الموظف مورد بشري يجب الاحتفاظ به، والاستفادة منه دون الإضرار به، أو إيجاد خلل في حياته أو نشاطاته اليومية.

ولفتت القحطاني إلى أن ساعات العمل (٨ ساعات) يومياً بالإضافة إلى وقت الرحلة إلى العمل التي تستغرق ساعة يصبح مجموع ساعات العمل ٩ ساعات أو أكثر أي أن الموظف سيقضي نصف يومه تقريبا في العمل وهذا بالتأكيد سيؤثر على حياته الخاصة.

وأضافت منى القحطاني أن ساعات العمل المتواصلة دون وجود فترة راحة للعامل تعود بأثر سلبي على المنشأة وعلى الموظف، وذلك لما ينتج عنها من تأثير في التركيز، وعلى القدرة على مواصلة العمل بشكل جيد بالأخص في الأعمال التي تحتاج للدقة والتركيز، مؤكدة أن تخفيض ساعات العمل تعطي الموظف دافعاً معنوياً ونفسياً للإنتاج، مشيرة إلى أن الإحصائيات والدراسات بينت أن أقوى دول العالم اقتصاداً هي الأقل في عدد ساعات العمل.

من جهته أكد نايف الشعيلي الموظف في أحد المصارف البنكية أهمية التركيز على إنتاجية الموظف، بصرف النظر عن عدد الساعات التي يجلسها الموظف على مكتبه بقدر أهمية الأعمال التي يؤديها.

وأضاف: إن التركيز على رفع الإنتاجية، هي المعيار الحقيقي لأي منتج خاصة في بعض القطاعات الإنتاجية مثل المقاولات والصناعة والخدمات.

وأشار إلى أن إجازة اليومين سيكون لها التأثير الكبير على المستوى الاجتماعي، وستسهم في الاستقرار الاجتماعي للموظف وتواصله مع أقاربه، وبالتالي الانعكاس إيجاباً على أدائه وإنتاجيته.

وأكد الشعيلي أن تعديل نظام العمل على هذا النحو يصب في مصلحة المجتمع من الناحية الصحية والاجتماعية، بغض النظر عن الآثار الاقتصادية التي يتذرع

الشعيلي: التركيز على رفع الإنتاجية هي المعيار الحقيقي لأي منتج

الدولة	عدد أيام العمل في الأسبوع	الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية	الحد الأقصى لساعات العمل اليومية
مصر	٦	٤٨	٨
الإمارات	٦	٤٨	٨
العراق	٦	٤٨	٨
الأردن	٦	٤٨	٨
الجزائر	٥	٤٠	٨
المغرب	٥	٤٠	٨
تونس	٦	٤٨	٨
ألمانيا	٦	٤٨	٨
فرنسا	٥	٣٥	٧
بريطانيا	٥	٤٠	٨
الولايات المتحدة	٥	٤٠	٨
السويد	٥	٤٠	٨

بها بعض رجال الأعمال، فالمسألة تتجاوز حسابات الربح والخسارة المادية.

وقال: إن مؤسسات القطاع الخاص بدلاً من معارضة التعديلات يجب عليها أن تركز على تطوير أساليب العمل نحو تشجيع مضاعفة إنتاجية الموظف خلال ساعات العمل المقترحة حيث أن الإنتاج أهم من الحضور والانصراف".

وختم الشعيلي بأن القرار لا خلاف على آثاره الإيجابية أقلها أن الموظف عندما يأخذ قسطاً من الراحة سيعود إلى العمل تدفعه الرغبة في العمل والإنتاج، خصوصاً أن حوافز ودوافع العمل في القطاعات الخاص تتمتع بمرونة أكبر لتشجيع جودة الإنتاج والتميز.

وفي ذات السياق قال مشعل العمري - موظف حكومي - إن القرار سوف يسهم في تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص ويرفع معدلات السعودة، كما سيسهم في ردم الهوة بين القطاعين العام والخاص، ويحفز الشباب على الاتجاه للقطاع الخاص.

العمري: القرار يسهم في تحسين بيئة العمل ويرفع معدلات السعودة في القطاع الخاص

وأكد العمري على ضرورة أن يشتمل القرار على آليات تؤكد على تحديد صريح وواضح لآليات تطبيق القرار حتى نضمن التزام القطاع الخاص بهذه التعديلات، التي تحتاج إلى دعم الجهات ذات العلاقة نظراً لآثارها الإيجابية على أبناء الوطن.

وزاد العمري بأن رجال الأعمال ربما يتضررون في بداية الأمر، ولكن بصورة عامة فإن كل الدول التي خفضت ساعات العمل تعد أمثله يقتدى بها في مستوى الإنتاج.

وختم بأن تخفيض ساعات العمل ومنح موظفي القطاع الخاص يومي إجازة موجود في عدد من الشركات الكبرى في المملكة مثل أرامكو وسابك التي يضرب بها المثل في كفاءة الإنتاج.

الجلمود: اتفاقيات منظمة العمل الدولية لا تلزمنا بمساواة العامل السعودي بالعامل الوافد

من جانبه قال مشعل الجلمود - رجل أعمال - إن اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها المملكة لا تلزمنا بمساواة العامل السعودي بالوافد، مشيراً إلى أنه لا يوجد ما يمنع وجود نظامين للعمل أحدهما خاص بالمواطن السعودي وحقوقه، والآخر خاص بالعامل الأجنبي الذي تم التعاقد معه في بلده واستقدم بناء على هذا الاتفاق.

وأشار الجلمود إلى أنه من الأفضل للمحافظة على الأسعار ومستوى الإنتاج أن نحصر التعديلات على السعوديين فقط حتى لا تحدث انعكاسات سلبية على تكاليف المعيشة فتؤثر على المواطنين.

وتوقع الجلمود أن يكون للقرار انعكاسات كبيرة جدا، وسوف يكون لها تأثير في قطاعات المقاولات والإنشاءات والقطاع الصناعي وقطاع التجزئة وربما يؤثر ذلك على اتجاه الأسعار نحو الارتفاع إلى جانب ارتفاع تكاليف المشاريع الحكومية.

ولفت إلى أن تخفيض ساعات العمل يعني أن عدداً كبيراً من القوى العاملة ستسحب من السوق مما يؤثر على الإنتاجية.

نظـــــام عالمي / رديء.....؟!

أ. د. صدقـه يحيى فاضـل
عضو مجلس الشورى

عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وزوال تكتل المعسكر الشرقي (حلف وارسو) في نهاية العام ١٩٩١م، كان أهم موضوع سياسي علمي مطروح للنقاش الأكاديمي والصحفي في العالم، هو «النظام العالمي»، بصفة عامة، والنظام العالمي الذي سيسود العالم بعد هذا الحدث الجلل، على وجه الخصوص. فعندما كان الاتحاد السوفييتي في عز قوته، كان «النظام العالمي» الذي ساد العالم، في الفترة ١٩٤٥ – ١٩٩١م (حوالي ٤٦ سنة) هو نظام يطلق عليه – علميا – «نظام القطبية الثنائية الهشة»، وهو عبارة عن: عالم توجد فيه دولتان (أو معسكران) كبريان، كل منهما بدرجة «قطب» (Superpower) متناقضتان إيديولوجيا، ومتنافستان من حيث المصالح، وقبضتيهما على العالم ليست تامة. لذلك، كانت العلاقات السوفيتية – الأمريكية أساسها الصراع، وليس التعاون.... وكان هناك مجال للمناورة أمام الدول الأقل قوة.

ويحتاج كل مثقف معرفة مفهوم "النظام العالمي"، وتبعاته، ونتائجه، وأنواعه....الخ، ليعرف الخطوط العامة للسياسة الدولية الراهنة، أو المعاصرة، بالنسبة له.... حتى يتمكن من فهم واستيعاب السياسة القطرية والإقليمية والعالمية، بشكل أعمق وأوضح. فبدون فهم "النظام العالمي"، وأهم ما يتعلق به، لا يمكن فهم السياسة الدولية – فهما جيداً، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والعالمية أيضا. وهناك "مراجع" كلاسيكية مبسطة كثيرة في هذا الموضوع.

ويستغرب نفور البعض من "شيء من الأكاديميا" في مجال فهم السياسة..... رغم بساطة أغلب النظريات السياسية، وقربها من المعلومات العامة (Common Sense). صحيح، أن فهم "السياسة" (بصفة عامة) يحتاج إلى عقل متبصر، ومتابعة ثاقبة، وتحليل منطقي. ولكن، لابد أن يضاف إلى كل ذلك "ضرورة الرجوع إلى النظريات العلمية الأهم"، التي يقدمها علم السياسة والعلاقات الدولية، والتي بدون فهمها أولاً لا يمكن فهم حركة السياسة المتواصلة على مدار الساعة. ودراسة هذه النظريات هي أمر ممتع، وبسيط وسهل. واستيعابها يوسع الأفق، ويكشف التحليلات الزائفة، والمغرضة، والعبثية، ويعري ما يعتبر سخافات سياسية دارجة (خصوصا في منطقتنا).... يرددها بعض "المتعلمين"، وربما يعتبرونها قناعات راسخة، و"حقائق" لا تقبل الجدل...؟! وربما لا يعلمون أنهم – بذلك – يكونون في واد سحيق... والعالم المستنير (والفعلي) في واد بعيد آخر...؟!

على أي حال، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وجد العالم نفسه بـ"قطب واحد"، والقطب هنا (لحسن حظ البعض، وسوء حظ البعض الآخر) هو الولايات المتحدة... ولابد هنا من إشارة هامشية ضرورية... تتضمن التذكير بأن: "الدول" تتفاوت في "مدى" قوتها... أو مستوى ما لدى كل منها من "قوة" (بمعناها الواسع). فبناءاً على ما لدى هذه الدول من عناصر القوة، تصنف دول العالم (تنازلياً) إلى: دول عظمى (أقطاب)، دول كبرى، دول كبيرة، دول متوسطة، دول صغيرة، دول صغرى، دويلات. علماً بأن أهم "عناصر" القوة (الدولية) الستة هي: النظام السياسي للدولة المعنية، كم ونوع السكان، الموقع الجغرافي والطوبوغرافي، الموارد الطبيعية، القدرات التقنية، القوة المسلحة.

وبالطبع، تكون "المقارنة" نسبية، لعصرها. وعلى هذا الأساس، ظهرت الولايات المتحدة (بعد زوال الاتحاد السوفييتي) كقطب وحيد (أقوى دولة نسبيا) في العالم... وتحول النظام العالمي إلى "منتظم القطب الواحد"، من "منتظم القطبية الثنائية"، وذلك حتى إشعار آخر. فدوام نظام عالمي واحد معين هو من المستحيلات. إذ لو دامت لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال، لما وصلت للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ومن بعدهما إلى الولايات المتحدة وحدها.

الشاهد، ماذا كانت تبعات ونتائج هذا الحدث الهائل ؟! كثيرة هي، بل تصعب على الحصر. ويمكن أن نقول: إن معظم ما نراه ونسمعه، ونلمسه من سياسات دولية راهنة هي من تداعيات – ونتائج – هذا التحول، وذلك التطور الذي حصل في "النظام العالمي".

فمثلا بالنسبة للأمريكيين (ولإسرائيل): فهذا جعل هذه الفترة هي عصرهم الذهبي... الذي يعملون – دون شك – على إطالته، لأقصى مدى ممكن. وذلك أمر مشروع لهم، إن لم يضروا (ويظلموا) آخرين. فمن البدهي أن يحاول الأمريكيون إطالة أمد تسيدهم (وصدارتهم العالمية) عبر كافة السبل، وفي مقدمتها تقوية الذات الأمريكية، والمحاولة الدؤوبة لإضعاف القوى الدولية المنافسة لهم، والتي تحاول بدورها الصعود إلى القمة العالمية.... التي يقال دائما – وبحق – أن الوصول إليها أسهل من البقاء فيها.

وبالنسبة للعرب، وتوقعات المستقبل: أذكر اننى كتبت، في العام ١٩٩١م، بحثاً نشر في إحدى الدوريات بالخارج، بعنوان: النظام العالمي الحالي والمستقبلي. وفيه قلت: «إن النظام العالمي الراهن (ذا القطب الواحد) سيتغير إلى: نظام «الأقطاب المتعددة».... لعدة أسباب، أهمها: الضعف النسبي لأمريكا، ووجود دول كبرى.... بدأت قوتها الاقتصادية والتقنية والعسكرية في التزايد.... الأمر الذي ينبيء بتطور هذه الدول، لتصبح دولاً عظمى.... تتنافس مع الولايات المتحدة على قمة العالم الاقتصادية – السياسية. وهذه الدول هي: الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا.... وربما اليابان. هذا، بالإضافة إلى استمرار الولايات المتحدة كدولة عظمى... لتكون قطباً من عدة أقطاب، وليس قطباً منفرداً بالصدارة...؟!

وما زلت على نفس الاعتقاد بأن ما ذكر يظل وارداً، في المستقبل المنظور. ولم آت بجديد. فهذا، في الواقع، هو ما يردده معظم خبراء العلاقات الدولية.

أما ضمن فقرة «النظام العالمي والعرب»: فقد كان من ضمن ما كتبته (سنة ١٩٩١م) هو التالي: «لقد تجرع العرب قدراً كبيراً من المرارة.... في ظل الأنظمة العالمية السابقة.... ويتوقع أن يسقيهم النظام العالمي الحالي المزيد. فقد يكون «الأسوأ»، بالنسبة لهم. والواقع، أن من مصلحة العرب (كأمة) أن يتحول المنتظم الدولي الراهن إلى نظام التعدد القطبي... إذ أن ذلك سيسهل التحلل من ربقة الأقطاب المعادية..... عبر إمكانية الاستفادة (الحذرة) بالأقطاب الأخرى، في التصدي للمناورات المعروفة، المضرة بالمصلحة العربية العليا».

وأترك للقارىء الكريم استعراض ما حصل للعرب، على يد النظام العالمي الحالي، منذ حوالي عقدين؟! وليعدد بنفسه (إن أراد) أهم النتائج لسيادة هذا النظام، بالنسبة للعرب....؟!

ويلاحظ أننا وضعنا «فاصلة» (/) بعد عنوان هذا المقال، لأن الصفة التي يجب أن يأخذها النظام العالمي الراهن (أو غيره) تعتمد على نظرة كل طرف معني على حدة. فهذا النظام غالباً ما يوصف (من قبل غالبية الأكاديميين) بأنه «غاشم» و «رديء»، بالنسبة للعرب، ولمن يكتون بنيرانه، من غيرهم. ولكنه يعتبر «ممتازاً» (ولاشك) بالنسبة للأمريكيين، و كل من يستفيد من وجوده، بشكل أو آخر. وفي العلاقات الدولية، كما هو في الحياة (على وجه العموم) كثيراً ما تصبح مصائب قوم عند قوم فوائد.... وفوائد قوم، عند قوم، مصائب.....

أكد زيف الإدعاءات الإسرائيلية بحقوقها في الحرم القدسي

اتحاد البرلمان العربي: لا سلام في الشرق الأوسط بدون حل عادل للقضية الفلسطينية

الاتحاد يدعو إلى تشكيل لجنة خاصة باسم «لجنة فلسطين» في البرلمانات العربية

حذر اتحاد البرلمان العربي من استفحال الأخطار المحدقة بالقدس هوية وثقافة وتاريخاً وسكاناً، ونبه إلى ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات متسارعة ومتلاحقة لإكمال تهويدها للقدس وإخراجها من أية معادلة مستقبلية قادمة.

وأكد الاتحاد زيف وبطلان الادعاءات الإسرائيلية بحقوق لها في الحرم القدسي الشريف، لأن تلك الادعاءات لا تقوم على أساس كونها تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأحكام القانون الدولي.

جاء ذلك في البيان الذي صدر في ختام المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الكويت بمشاركة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على رأس وفد ضم عدداً من أعضاء المجلس.

ووافق المؤتمرون على تزكية رئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق علي الغانم رئيساً للاتحاد في دورته الجديدة.

وكلف المؤتمر رئيس الاتحاد البرلماني العربي بتشكيل وفد برلماني عربي برئاسته لزيارة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والفاتيكان لطرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس والدفاع عن حرمة وحرية الأديان وقدسيتها.

وأكد المؤتمر في بيانه الختامي على محورية القضية الفلسطينية، وشدد على أنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الاحتلال الإسرائيلي، ويحفظ للشعب الفلسطيني حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

ودعا الاتحاد البرلمانات العربية إلى تشكيل لجنة خاصة باسم «لجنة فلسطين» في برلماناتها على غرار لجنة فلسطين، المشكلة في البرلمان الأردني ولجنة مناصرة فلسطين في مجلس النواب في مملكة البحرين.

وفد برلماني عربي لشرح الانتهاكات الإسرائيلية للأماكن الإسلامية في القدس أمام الدول الكبرى

في كلمته أمام مؤتمر اتحاد البرلمان العربي

رئيس مجلس الشورى: القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني قضية جوهرية للمملكة

نبه معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إلى التحديات والتطورات التي يمر بها العالم العربي ووصفها ببالغة الدقة والخطورة، الأمر الذي يتطلب من البرلمانيين العرب تدارس أبعادها وتداعياتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مشدداً على ضرورة اتباع أفضل السبل المنهجية لمعالجتها والتخفيف من آثارها السلبية على الشعوب العربية، وذلك عملاً بقول الله تعالى: (وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ). وقول نبينا الكريم محمد عليه الصلاة والسلام (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

وقال معاليه في كلمته أمام المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي: "إن من أبرز هذه التحديات ما يتصل بحالات النزاع التي يشهدها عالمنا العربي وتشكل هاجساً يؤرق الجميع، ويأتي في مقدمتها قضية القدس الشريف، التي تشكل جوهر القضية الفلسطينية، والنزاع العربي الإسرائيلي، والتصدي للتوسع الاستيطاني الذي يمارسه الكيان الإسرائيلي من خلال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وشن العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني بلا هوادة، الأمر الذي يُوجب علينا جميعاً الوقوف ضده وتكثيف الجهود لحشد موقف دولي موحد لممارسة الضغط على الكيان الإسرائيلي لإيقاف عدوانه وتوسعه في بناء المستوطنات، واقتطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية، واستئناف المفاوضات وفق المرجعيات الدولية المعروفة ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق الذي طال صبره لاستعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف".

اعتذار المملكة عن المقعد غير الدائم في مجلس الأمن ينطلق من مسؤولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى المشهد الماثل الآن في القدس الذي يحمل في طياته فصولاً من الحزن والأسى وتدنيس المسجد الأقصى الشريف ونزف الدم الفلسطيني؛ الأمر الذي يوجب علينا تجديد التأكيد للعالم أجمع بأن القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين والعرب الأولى، لأنها قضية تتعلق بأولى القبلتين، ومسرى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

وأضاف "إننا لن يطمئن لنا بال أو يهدأ لنا ضمير إلا بعد الفرحة بالنصر وعودة الحق لأهله".

ولفت معاليه النظر إلى الأسرى الفلسطينيين الذي يقبعون في المعتقلات الإسرائيلية بغير وجه حق، وخص منهم النواب البرلمانيين الفلسطينيين، ودعا المجتمع الدولي للوقوف مع العرب في سبيل إطلاق سراح أولئك المعتقلين والإفراج عنهم.

وأشاد معاليه بالقرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في جمهورية غينيا في شهر صفر الماضي، حول قضية فلسطين ومدينة القدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، متطلعاً إلى أن تتحول تلك القرارات إلى واقع ملموس ينعكس إيجاباً على واقع القضية الفلسطينية.

وأكد الدكتور عبدالله آل الشيخ أن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني قضية جوهرية للمملكة العربية السعودية، مجدداً التأكيد على موقف المملكة الثابت والراسخ الداعم لهذه القضية انطلاقاً من دعمها وتأييدها للمبادرة العربية للسلام التي أقرت في قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢م، مع عدم القبول بإجراء أي تعديلات عليها، ودعم كل الجهود الرامية لإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

المشهد في القدس يحمل في طياته فصولاً من الحزن والأسى وتدنيس المسجد الأقصى

وأشار إلى تنديد المملكة العربية السعودية بقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي القاضي ببناء ألف وأربعمئة وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، في انتهاكٍ سافرٍ ومتكررٍ لقرارات الشرعية الدولية.

وأعاد معاليه الأذهان إلى مواقف المملكة العربية السعودية تجاه قضية الشعب الفلسطيني حيث وقفت منذ عقود على الدوام صفاً واحداً حكومةً وشعباً مع كل ما يدعم القضية الفلسطينية.

ولفت النظر إلى الموقف التاريخي للمملكة العربية السعودية المتمثل في اعتذارها عن قبول المقعد غير الدائم في عضوية مجلس الأمن الدولي، بسبب عجزه عن أداء واجباته وتحمل مسؤولياته خاصة تجاه قضايانا العربية وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والسورية، وذلك انطلاقا من مسؤولياتها التاريخية تجاه شعبها وأمتها العربية والإسلامية وتجاه الشعوب المحبة والمتطلعة للسلام والاستقرار، كما سعت المملكة العربية السعودية ممثلة في خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- لجمع الشمل ورأب الصدع وحل الخلاف بين الأشقاء الفلسطينيين وتفعيل المصالحة الوطنية فيما بينهم.

قضية الشعب السوري كانت حاضرة في كلمة معالي رئيس مجلس الشورى، وفي هذا السياق قال معاليه: " بالرغم من أن هذا المؤتمر خُصص لدراسة شأن القدس الشريف، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل معاناة الشعب السوري الشقيق، ولقد عبرت المملكة العربية السعودية مراراً عن إدانتها لكل ما يتعرض له الشعب السوري الشقيق من أعمال القمع وإراقة الدماء، وهي تؤكد في هذه المرحلة على ضرورة توفير الضمانات اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف ٢، وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، وفقا لبيان جنيف في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م الذي أقره مجلس الأمن، وتؤكد المملكة في الوقت ذاته على الموقف الثابت في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها، وأهمية اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته إزاء التعامل مع الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة».

وأشاد بنتائج اجتماع مجموعة «أصدقاء سوريا» الذي عُقد مؤخراً في باريس، مجدداً الدعوة للمجتمع الدولي إلى مساعدة الشعب السوري في تقرير مصيره والدفاع عن نفسه ضد القمع والإبادة والتشريد، وتمكينه من تقرير مصيره، وإنهاء النظام المستبد الحالي من خلال تنفيذ عملية انتقال سياسي حقيقية.

المملكة تؤكد أهمية اضطلاع مجلس الأمن الدولي بمسؤولياته تجاه الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة

الغانم : قضية القدس والمسجد الأقصى تعيش في ضمير الإنسان العربي

وكان ولي العهد الكويتي سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد افتتح أعمال المؤتمر الـ ٢٠ للإتحاد البرلماني العربي ، حيث أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي الأستاذ مرزوق علي الغانم في كلمة في حفل الافتتاح أن الإقرار بمرارة الواقع هو أول شروط النجاح في تغييره، والواقع المرير؛ هو أن القضية الفلسطينية قد أقصيت عن موقعها الرئيسي والحقيقي والإستراتيجي بفعل التطرف العنيف، ودويلات الطوائف، وبفعل تغول الاحتلال في غطرسته، وإمعان الغرب في تحيزه، وانتهازية الشرق لفرصته، وقبل كل هذا وذاك، بفعل تفرق العرب وإخفاقهم المتواصل في توحيد صفوفهم وتحقيق مشروعهم.

وأشار الغانم إلى أن قضية القدس والمسجد الأقصى تعيش في ضمير الإنسان العربي، وفي وجدان الإنسان المسلم كجرح مفتوح لكرامته ومعتقده، وكتهديد حقيقي لكيانه ووجوده.

ولفت النظر إلى الارتباط العضوي الوثيق بين الصراع العربي الإسرائيلي من جهة، وبين كل من غياب الإصلاح وانتشار العنف في العالم العربي والإسلامي موضحاً أن غياب الإصلاح أدى إلى إخفاق العديد من دول المنطقة في بناء السلام الداخلي، وفي الوقت ذاته، أدى الشعور الحقيقي بالظلم والقهر في معالجة القضية الفلسطينية إلى تغذية بؤر التوتر وتوليد منظمات الإرهاب واختلال السلم العالمي.

بوشكوج ينوه بجهود خادم الحرمين الشريفين في خدمة شعبه وأمته الإسلامية

من جهته طلب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نورالدين بوشكوج وطلب أمين عام الاتحاد البرلماني العربي خلال كلمته في المؤتمر من معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ نقل تقديره واعتزازه إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يحفظه الله - لكل ما قدمه للمملكة وشعبها وللأمة العربية والإسلامية.

وعبر عن تأييده لكل ما تقوم به المملكة العربية السعودية دفاعاً عن القضايا العادلة للأمة الإسلامية، منوهاً بالمبادرة الأخيرة المتمثلة في اعتذار المملكة عن العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للأسباب الوجيهة التي يعرفها الجميع.

كما عبر عن تقديره لكل ما يقدمه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لضيوف الرحمن من الحجاج والزوار والمعتمرين، وخص بالذكر التوسعة للحرمين الشريفين الأكبر من نوعها على مر التاريخ .

وطالب بوشكوج بدور فاعل في تحريك العمل البرلماني العربي لصالح القضايا العربية المصيرية، مؤكداً إيمانه بأن العمل العربي المشترك هو السبيل الأنجع للوصول إلى استعادة الحقوق العربية المشروعة.

وعد قضية القدس من أمهات القضايا العربية التي تنسج حولها المؤامرات التي تستهدف تغيير وضعها وإلحاقها بصفة نهائية بإسرائيل.

أمير دولة الكويت استقبل رئيس مجلس الشورى ورؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

استقبل سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في قصر بيان معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وأصحاب المعالي رؤساء وفود المجالس والبرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي عبدالواحد الراضي والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي نور الدين بوشكوج ورئيس البرلمان العربي احمد محمد الجروان وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي بدولة الكويت.

وجرى خلال اللقاء بحث القضايا الإقليمية والدولية، كما اطلع سموه على أعمال المؤتمر.

الإحصاء الأكاديمي يواجه أزمة بسبب عزوف الطلاب عن الالتحاق بأقسامه

أ.د جبريل حسن العريشي
عضو مجلس الشورى

الإحصاء والنشاط البشري

يلعب الإحصاء دوراً حيوياً في كل مجال من مجالات النشاط البشري، فله دور مهم في تحديد نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي تحديد نسبة البطالة، ومعدل النمو السكاني، وفي مجالات الإسكان والتعليم والخدمات الطبية، وفي مجالات الصناعة والتجارة وعلم النفس..الخ).

كما أن الإحصاء يبني جسوراً بين أنواع العلوم المختلفة، فلا نجد بحثاً أو دراسة علمية إلا اعتمدت على طريقة من طرق اختيار العينة، وعلى التحليلات الإحصائية التي أصبحت مطلباً أساسياً في الأبحاث، لما لها من أهمية في بناء الثقة في نتائجها.

الإحصاء يبني جسوراً بين أنواع العلوم المختلفة

التنبؤ بالمستقبل

ويعطينا علم الإحصاء القدرة على التنبؤ بالمستقبل، حيث يتم تغذية البيانات الإحصائية إلى نماذج التحليلات التنبؤية، واستقبال نتائج التحليل، واستخلاص المعارف منها، ثم إتاحتها للمستويات الإدارية العليا بصورة فورية، فتستجيب بإصدار القرارات والتوجيهات المباشرة للمستويات الإدارية المختلفة. وهذه السرعة في إتاحة المعلومات والاستجابة الفورية لمتغيرات السوق أصبحت سمة عصر العولمة، وأساس التنافسية بين الشركات [١].

ومع تزايد النشاط الإحصائي في المنطقة العربية، إلا أننا نجد نقصاً في الكوادر الإحصائية المؤهلة تأهيلاً جيداً لسوق العمل، فالخبراء العاملون في الإحصاء يتناقصون بشكل مستمر، وذلك لعدم وجود البدلاء العاملين من الشباب، مما ترك فجوة كبيرة بين الأجيال المختلفة للخبراء العرب في مجال الإحصاء، كما أدى إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب، الأمر الذي أدى إلى قيام كثير من الأجهزة الإحصائية بالبحث عن المختصين والخبراء من خارج الدولة أو من خارج المنطقة العربية، ممن ينقصهم الدراية بالمجتمعات الإحصائية العربية ومشاكلها العملية والميدانية [٢].

الكوادر الإحصائية

إن الإحصاء كأحد العلوم الأكاديمية يواجه اليوم أزمة حقيقية في ظل عزوف الطلاب عن الالتحاق بأقسام الإحصاء، والتي تكافح من أجل البقاء كأحد الاختيارات الجذابة لطلبة التعليم المتوسط عند التقديم للالتحاق بالجامعات. فالطلاب الذين يقبلون على التخصص في الإحصاء عددهم قليل، وذلك لعدم اقتناعهم بمهنة الإحصاء، وارتباط مفهوم الإحصاء لديهم بالعد فقط، أي جمع البيانات أو المسوحات والتعدادات الإحصائية [٣].

بل يبدو أن هذا المفهوم يمتد إلى أذهان القائمين على إدارات الإحصاء في المنطقة العربية. ففي دراسة استبيانيه أعدها المعهد العربي للإحصاء في أوائل عام ٢٠٠٨، أظهرت إجابة (١١) جهازاً أو دائرة إحصاء عربيه، أن حجم القوى العاملة في إدارات الإحصاء في تلك الدول يبلغ (١١٦٢٥) موظفا في عام٢٠٠٧، وتبلغ نسبة حاملي شهادة البكالوريوس في هذه الإدارات ٥١ ٪ من العدد الكلي للعاملين، بينما حاملي شهادات الدبلوم والثانوية العامة فيبلغ عددهم (٤٦٪)، والنسبة الباقية (٣٪) من حاملي الشهادات العليا [٤].

علم الإحصاء يعطينا القدرة على التنبؤ بالمستقبل

١- أ.د.جبريل العريشي - التحليلات التنبؤية .. الباب الذهبي لاستشراف المستقبل- عكاظ- ديسمبر ٢٠١٢.
٢- هلال عبود البياتي - الاحصاء بين الواقع والطموح - دراسة مقدمة من اتحاد الاحصائيين العرب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - ٢٠١٢).
٣- (المصدر السابق).
٤- (هلال عبود البياتي- مدخل واحتياجات تدريب الاحصائيين العرب). http,//www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/s_t_arab.pdf

الإحصاء وتدني مستوى الطلاب

إن وجود أقسام الإحصاء في كليات إنسانية أو تربويه أو أدبية أو إدارية، أو وجود الإحصاء الرياضي كفرع في أقسام الرياضيات، كل ذلك يجعل الطالب في حيرة من أمره، فربط مفهوم الإحصاء بالاقتصاد أو الإدارة على سبيل المثال، يوجد التباساً لدى الطالب المتقدم للقبول في هذه الكلية. لذا فلا يلتحق بقسم الإحصاء إلا من لا يجد مكاناً في غيره من الأقسام، ومن هنا فإن أقسام الإحصاء في الجامعات تشكو من تدني مستوى الطلاب الذين هم الأساس ويقع على عاتقهم العمل الإحصائي في المستقبل [٥].

كما أن البرامج التعليمية المطبقة في تلك الأقسام لا زالت تعتمد على الجوانب النظرية، كاستعراض القوانين والمعادلات الرياضية، مع إجراء بعض الاختبارات المبسطة على الحالات والأمثلة المطروحة للبحث، دون اهتمام كافٍ بالجوانب العملية والتطبيقية، مما أدى إلى ضعف مستوى إلمام الخريجين بالأساليب الإحصائية وتطبيقاتها، وانعكس ذلك على قدرات العاملين في المجالات الإحصائية [٦].

مخرجات أنظمة التعليم في هذه المجالات أصبحت غير متوافقة مع احتياجات المجتمع

المخرجات التعليمة واحتياجات المجتمع

ومع تقدم الوسائل التكنولوجية، واتساع استخدام أجهزة الحاسوب في جميع أنشطة الإدارة والمال والاقتصاد بشكل عام، بالإضافة إلى تطور نظم المعلومات في المجالات المختلفة، فإن طبيعة الطلب على خريجي الجامعات والمعاهد قد تغيرت، وأصبح الإحصاء يعامل معاملة التخصصات الإنسانية، وذلك بالرغم من محاولات الإصلاح المحدودة في البرامج التعليمية الخاصة به، والتي شملت تطوير المناهج الدراسية الإحصائية، واستخدام بعض المختبرات التقنية، ونشر استخدام الحاسوب، وتدريس المبادئ المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. إلا أن هذا التطوير لا زال دون المستوى الذي يؤهل خريجي فروع الإحصاء لتلبية احتياجات سوق العمل، وأصبح الطلب في هذا المجال ينصب على تخصصات الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات. أي أن مخرجات أنظمة التعليم في هذه المجالات أصبحت غير متوافقة مع احتياجات المجتمع من القوى العاملة الإحصائية [٧].

إن أزمة الإحصاء تظهر بوضوح، في نتائج الدراسة الاستبيانية سالفة الذكر، والتي تم إجراؤها على إدارات الإحصاء في المنطقة العربية، والتي بينت نتائجها أن نسبة الفنيين العاملين منهم تبلغ ٧٥٪ من إجمالي عدد الموظفين، وأن نسبة العاملين من ذوي الاختصاص في الإحصاء تبلغ حوالي (٦٪) فقط، أما نسبة المختصين في الاقتصاد والإدارة والقانون فتبلغ حوالي (٦٣٪)، والباقي من الاختصاصات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات والعلوم الاجتماعية والأدبية [٨].

لذا، فإن الأمر يتطلب السعي في عدة محاور لإعداد المتخصصين القادرين على تلبية الحاجة الفعلية لمستخدمي تطبيقات علم الإحصاء في المؤسسات على اختلاف أنواعها.

ويبدأ ذلك بتعميق الثقافة الإحصائية في المجتمع على جميع المستويات بدءاً بموضوع المعرفة الإحصائية في حدها الأدنى أو ما يمكن تسميته بمحو الأمية الإحصائية. وتشير تجارب بعض الدول بأنه ليس من الصعب البدء بعرض المواضيع الإحصائية بمستوياتها المختلفة بدءاً من مرحلة الطفولة التعليمية (رياض الأطفال)، والتدرج في تغطية مستوياتها لصفوف المراحل المدرسية اللاحقة وحتى الصف الثاني عشر، ليكون الطلاب حينئذٍ قادرين على صياغة استنتاجاتهم الإحصائية حول مجموعة بيانات كميةً كانت أم نوعية، واعطاء البعد التنبؤي في ذلك، إضافةً إلى التعامل مع موضوع الاحتمالات والبيانات لأكثر من متغير واحد [٩].

٥- (هلال عبود البياتي- الإحصاء بين الواقع والطموح- دراسة مقدمة من اتحاد الإحصائيين العرب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية- ٢٠١٢)
٦- (آيات محمد عبد العاطي- بناء القدرات الإحصائية بين الجامعات ومؤسسات العمل الإحصائي – سرت- ليبيا ٢٠٠٩)
٧- (إسماعيل علوان الدليمي- واقع القوى العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية ومدى إنسجام تأهيلها مع متطلبات العمل الإحصائي- المؤتمر الإحصائي العربي الأول- عمان – ٢٠٠٧)
٨- (هلال عبود البياتي- مدخل واحتياجات تدريب الإحصائيين العرب- مرجع سابق)
٩- (زياد الراوي، إحسان القرشي- الثقافة الإحصائية للمجتمع- مجلة الإحصائيين العرب- العدد الأول- ٢٠١١)

كما ينبغي إعادة النظر في المناهج الدراسية في أقسام الإحصاء، والتدريب على استخدام البرمجيات الجاهزة وربطها باستخدامات الحاسوب، بل والربط الكامل بين مناهج التعليم الإحصائي وتكنولوجيا المعلومات، ويكون ذلك مصحوبا بحالات تطبيقية وعملية تساعد خريجي أقسام الإحصاء على اكتساب مهارة إنجاز الأعمال الإحصائية دون صعوبات، بحيث يتم تكليف طالب الإحصاء خلال السنة الدراسية الأخيرة بإعداد بحوث حول تطبيق الأساليب الإحصائية في أحد الجوانب العملية التي يتوقع أن يمارسها بعد التخرج، مما يجعل الطلب عليه عاليا في سوق العمل [١٠].

ينبغي إعادة النظر في المناهج الدراسية في أقسام الإحصاء والربط الكامل بين مناهج التعليم الإحصائي وتكنولوجيا المعلومات

ومن المهم معرفة كيف يمكن إثارة اهتمام الطلاب بهذا العلم. إن ربط بعض جوانب علم الإحصاء بمهنة معينة، أو تقنية حديثة قد تثير شغف الطلاب مما يدفعهم إلى الاهتمام بعلم الإحصاء [١١].

حلول حاسمة

ولعله قد أصبح من المناسب في ضوء ما سبق، أن نتطلع إلى حلول حاسمة، مثل تأسيس كليات تعنى بالعلوم الإحصائية أسوة بكليات الحاسوب وكليات العلوم وكليات الإدارة والاقتصاد، أو إعادة النظر في تكوين أقسام الإحصاء لتصبح «أقسام للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات»، وذلك لضمان إعادة الحياة من جديد في العلوم الإحصائية وفقا لمتطلبات أسواق العمل، أو يتم – على أقل تقدير – إعادة النظر في مسميات الكليات التي تحتوي على أقسام للإحصاء، واستبدالها بمسميات تنطوي على مصطلحات «المعلوماتية» أو «دعم اتخاذ القرار" أو «التنبؤ» أوغير ذلك من المسميات التي تتناسب مع تطور العلوم الإحصائية، وتجذب الطلبة للتخصص في الإحصاء [١٢].

تأسيس كليات تهتم بالعلوم الإحصائية أسوة بكليات الحاسوب والعلوم والإدارة والاقتصاد

كما ينبغي وجود تفاعل وعمل مشترك بين أقسام الإحصاء في الجامعات وبين مراكز البحوث الإحصائية والأجهزة ودوائر الإحصاء، أو دوائر المعلوماتية المنخرطة في العمل

الميداني ومشاكله، بحيث تتم المشاركة في إيجاد الحلول العملية أو تطوير البرامج الإحصائية الحاسوبية للوصول إلى تطبيقات إحصائية مفصلة لحل تلك المشاكل.

ومن الطبيعي أن سوق العمل لا يحتمل الانتظار لحين تعديل المناهج الدراسية في مجال الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الجامعات والمعاهد، من أجل توفير القوى العاملة المؤهلة بتخصص الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، لذا فإنه ينبغي إعداد برامج تدريبية متقدمة لخريجي أقسام الإحصاء للتدريب على تخصصات نظم وتكنولوجيا المعلومات بمستويات متعددة ومعتمدة من أجل تأهيلهم بما يلبي المتطلبات الحالية لسوق العمل [١٣].

المراجع:

أ.د.جبريل العريشي- التحليلات التنبؤية .. الباب الذهبي لاستشراف المستقبل- عكاظ- ديسمبر ٢٠١٢.

إسماعيل علوان الدليمي- واقع القوى العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية ومدى إنسجام تأهيلها مع متطلبات العمل الإحصائي- المؤتمر الإحصائي العربي الأول- عمان – ٢٠٠٧.

د. زياد الراوي، د. إحسان القرشي- الثقافة الإحصائية للمجتمع- مجلة الإحصائيين العرب- العدد الأول- ٢٠١١.

د. هلال عبود البياتي- الإحصاء بين الواقع والطموح- دراسة مقدمة من اتحاد الإحصائيين العرب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية- ٢٠١٢.

د. هلال عبود البياتي- مدخل واحتياجات تدريب الإحصائيين العرب.
http://www.aitrs.org/Portals/_PCBS/Documents/s_t_arab.pdf

د. محمد عبد العال النعيمي – مناهج الإحصاء بين الدراسة والتطبيق الميداني» – المؤتمر العربي الأول- عمان – الأردن – ٢٠٠٧.

د. آيات محمد عبد العاطي- بناء القدرات الإحصائية بين الجامعات ومؤسسات العمل الإحصائي – سرت- ليبيا ٢٠٠٩.

موقع جامعة أم القرى- https://uqu.edu.sa/page/ar/ 77679.

١٠- (إسماعيل علوان الدليمي- واقع القوى العاملة في الأجهزة الإحصائية العربية ومدى إنسجام تأهيلها مع متطلبات العمل الإحصائي- المؤتمر الإحصائي العربي الأول- عمان – ٢٠٠٧)

١١- (موقع جامعة أم القرى- https://uqu.edu.sa/page/ar/ 77679)

١٢- (هلال عبود البياتي- الإحصاء بين الواقع والطموح- دراسة مقدمة من اتحاد الإحصائيين العرب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية- ٢٠١٢)

١٣- (آيات محمد عبد العاطي- بناء القدرات الإحصائية بين الجامعات ومؤسسات العمل الإحصائي – سرت- ليبيا ٢٠٠٩).

العفو العام.. رأي في الأنظمة

زامل شبيب الركاض
مستشار متخصص في الأنظمة

يعتبر شمول العفو العام للكثير من السجناء الذين وقعوا في الجريمة للمرة الاولى أو نتيجة ظروف خاصة أو بسبب الخطأ، وكذلك المحكوم عليهم تعزيرا بتهمة تفتقد للاثبات ولم يكن لهم سوابق جنائية، نوعا من الاصلاح والتهذيب وإقالة العثرة، وكذلك سجناء الحق الخاص الذين سجنوا بسبب الحاجة أو كانوا ضحية للابتزاز الذي تمارسة بعض المؤسسات المالية والبنوك وشركات التقسيط كواحدة من أسوأ انواع الاستغلال لحاجة البعض للقروض ثم تطالب بعد ذلك الدولة بتحصيل ديونها وسجن خصومها فاثقلت كاهل القضاة بكثرة القضايا الحقوقية وتكدست السجون بنزلاء الحق الخاص، وهذه اشكالية يجب معالجتها بإلزام هذه الجهات بأن تتوثق من ضماناتها والسماح للمدين بالعمل حتى يسدد حقوقها بدلا من الزج به في السجن وما يترتب على أسرته من أضرار نفسية ومادية واجتماعية وهذه قضية أخرى.

وكما أسلفنا فإن العفو العام يعتبر إحدى صور الاصلاح والتهذيب في الكثير من الأنظمة العدلية وخاصة في الدول المتقدمة التي يعتبر السجن فيها مؤسسة اجتماعية تعمل على تحقيق العدالة في المجتمع وتعنى في الوقت نفسه باصلاح وتهذيب الجناة من خلال دمجهم في برامج متخصصة تهدف الى اعادة صياغة السجين ورؤيته للحياة ومنحة فرصة للبدء من جديد بعيدا عن مواطن الجريمة وبواعثها ومسبباتها، بمعنى اكثر وضوحا إعادة تأهيل السجين وتدريبه للحصول على عمل ومهنة محترمة تضمن له حياة طبيعية كبقية البشر حتى لا يكون عدم تقبل المجتمع له والفقر والحاجة والبطالة سببا في العودة للجريمة مرة اخرى.

ومن جهة أخرى نعتقد أن العفو عن أصحاب السوابق الذين تكررت منهم الجرائم حتى أصبحت ظاهرة ومتكررة مثل سرقة السيارات وغيرها، قد ينتج عنه أضرار أمنية واجتماعية بالغة خاصة بحقوق المجني عليهم وكذلك قد تذهب جهود وتضحيات رجال الأمن والمحققين والقضاة سدى بالعفو عن ذلك المجرم الذي يذهب حراً طليقاً بجريمته وربما عاد لممارسة جرائمه مرة أخرى، وبشكل عام فإن إرضاء حاسة العدالة في المجتمع لا تتحقق الا بمعاقبة الجاني الذي خرج عن الحدود الإنسانية وتعدى على حرمات المجتمع فلا يردعه إلا العقوبة التي تؤدي إلى استئصال السلوك الإجرامي من جذوره وتمنع الجريمة ووسائل تطورها.

ونخلص الى أن شروط العفو العام التي يجب توافرها في السجين قد لا تؤدي بشكل كبير الى إيجاد نوع من التوازن في العدالة بين حماية حقوق المجتمع والمجنى عليهم وبين إمكانية استفادة الجاني المستحق للحصول على العفو العام بشكل دقيق ما لم تتحول هذه الشروط الى مجموعة من النقاط التي تضبط أحقية السجين في الاستفادة من العفو العام من عدمه، وتوزع هذه النقاط بطريقة مدروسة تبدأ من فحص ملف الجريمة ونوعها وطبيعتها ودوافعها، ثم النظر في حالة السجين العمرية والصحية والاجتماعية وعدم وجود جريمة سابقة، وأخيرا أخذ رأي إدارة السجن والاخصائي الاجتماعي المختص، والتأكد من التحاق السجين بالبرامج التدريبة والمهنية والتأهيلية ومدى استفادته من هذه البرامج الاصلاحية مثل حفظ القرآن الكريم وتوبة الجاني عن ارتكاب الجريمة وانضباط سلوكه داخل السجن.

د. عبدالواحد الحميد يقلب صفحات حياته في حواره لـ « الشورى »

عضويتي في الشورى رغم قصرها كانت مفعمة بالطموحات والرغبة الشديدة في المساهمة في الإصلاح

نشأ في مدينة صغيرة تفتقد - بفعل ظروف الزمان والمكان - لكثير من الخدمات والبنى التحتية، إلا أنها منفتحة على ثقافات مختلفة بحكم قربها من الشام والعراق، استذكر دروسه تحت وميض فانوس «الجاز» ، وقطع المسافات إلى مدرسته الابتدائية سيراً على الأقدام ، وسط زمهرير شهر يناير القارس ، تصحبه العزيمة ، ويحدوه الطموح الذي كان سبباً في تبوئه العديد من الوظائف و المناصب القيادية في الإدارة والاقتصاد... فهو أستاذ أكاديمي ، وعضو مجلس الشورى سابق، وأمين عام مجلس القوى العاملة، وأخيراً نائباً لوزير العمل .. معالي الدكتور عبد الواحد بن خالد الحميد، يقلب صفحات حياته في حوار لمجلة الشورى .. ذكرياته وصداقاته وبداياته الدراسية والوظيفية ، فماذا قال؟.

حاوره: منصور العساف

انفتاح مبكر

مرحلة الطفولة (الولادة - النشأة - البدايات الأولى للتعليم).

ولدت ونشأت في مدينة سكاكا بمنطقة الجوف عام ١٩٥٣. ورغم محدودية البيئة الاجتماعية في الجوف في ذلك الزمان إلا أنها كانت أكثر انفتاحاً من بيئات أخرى في مدن ومناطق تفوقها في التعداد السكاني وفي القرب من الحواضر الكبرى في بلادنا، فقد استفادت الجوف من موقعها الجغرافي كمنطقة حدودية مطلة على بلاد الشام والعراق، وكانت منفتحة على ثقافات أخرى وتفاعلت معها بشكل أثرى ثقافتها المحلية من ناحية أخرى، كان والدي رجلاً متعلماً، يحب القراءة ويمارس العمل الصحفي، إلى جانب عمله في الإدارة الحكومية. في هذه الأجواء تشبعت بحب القراءة، وباحترام الرأي الآخر، والانفتاح على الثقافات الأخرى. لكن القصور التنموي في الجوف وغياب بعض الأساسيات الحياتية ومن أهمها الكهرباء كانت تسبب معاناة كبيرة للناس، وقد كنت أستذكر دروسي على ضوء "سراج كاز" حتى تخرجي من المرحلة الثانوية عام ١٩٧١. وبغياب الكهرباء لا وجود للتلفزيون أو الغسالة أو الثلاجة أو المكيف او أي من الأدوات الكهربائية، ولكن حياتنا كانت جميلة بالرغم من كل شيء!

المركز الأول على مدارس الشمال والثاني على المملكة حدث لن أنساه.. ولازلت محتفظاً بصداقاتي القديمة وأعتز بها

مع الوالد والشقيقين بدر ومنير

الدكتور / الحميد ، رقم ١٥» والدكتور / فهاد الحمد « رقم ١٨ »
في المدرسة الشمالية الإبتدائية

مراسل صحفي

مرحلة الدراسة في مدارس الإعداد العام (الأصدقاء - المدرسين - مدينة الجوف - الأحداث السياسية والاجتماعية والإقتصادية حينها).

كانت دراستي للمرحلة الابتدائية في المدرسة الشمالية في سكاكا، مدرسة فلسطين حالياً، وكانت تسمى أيضا "مدرسة ليل" نسبة إلى مالك المبنى الطيني القديم المُستأجر للمدرسة. زملاء الدراسة كثيرون، منهم معالي الدكتور فهاد معتاد الحمد مساعد رئيس مجلس الشورى حالياً، والمهندس يوسف هلال السياط، والمهندس صالح ظاهر العشيش، والدكتور عبدالمحسن فالح اللحيد، واللواء خلف زايد الخلف وغيرهم. وكنا نذهب إلى المدرسة سيراً على الأقدام في فصل الشتاء ، وفي البرد القارس، ونجد بانتظارنا المراقب والمعلمين، وعندما نتأخر قليلاً في الحضور يعاقبوننا بالضرب المبرح، وكانت فلسفة التعليم تقوم على الضرب فحرمتنا من الاستمتاع بالدراسة في المرحلة الابتدائية. أما دراسة المرحلة المتوسطة، فكانت في المدرسة المتوسطة الثانية في سكاكا، والتي صار اسمها متوسطة صلاح الدين، وقد زاملت فيها زير الصحة السابق الدكتور حمد عبدالله المانع ، وزملاء آخرين منهم تركي سليمان الراشد، وأحمد عواد العمرو وآخرين. خلال تلك الفترة بدأتُ بمراسلة الصحف والكتابة، وأحببت الإذاعة المدرسية كثيراً وشاركت فيها، وعندما تخرجت منها التحقت بثانوية ابن القيم في سكاكا، وكانت هي الثانوية الوحيدة في الجوف، وكان من زملاء الدراسة الدكتور خالد إبراهيم المسلم، وسعد عبدالله الشقاوي، وصالح مناحي الحواس وغيرهم. وقد كانت تلك المرحلة تمثل بالنسبة لي فترة النضج الدراسي، فأحببت الدراسة، وعندما تخرجت كان ترتيبي الأول على ثانويات الشمال والثاني على المملكة. وخلال تلك المرحلة تكثفت علاقتي بالقراءة والكتابة والصحافة ، فكنت أراسل جريدة الجزيرة وجريدة الندوة وكتبت فيهما. وقد كانت لدينا في المدرسة نخبة من المعلمين استفدت منهم كثيراً، في مقدمتهم الأستاذ صديق فراج (سوداني) ، وسلمان أبو عبيدة (فلسطيني)، وكان مدرسو اللغة الإنجليزية جون وود (بريطاني) و"ديفيد تومسون" (أسكتلندي) يُرَغِّبوننا في تعلم اللغة الإنجليزية، والإقبال على القراءة الحرة باللغة الإنجليزية مما أفادنا كثيراً.

وفي مجال القراءة استفدت كثيراً من المكتبة العامة، وهي مكتبة أنشأها الأمير عبدالرحمن السديري في سكاكا في منتصف الستينيات الميلادية.

كان عدد المعلمين السعوديين قليلاً في ذلك الزمان، وممن درست عليهم الدكتور عارف مفضي المسعر، ودخيل الله سالم الربيع، وشعيِّر اللحاوي، وأحمد السكران، أما الإداريون التربويون فإبراهيم خليف المسلم، ويوسف ناصر الحشاش، وضيف الله المنصور، وسعد الكايد، وخلف الحيزان، وأحمد الشكر، وغيرهم. وكان أقرب الأصدقاء في مرحلة الدراسة بالجوف هم يوسف السياط وحمد المانع من ناحية، وفهاد الحمد والمرحوم سعود ذويبان الراشد من ناحية أخرى. ولازلت محتفظاً بصداقاتي القديمة وأعتز بها.

وكانت أكبر الأحداث التي هزتنا في تلك الفترة التي بدأتُ فيها مداركنا تتفتح على الأفق العربي هما هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ التي احتلت فيها إسرائيل ما تبقى من فلسطين بما في ذلك مدينة القدس، ووفاة جمال عبدالناصر في سبتمبر عام ١٩٧٠.

صداقات وبيئة ثرية

الالتحاق بالجامعة والدراسة بالخارج (الغربة - اكتساب المعارف الحديثة - أخبار الأهل والوطن عن بعد - الأصدقاء العرب).

مع الدكتور محمد الرشيد - رحمه الله -

درست الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وتم ابتعاثي للدراسة في الولايات المتحدة، وقد حصلت على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بول ستيت في ولاية إنديانا، ثم عملت محاضراً في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وعدت مجدداً إلى الولايات المتحدة ودرست في جامعة ويسكانسن بمدينة ميلواكي وحصلت منها على درجة الدكتوراة في الاقتصاد، وعدت بعدها للعمل أستاذاً بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

كانت تجربة الدراسة في جدة ثرية حيث تعرفت على بيئة مختلفة عما ألفته في الجوف، وقد اكتسبت الكثير من الصداقات في الوسط الجامعي والصحفي والثقافي. ومن زملاء تلك المرحلة الدكتور سيد فتحي الخولي، والدكتور محمد نجيب غزالي، والأستاذ غازي جيلاني، والدكتور أحمد نقادي، والأستاذ نبيل فطاني، والدكتور سهل هاشم، وغيرهم. وأثناء دراستي عملت مع الدكتور عبدالله مناع في مجلة إقرأ الذي كان رئيساً لتحريرها، في حين كان الدكتور هاشم عبده هاشم مديراً للتحرير، والدكتور عبد العزيز النهاري سكرتيراً للتحرير.

مناصب متعددة

الحياة العملية (أستاذ جامعي - كاتب صحفي - مجلس القوى العاملة - مجلس الشورى - وزارة العمل) الذكريات والأعمال والتحديات..مع شيء من التفصيل في مرحلة مجلس القوى العاملة ومجلس الشورى.

فترة التدريس في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن كانت جميلة جداً، وأهم ما فيها الاستقلال الذي يتمتع به الأستاذ الجامعي، فلا رئيس ولا مرؤوس في البيئات الأكاديمية، كما أن الاختلاط اليومي مع طلاب الجامعة كان يضفي على بيئة العمل حيوية وتجدداً. ولكن لسوء الحظ، كانت الفترة التي عدت فيها للمملكة بعد الحصول على الدكتوراه والعمل في التدريس الجامعي هي فترة الركود الاقتصادي وتقليص الميزانيات المخصصة للجامعات، مما أدى إلى تقليص الأنشطة البحثية المدعومة بما في ذلك صعوبة الحصول على المراجع العلمية، والمشاركة في المؤتمرات والدورات الخارجية، وضعف دخل الأساتذة بالمقارنة بما يمكن أن يحصلوا عليه خارج الجامعة من فرص. في تلك الأثناء زاوجت بين التدريس الجامعي، والعمل الصحفي فعملت نائباً لرئيس تحرير جريدة اليوم، ورئيسا لتحرير مجلة الاقتصاد ورئيساً لتحرير مجلة SAUDI COMMERCE & ECONOMIC REVIEW، وبدأت في كتابة العمود الصحفي "على وجه التحديد" في جريدة اليوم.

في مناسبة أدبية مع عبدالله جفري - رحمه الله - وعابد خزندار وعلي العمير

ثم انتقل العمود بعد ذلك إلى جريدة عكاظ، ثم الرياض، وأخيراً الجزيرة.

أما فترة العمل في مجلس الشورى فكانت في الدورة الثانية للمجلس ولم أكملها لأنني خرجت إلى مجلس القوى العاملة قبل انقضاء مدة الدورة، وقد كانت فترة مجلس الشورى مفعمة بالطموحات والرغبة الشديدة في المساهمة في الإصلاح. وكنت، مع عدد من الزملاء، نرى أن مساهمة مجلس الشورى يمكن أن تكون أكبر بكثير مما كانت عليه لو تم تعديل نظام المجلس وأصبحت صلاحياته أوسع. وقد عملنا على ذلك من خلال التواصل المستمر مع رئيس المجلس في ذلك الوقت معالي الشيخ محمد بن جبير - رحمه الله - وتقديم المقترحات له، ولكن لم يكن التنفيذ ممكناً نظراً لحداثة عمر المجلس آنذاك ، وحرص الشيخ على أن تسير عجلة التطوير برفق لكي تنضج التجربة دون إرباك. أما على صعيد المشاركة في أنشطة المجلس فقد كانت من خلال اللجنة الاقتصادية واللجنة التعليمية والثقافية آنذاك، وأتذكر أن المجلس أصدر قرارات منها نظام التأمينات الاجتماعية، وأخرى تتعلق بإعادة هيكلة قطاع الكهرباء في المملكة. كما نوقشت بعض الأنظمة التي ربما صدرت في دورات لاحقة مثل نظام المجمع العلمي السعودي، ونظام تملك العقار لغير السعوديين ونظام الاستثمار الأجنبي.

مجلس القوى العاملة كان بيئة بحث علمي ونقاشات ودراسات.. إلا أن قراراته غير نهائية.

خرجت من مجلس الشورى قبل انقضاء أربع سنوات إلى مجلس القوى العاملة أميناً للمجلس، بطلب من سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز – رحمه الله – وزير الداخلية ورئيس مجلس القوى العاملة آنذاك. وقد كانت فترة العمل في الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ثرية وتتفق مع ميولي ومع تخصصي العلمي. وقد كان سمو الأمير نايف مرناً في تعامله مع الأمانة ومتحمساً لمشاريع السعودة الكثيرة التي بادر المجلس بإطلاقها. كان مجلس القوى العاملة أقرب ما يكون إلى بيئة بحث علمي ونقاشات ودراسات تُرفع إلى الجهات العليا للموافقة عليها، أما نقطة الضعف فقد كانت أن قراراته غير نهائية.

انتقلتُ إلى وزارة العمل بعد إلغاء مجلس القوى العاملة ودمجه في وزارة العمل (الجديدة) التي تحولت من وكالة وزارة للشؤون العمالية داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (السابقة) إلى وزارة مستقلة يتولاها الدكتور غازي القصيبي – رحمه الله –، حيث تم تعييني وكيلاً لوزارة العمل للتخطيط والتطوير ثم نائباً لوزير العمل.

خلال تلك الفترات المتعاقبة عملت عضواً في الفريق الاستشاري لسمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز ، ومستشاراً متفرغاً لوزير التربية والتعليم (المعارف سابقاً)، ووزير النقل (المواصلات سابقاً) ، ومديراً مكلفاً لصندوق تنمية الموارد البشرية، وعضواً في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وعضواً في مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وعضواً في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، ومواقع أخرى عديدة في المجال الثقافي والإداري والاقتصادي.

كيف عاصر الدكتور عبد الواحد الحميد أحداث وذكريات السبعينات والثمانينات الميلادية ؟

حرب العاشر من رمضان:

نعم في بداية السبعينات كانت معركة العبور أو السادس من أكتوبر، وكانت انطلاقتها بمثابة رد اعتبار للكرامة العربية بعد الهزيمة المزلزلة في الخامس من يونيو ١٩٦٧م، ولكن عندما حدثت ثغرة "الدفرسوار" ودخل الإسرائيليون غرب قناة السويس رغم تحذيرات رئيس أركان القوات المصرية آنذاك الفريق سعد الدين الشاذلي، وما تبع ذلك من مناورات سياسية ومفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين، والتحولات التي جرت في العالم العربي، بهتت الصورة قليلاً خصوصاً أن استعادة سيناء كانت مشروطة بقيود ثقيلة وأن الضفة الغربية والجولان وغزة بقيت تحت الاحتلال، ثم تتابعت التطورات وانتهت إلى زيارة

عايشنا أحداث السبعينات الميلادية بمزيج من الانتصارات والانكسارات

الرئيس المصري الأسبق أنور السادات للقدس والتطبيع مع "إسرائيل" والقطيعة مع العرب، ونقل مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مؤقتاً من القاهرة إلى تونس. عايشنا تلك الأحداث في زمن الشباب يوماً بيوم فكانت مزيجاً من الانتصارات والانكسارات.

ارتفاع أسعار النفط :

حدث هذا الارتفاع في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وقد كان الشعور العام، على الأقل بيننا نحن طلاب الاقتصاد، أنها خطوة واحدة نحو تحسين وضع غير عادل ويجب أن تتبعها خطوات أكثر جرأة لتصحيح العلاقة بين الدول المنتجة للنفط الخام من جهة والشركات الأجنبية والدول المستوردة للنفط من جهة أخرى. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى إعادة النظر في خطة التنمية المطروحة آنذاك لكي تستوعب مشاريع تنموية جديدة، وفي الوقت ذاته أدت زيادة الأسعار إلى بروز موجة عدائية ضد العرب في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة. وقد كانت آثار هذه الزيادة جوهرية حيث ترتب عليها إعادة هيكلة البُنى الاقتصادية في الدول الصناعية في إطار تحولات سعت إلى ترشيد استخدام الطاقة، فاختفت بعض المنتجات وظهرت منتجات أخرى بديلة، وكان ذلك بالنسبة لنا نحن دارسي الاقتصاد مشهداً مثيراً كتطبيق حي لما ندرسه من نظريات اقتصادية.

▲ سياسات ارتفاع أسعار النفط في الدول الغربية مثلت تطبيقاً لما درسناه في الاقتصاد

الطفرة الاقتصادية:

الطفرة هي القصة الأكثر إثارة! لقد انقلبت الحياة راساً على عقب، وانفجرت أزمة السكن الخانقة وارتفع معدل التضخم، ولكن في ذات الوقت تحسنت أحوال المواطنين المادية وانطلقت عجلة التنمية رغم الاختناقات التي سببتها البُنية الأساسية التحتية الضعيفة. دخلت الكهرباء إلى الأرياف،

▲ مرحلة الطفرة قلبت الحياة رأساً على عقب ومن الصعب أن تتكرر

أمام جدار برلين قبل سقوط الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية

وتحسنت شبكة الطرق، وتغيرت ملامح المدن والقرى، وانطلقت موجة الابتعاث المكثف إلى أمريكا وأوروبا. لقد كانت مرحلة مثيرة يندر أن تتكرر في التاريخ التنموي للدول!.

في دورة تدريبية بجريدة نيويورك تايمز

أحداث الحرم بداية القرن الهجري:

نعم لقد انفجرت عندما كنت أدرس مرحلة الماجستير في أمريكا، وقد تابعتها مثل غيري من الطلاب السعوديين في أمريكا في وقت لم تكن الاتصالات مثلما هي عليه اليوم، ولم تكن شبكة CNN" التلفزيونية التي أحدثت ثورة في النقل التلفزيوني المباشر قد تأسست بعد، لكننا كنا نتابع ما يحدث ونشاهده في القنوات التلفزيونية الأمريكية المحلية. كان الحدث رهيباً، لكننا ما كنا نعلم أنه سيقود إلى تلك التغيرات الاجتماعية العنيفة التي أعادتنا سنوات عديدة إلى الوراء بفعل التأثيرات الثقافية والاجتماعية لحركة جهيمان.

حادثة «الترايستار» الشهيرة:

بالنسبة لكارثة «الترايستار» كانت كارثة وطنية، وقد تألمت بشكل شخصي أيضا لأن أحد أفراد الطاقم كان شقيق أحد أصدقائي. وفي البداية لم تكن الأمور واضحة تماماً بسبب صعوبة التغطية الإخبارية، وعندما تبين حجم الكارثة شعر جميع الطلاب السعوديين في أمريكا بالحزن الشديد.

د. عبدالواحد الحميد مع الأمير نايف بن عبد العزيز والدكتور القصيبي - رحمهما الله -

المنتخب السعودي في الثمانينات:

بالنسبة لإنجازات المنتخب في منتصف الثمانينات كانت محل اهتمام الجميع بما في ذلك أمثالي ممن لا يتابعون أخبار المباريات الرياضية، ولكن نظراً لأن المنتخب يمثل الوطن أصبحت.وقتها.ممن يتابعون المباريات ويعرفون أسماء اللاعبين وكانت المشاعر الوطنية عالية ومتدفقة في كل الأوساط.

حرب الخليج الثانية «دوختنا».. وكنت أكتب حينها بانفعال وسط غياب المعلومة

حرب الخليج الثانية:

حرب الخليج الثانية حدثت بعد عودتي إلى الوطن، وكنت أمارس الكتابة الصحفية اليومية. لقد دوَّختنا تلك الأحداث المتسارعة، وأعترف أنني كنت يومها أكتب أحياناً بدافع الانفعال الشديد وبغياب المعلومات الدقيقة. لقد كانت حرب الخليج الثانية كارثة في بداياتها وفي ما انتهت إليه، وقد استنزفت اقتصادنا ومشاعرنا، ومن المؤسف أنها انتهت إلى احتلال أمريكي للعراق وفوضى عارمة في ذلك القطر العربي حتى هذه اللحظة. حرب الخليج الثانية هي طُعم إنساق إلى التقامه الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، ودفع ثمنه

مع وزراء عمل دول مجموعة العشرين أمام مبنى الكونجرس الأمريكي

نشرت صحيفة الجزيرة مقالي فلم تسعني الدنيا من الفرح

الجميع وخاصة العراقيين ولازالت تداعيات تلك الحرب وآثارها تتوالى وقد يكون القادم أمر وأقسى!

فرحة عارمة

مواقف.. طرائف.. ذكريات.. شخوص في الذاكرة.

كثيرة هي المواقف التي تبقى في الذاكرة، ولكن لا يتسع المقام لسردها. ومما أتذكره الآن وأنا أكتب لك هذه الإجابات تخرجي من الثانوية العامة، وكان ترتيبي الثاني على المملكة حيث كان ذلك حدثاً مهماً على مستوى منطقة الجوف، وعندما نشرتُ أول مقال في حياتي وكان ذلك في جريدة الجزيرة عندما كان عمري خمس عشرة سنة ، شعرت أن الدنيا لا تسعني من فرط السعادة، وسفري إلى جدة وإلى أمريكا للدراسة وما أحدثاه من تحول جذري في حياتي، وخاصة الدراسة في جامعة أمريكية في بيئة أكاديمية يتنافس فيها الطلاب والطالبات القادمون من دول عديدة وثقافات مختلفة وحرية اجتماعية. وذكرياتي مع الأشخاص هي أيضا عديدة ولا يتسع المقام لسرد حتى الجزء اليسير منها، ولكن في المجال العملي سعدتُ جداً أن أعمل مع الدكتور عبدالله مناع محرراً في مجلة إقرأ عندما كنت في العشرين من

مع الدكتور غازي القصيبي - رحمه الله - في مؤتمر عربي

العمر، وكان هو رئيساً للتحرير، ثم سعدت في العمل مع سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز الذي كان مدرسة في الإدارة حين كنتُ أميناً عاماً لمجلس القوى العاملة وكان سموه رئيساً للمجلس، وكانت خاتمة المطاف مع الدكتور غازي القصيبي حين كان وزيراً للعمل وكنت نائباً للوزير، فقد كانت شخصية القصيبي مدهشة بكل المقاييس ، وبعكس ما يحدث أحياناً عندما تقترب ممن يعجبك من المشاهير ثم تتفاجأ بشخصية أخرى حقيقية تختلف عن الشخصية العلنية المزيفة، فقد كان للقصيبي شخصية واحدة تنطوي على سمات العظمة سواء في الجوانب الإنسانية أو العملية.

عمل والدي في ميدان الصحافة فتح لي أجواء القراءة المتعددة والاطلاع على مختلف الثقافات

وعد الشمال...ذكريات وأفكار

د. حامد الوردة الشراري
عضو مجلس الشورى

سعدت كثيراً بالدعوة الكريمة لحضور حفل تدشين العقود الإنشائية لمدينة «وعد الشمال» باستثمارات تجاوزت ٣٦ مليار ريال وبرعاية كريمة من سمو أمير منطقة الحدود الشمالية.

ونحن في الطائرة الخاصة المنطلقة من الرياض متجهة إلى أقصى نقطة في شمال غرب المملكة – محافظة طريف - أعادتني ذاكرتي- إن لم تخني- إلى الماضي: فأتذكر خبر نُشر في صحيفة الجزيرة قبل أكثر من عشرين عاماً؛ بأن الدكتور طارق الفارس أنجز بحثاً عن الفوسفات في شمال المملكة – قرية «حزم الجلاميد»: وهي قرية صغيرة نتوقف فيها للراحة والاستزادة بالوقود في ذهابنا وإيابنا من العاصمة- واخُتير بحثه كأفضل بحث من أبحاث تجاوز عددها المئة، قدمت في مؤتمر علمي في كندا، كنت في ذاك الوقت أدرس في السنة الأولى في كلية الهندسة بجامعة الملك سعود، وقد انتابني الفضول لأبحث عن ذلك الرجل الذي حقق ذلك البحث العالمي حتى وجدته لأشبع فضولي في رؤيته، والذي بإنجازه-كما أتوقع – فتح الباب على مصراعيه لأبحاث علمية عميقة عن تلك المنطقة ومواردها الكامنة الأخرى وما تبعها حتى تحقق وعد مشاريع الخير «وعد الشمال».

أيضا، محافظة طريف كان لها تاريخ مجيد ومرتكز للتنمية والاستثمار في الماضي، حيث أنشئت في عام ١٩٤٥م في عهد الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه - كإحدى محطات خط التابلاين الرئيسية الذي ينقل النفط الخام من المنطقة الشرقية إلى لبنان، وبفضل الله ثم بسياسة المؤسس الحكيمة وتوجيهه بإنشاء تلك المحطة أصبحت طريف جاذبة للمواطنين لتوفر الخدمات الحديثة آنذاك كالقطاعات الصحية والتعليمة والخدماتية والترفيهية، وفيها مطار دولي مرتبط ببيروت وعمان ودمشق برحلات مباشرة.

فبعهد ملك الخير والعدل والتنمية، أصبحت الجامعات والكليات منتشرة في كل مدينة ومحافظة في أرجاء الوطن، بجانب مشاريع التنمية المستدامة. فقبل عدة أشهر تم وضع حجر الأساس وتدشين عدة مشاريع تنموية في منطقة جازان كمصفاة جازان التي كلفت شركة أرامكو السعودية بإنجازها، والعمل جاري على قدم وساق في إنجاز مدينة جازان الاقتصادية الضخمة في أقصى جنوب المملكة، واليوم في أقصى شمال المملكة تدشن عقود المشاريع التنفيذية الضخمة لمدينة وعد الخير لأهل الشمال التي كلفت بها شركة معادن.

في تلك الرحلة خطرت على بالي بعض الأفكار أتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار، منها:

١- بجانب الخط الحديدي (سكة الحديد) الحالي الذي يربط هذه المدينة وحزم الجلاميد بميناء رأس الخير على الخليج العربي، أقترح إنشاء خط حديدي أخر يربط هذه المدينة بالبحر الأحمر لتكون منتجاتها قريبة لأسواق الدول الغربية وأفريقيا ليقلل تكلفة النقل.

٢- أن لا يكتفي بمعهد للتدريب الفني المرتبط بجامعة ميسوري الذي يوفر الأيدي الفنية العاملة ومركز للأبحاث مستقل– كما ذكر في الحفل- إنما تُبادر جامعة الحدود الشمالية بإنشاء كلية تعليم عالي (كلية متخصصة في التعدين) في هذه المدينة تختص بأعمال ومنتجات هذه المدينة لتوفر المهندسين والباحثين الأكفاء وربطها بمدرسة كولورادو للتعدين التي تعتبر واحدة من أفضل جامعات العالم في تخصصات علوم الأرض وهندسة البترول، ولنتذكر الدكتور الفارس –كما ذكرت في أول المقال-الذي هو أستاذ بقسم الهندسة الكيمائية بجامعة الملك سعود.

٣- إبراز علمائنا وباحثينا السعوديين الذين أسهموا في مشاريع وطنية نوعية كهذا المشروع الوطني العالمي إعلاميًا.

٤- ربط محافظة طريف بمحافظة طبرجل القريبة بطريق سريع لوجود الكثافة السكانية العالية والتي أغلبها من الشباب لتكتمل منظومة الطرق بين مدن ومحافظات الشمال الرئيسية..وتحقيق الأهداف التنموية المتوازنة.

٥- أهمية إلحاق مدينة وعد الشمال بالهيئة الملكية للجبيل وينبع بحكم تميزها، وكذلك إدارتها لمنطقة رأس الخير للصناعات التعدينية وليعزز التكامل بين المنتجات التعدينية والبتر وكيماوية بعد انتهاء المرحلة الأولى من تنفيذ المدينة في نهاية عام ٢٠١٦م.

٦- فتح مكتب لهيئة السياحة أو مركز معلومات عن مدينة وعد الشمال في محافظة طريف لإطلاع المواطنين والطلاب على هذه المشاريع الجبارة وزيارتها في مراحل تنفيذها ليكونوا شاهدين على هذه الانجازات التنموية الوطنية الطموحة.

ختامًا، قيادتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز- يحفظه الله - وسياستها الحكيمة الملموسة في توزيع وتنويع المشاريع التنموية ترتكز على خطط التنمية واستغلال الميز النسبية والموارد الطبيعية لكل منطقة لضمان نجاح واستمرارية واستدامة تلك المشاريع، وتحقق التنمية المتوازنة وتنمية المناطق التي لم تحصل على نصيبها من مشاريع التنمية في الوقت الماضي، إضافة لنظرتها الثاقبة في العمل الفعلي في تنويع مصادر الدخل الوطني وإيجاد مصادر دخل أخرى رديفة للنفط وعدم الاعتماد الكلي عليه، وتوفير درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي للمملكة.

اليوم، نقف شهود على وفائه بوعده لأهل الشمال بالخير عندما قام بزيارته للشمال قبل عدة سنوات، نراه يتحقق على أرض الواقع، وذلك بتوقيع العقود الإنشائية وبدء الأعمال التنفيذية لتلك المدينة الواعدة "وعد الشمال" فأقواله يتبعها بالأفعال، نسال الله أن يُطيل بعمره ويلبسه ثوب الصحة والعافية، إنه سميع مجيب..

ضعف الأجور.. والحوافز .. والتأهيل

حراس الأمن .. نريد الأمان الوظيفي

قطاع الحراسات الأمنية من القطاعات المهمة الذي من المفترض أن يكون جاذباً لشباب الوطن للعمل فيه، لما يوفره هذا القطاع من عشرات الآلاف من الفرص الوظيفية، ولكن النظام الحالي للحراسات الأمنية لا يشجع الشباب على الانخراط فيه، لتدني مستوى الرواتب، وعدم وجود حوافز مالية، رغم حساسية العمل في هذا المجال.

مجلة « الشورى» أجرت تحقيقاً حول هذا الموضوع، واستطلعت آراء عدد من العاملين في مجال الحراسات الأمنية، الذين تمنوا تعديل نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة بما يحقق الأمان الوظيفي لمنسوبيه، بزيادة الرواتب، ووضع حوافز مجزية لتشجيع الشباب على العمل في هذا المرفق. ويمكن لقطاع الحراسات الأمنية بعد تهيئته وإعطائه ما يستحق من تشريعات أن يستوعب مئات الآلاف من الوظائف الأمنية التي تسهم في خفض نسبة البطالة.

دورات تدريبية :

خالد أبو هبة موظف تابع لإحدى الشركات الأمنية يعمل كحارس أمن في إحدى البنوك التجارية، يتحدث عن مهامه الوظيفية وما يحتاجه لتطوير عمله ووظيفته فيقول : عملي كما ترى مسئول أمني ولأن الجهة التي أعمل بها تقتضي حسن التصرف مع العملاء والمراجعين كما تتطلب ضرورة أخذ الاحتياطات الأمنية فإنني طالبت ولعدة مرات من الزملاء في إدارة الشركة أن يهيئوا لنا فرص التدريب بمنحنا دورات أمنية مكثفة، ومنحنا وسائل دفاعية متطورة وأجهزة اتصال ونداء مباشر، ناهيك عن ضرورة تأهيل رجال الأمن العاملين في البنوك والأسواق وغيرها من المواقع ذات العلاقة بالمراجعين، ودعمهم بدورات تدريبية في العلاقات العامة وعلاقات العملاء ، وإلحاقهم بمحاضرات عن تطوير الذات، وكيفية التعامل مع الجماهير، مع ضرورة تقديم الكتيبات التعريفية عن مهامهم الوظيفية، وكيفية تطويرها في محاولة لتنمية وتطوير العمل ومواكبة ما تحتاجه الوظيفة من مهام يستطيع من خلالها رجل الأمن أن يعزز من قدراته الوظيفية ويزيد من ثقافته بالأنظمة واللوائح التي من شأنها أن تحدد له أطر عمله، كما أنها تسهم في تحفيزه وقدرته على احتواء المشاكل والخلافات والصعوبات التي تواجهه، لاسيما ونحن نعمل في مواقع تحظى بعدد كبير من العملاء والمراجعين الذين يرغبون إنهاء أعمالهم ومعاملاتهم بأسرع وقت .

> خالد أبو هبة : رجل الأمن في القطاع الخاص بحاجة إلى دعم وتأهيل وتثقيف بأدواره المناطة به

ويسترسل أبو هبة يقول : لعل – أيضاً – من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الاستقرار الوظيفي لدى رجل الأمن الخاص زيادة الأجور وسن نظام للبدلات والتعويضات والتأمين الاجتماعي .

معاهد أمنية :

ويتفق عبد العزيز العنزي مدير سابق لإدارة الموارد البشرية في إحدى الشركات الخاصة مع ما طرحه زميله خالد أبو هبة في ضرورة تفعيل الدورات

عبد العزيز العنزي: ننتظر نظاماً واضحاً من مجلس الشورى يحدد وينظم عمل شركات الحراسات الأمنية

التدريبية، غير أنه يأمل أن تجد مقترحاته وملاحظاته أُذناً صاغية من قبل مديري وملاك الشركات الأمنية الخاصة، أو أن يصدر مجلس الشورى نظاماً واضحاً يحقق الأمن الوظيفي لرجل الأمن التابع لشركات الحراسات الأمنية الخاصة، ويحدد مهام رجل الأمن فيها مع ضرورة سن الأنظمة وفرض الشروط التي من خلالها نستطيع أن نوجد طاقماً أمنياً قادراً على أداء وظائفه ومهامه الأمنية، وذلك من خلال دراسة شاملة لآليات التعيين في هذه الشركات، التي كانت ومازالت بحاجة إلى معاهد خاصة بالدراسات الأمنية تستطيع هذه الشركة أو تلك أن تختار من خلالها نخبة من الطلاب المتميزين والمؤهلين القادرين على أداء عملهم الأمني الذي لا يقل بأي حال من الأحوال عن دور وأداء رجل الأمن الحكومي في الميدان، بل هو مكمل له، مع الاعتبار أن مثل هذه المعاهد الأمنية سوف تزيد من ثقافة الموظف وحسه الأمني من خلال ما يدرسه ويطبقه في مناهجه ومتطلباته الدراسية، بجانب أن مخرجات هذه المعاهد سوف تحجم من التوظيف العشوائي في الشركات الخاصة بالحراسات الأمنية، بل ربما تدفع المستثمرين على نشر التعليم الأمني المقنن والمؤطر وفق أنظمة وقوانين وزارة الداخلية، وعلى الرغم من أنه قد توجد مثل هذه المعاهد إلا أن مراقبتها وضبط أعمالها وضرورة تقنينها ضرورة ملحة، كما أن فتح باب الرخص لمثل هذه المعاهد والشركات على مصراعيه ربما يعيد إليها إشكالات المعاهد الصحية ومعاهد اللغة والحاسب الآلي التي اصطدمت بسوق العمل حيث مخرجات هذه المعاهد تفوق طاقة سوق العمل.

المهندس مسفر المهنا: شركات الحراسات الأمنية بحاجة إلى القوي الأمين

الحراسة الأمنية تحتاج «القوي الأمين»

من جانبه يرى المهندس مسفر المهنا مدير عام إحدى الشركات الهندسية أن عمل الشركات الأمنية يتطلب الاستعانة بنخبة من الأساتذة المختصين الذين يجرون المقابلات الشخصية والاختبارات الوظيفية لكافة المتقدمين والراغبين بفرص العمل التي تطرحها هذه الشركات، حيث أن هذه المهام الوظيفية تحتاج إلى «القوي الأمين».

وقال: « إن الجهات المتعاقدة مع هذه الشركات تحتاج كوادر مؤهلة وقادرة على إنجاز مهامها وأعمالها المناطة بها، والتي من أهمها تحقيق الأمن وتشرف إشرافاً مباشراً على الحركة المرورية في المرافق التابعة لها، ناهيك عن ضرورات التنظيم وحسن التعامل مع الجمهور وحراسة المرافق والمنشآت، وهو ما يتطلب الدقة في اختيار الكادر، وأنا إذ أحمل الشركات الأمنية ضرورة اختيار الأنسب والأفضل لا أتجاهل ضرورة أن تولي الجهات المتعاقدة مع هذه الشركات عملية اختيار الكوادر وأهمية بالغة حيث أنها تمثل عملاً احترازياً واختباراً لقدرات الشركة الأمنية ومؤهلاتها وكوادرها الذين هم قصب السبق في هذه المسألة.

الشركات الأمنية التي يشرف عليها ملاكها أكثر انضباطاً

أحمد المطري مدير إحدى المرافق الخاصة يقول : إنه ومن خلال تجربة عريضة في التعامل مع شركات الحراسات الأمنية وجدت أن بينها من الفوارق المهنية والعملية والتباين في التعامل مع العملاء الشيء الكبير، فالشركات الأمنية الكبرى وذات الاسم في السوق تصرف جل اهتمامها وتخصص نخبة كوادرها من ذوي الشهادات والخبرات إلى أصحاب العقود الطويلة والمربحة، في حين يصبح حظ القطاعات الأخرى التي تطلب طاقماً أمنياً محدوداً – ولو لمدة طويلة – حظاً عاثراً لاسيما وأن مثل هذه الشركات تعمد إلى إرسال الموظفين الأقل كفاءة للجهات ذات الطلب المحدود، كما أنها لا تسهم في تأهيل هؤلاء الموظفين أو على الأقل تمنحهم المميزات التي من شأنها أن تحقق لهم الاستقرار والأمن الوظيفي، وهو ما يدعو هؤلاء الموظفين إلى التسيب أو الانقطاع عن العمل بصورة مفاجئة في حين – وحديثي هذا من خلال تجربة – وجدت أن بعض الشركات الأمنية التي يشرف عليها ملاكها مباشرة هي أكثر انضباطاً وتحقيقاً لبنود العقد المبرم بيننا، كما أنها حريصة على سمعتها وتحقيق أهداف الجهات التي تتعاقد معها .

ويضيف المطري أن اختبار السلوكيات والتحقق من خلو سجلات الكوادر الوظيفية في الشركات الأمنية من السوابق أمر ضروري يجب أن تحرص عليه تلك الشركات قبل قبول الموظف كما تسعى – من باب الحرص – الجهات المتعاقدة مع الشركات الأمنية على التأكد من هذا الشرط كخطوة أولى قبل التفاوض مع الشركة.

أحمد المطري: الشركات التي يشرف عليها ملاكها هي أكثر الشركات انضباطا وتحقيقاً لبنود العقد المبرم معها

الحقوق والواجبات

فيصل الجهني من جانبه يقول : إن تحقيق الأمن الوظيفي لرجل الأمن في الشركات الأمنية الخاصة يتحقق من خلال تعريف الموظف بحقوقه وواجباته فسلم الرواتب والبدلات والمزايا الوظيفية والإجازات ووضوح سلم الترقيات وتهيئة الدورات التدريبية وتحديد ساعات العمل لاسيما لأرباب الأسر والمؤهلين ممن يصعب عليهم تنقل الورديات بين الصباح والمساء، ناهيك عن الدعم الفني الذي يساعد ويسهل من أداء مهامهم الوظيفية على أكمل وجه إضافة إلى منحهم الصلاحيات حسب تقديرات الأوضاع المحيطة بهم ووفقاً للأنظمة الأمنية المعمول بها.

ويرى الجهني أنه من المناسب أن يدير هذه الشركات رجال أمن متقاعدون أو على أقل تقدير أن تحرص هذه الشركات على الاستئناس بخبرات مثل هؤلاء ولو من باب الاستشارة، كما أن بعض التجارب تدلل على أن المتزوجين من كوادر هذه الشركات هم أكثر انضباطاً في أعمالهم، بل إن الجهات المتعاقدة أصبحت أكثر حرصاً على المؤهلين ومن تجاوزوا سن الخامسة والعشرين لغرض ضبط العمل، وفي المقابل تحرص الجهات والمرافق الكبرى على الشباب صغار السن للمهام الميدانية في حال أجرت لهم الاختبارات الوظيفية للتأكد من مناسبتهم لمثل هذه المهام .

فيصل الجهني : لكي نحقق الهدف من عمل الشركات الأمنية لابد أن نثقف «حارس الأمن» بحقوقه وواجباته

تقييم الشركات العاملة في مجال الحراسات الأمنية

حمدان بن دحام الفياض مدير إدارة السلامة والأمن بإحدى كليات الطب والمستشفيات الجامعية يرى أهمية إعادة النظر في الشركات العاملة في مجال الحراسات الأمنية التي يبلغ عددها نحو ٢٩٦ شركة، بهدف تحسين وضع موظفي الأمن والسلامة العاملين بتلك الشركات، بحيث تستبعد الشركات التي لا تمتلك المقومات المادية أو البشرية، لتنفيذ ما التزمت به من العقود لغرض الحراسة الأمنية للمؤسسات والمنشآت بالقطاع الخاص، أو القطاع الحكومي، وبالتالي تبقى الشركات التي تمتلك الخبرة في مجال الحراسات الأمنية، لما لهذا المجال من أهمية بالغة في توفير الأمن في تلك المؤسسات الخاصة والعامة، مؤكداً أن هذا سيفتح الباب أمام شباب الوطن للالتحاق بهذه الشركات التي تستطيع توفير الرواتب الجيدة والميزات المالية لموظفيها.

ويضيف أن أي ضرر يقع للمؤسسة الحكومية أو الخاصة يمثل خسارة كبيرة للدولة والمجتمع، وطالب بإصدار نظام للحراسات الأمنية ينظم العمل في هذا القطاع المهم، إلى جانب توفير التأمين الطبي للحراس الأمنيين حتى يشعروا بالأمان الوظيفي، وضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور في هذا القطاع الذي يخدم أمن المنشآت والقطاعات المختلفة، وتوفير بيئة جاذبة، وتقديم أجور مجزية لاجتذاب العناصر الجيدة، إضافة إلى دعم قطاع الأمن والسلامة بوصفه قطاعاً مهماً وحساساً ومشاركاً ومكملاً للقطاعات الأمنية، إلى جانب أهميته كقطاع موظف لطالبي العمل من الشباب السعودي، وبخاصة أن دعم هذا القطاع هو مسؤولية الجميع.

وشدد على ضرورة قيام الجهات الرسمية المعنية بالمراجعة الدورية للمنشآت المرخص لها بتقديم خدمة الحراسات الأمنية، والتأكد من التزامها بتقديم الخدمة، وضمان عدم استغلالها للتراخيص لتضليل الجهات المختصة والاستفادة برفع نسبة السعودة المطلوبة منها، بينما تزاول أنشطة أخرى لا علاقة لها بخدمة الحراسات الأمنية المدني.

حمدان الفياض : عدد الشركات في تزايد مطرد ونحن بحاجة إلى غربلة شاملة كي نبقى الأصلح منها

اختيار الأفراد المؤهلين للحراسات والسلامة

وتحدث مدير الإدارة العامة للسلامة والأمن بجامعة الملك سعود الأستاذ خالد بن إبراهيم الوتيد عن كيفية اختيار إدارته لموظفي الأمن والسلامة بالجامعة فيقول : تقوم الإدارة العامة للسلامة والأمن الجامعي بعمل مواصفات ومهام وواجبات لمشروع الحراسات الأمنية والسلامة لعرضها في منافسة عامة عن طريق الإدارة العامة للمشتريات بالجامعة، وبعدها يتم اختيار المتقدم للعمل في مجال الحراسات والسلامة، بعد أن تقوم الإدارة بفحص عروض المؤسسات والشركات المتقدمة.

وعن تجربة جامعة الملك سعود في عملية الدمج بين موظفي الدولة في مجال الحراسات وبين الشركات الأمنية يقول الوتيد : إن التوسع الكبير والحراك الذي شهدته جامعة الملك سعود، وإنشاء وحدات للجامعة خارج المدينة الجامعية أدى إلى التوسع في قطاع الحراسات الأمنية بالجامعة، مما اضطرها إلى الاستعانة بالشركات المتخصصة في مجال الحراسات الأمنية، لتأمين السلامة لبعض مرافق الجامعة. من خلال مقاولين في مجال الحراسات والسلامة لتأمين بعض المواقع في المدينة الجامعية، وعليه – والكلام للوتيد – فإن الإدارة العامة للسلامة والأمن الجامعي حريصة كل الحرص على اختيار أفراد مؤهلين لشغل وظائفها بالشكل المأمول في رجال الحراسات والسلامة وذلك لتحقيق أهدافها المتمثلة بالمحافظة على أمن وسلامة المنشآت الجامعية .

وعن تطوير موظفي وكوادر الأمن الجامعي يقول الوتيد : إننا في الأمن الجامعي نشترط على المقاول تنفيذ دورات مكثفة لأفراد الحراسات

والسلامة قبل استلام موقعهم وأثناء العمل خلال فترات متقاربة ، كما أن الإدارة العامة للسلامة والأمن الجامعي تقوم بتدريب منسوبيها من الجنسين من مراقبي الأمن والسلامة أو من مفتشات النساء وذلك عن طريق جهات متخصصة في التدريب عن طريق إدارة الموارد البشرية بالجامعة أو عن طريق عمادة تطوير المهارات أو التدريب الذاتي بالإدارة.

خالد الوتيد : في الأمن الجامعي نشترط على المقاول إجراء دورات مكثفة للكوادر الأمنية التابعة له

تدريب منسوبي الأمن والسلامة

وأشار إلى أن لدى إدارة الأمن والسلامة بجامعة الملك سعود خطة استراتيجية لتدريب أفراد الحراسات والسلامة وتشغيل غرفة المراقبة والعمليات، حيث تم تدريبهم داخلياً وخارجياً على كيفية التعامل مع مختلف الأحداث الأمنية ومكافحة الحريق، ناهيك عن التعاون مع الجهات حكومية مثل الدفاع المدني والمرور بعقد دورات تدريبية قصيرة المدى متخصصة في مجال العمل، إضافة إلى التعاون مع عمادة تطوير المهارات بالمدينة الجامعية لعقد دورات متخصصة في مجال السلامة – كما ذكرت آنفا – وكذلك التدريب في معاهد متخصصة لتدريب أفراد الأمن والسلامة داخلياً وخارجياً مع إقامة ورش عمل لتطوير أداء الحراسات كلاً في مجال تخصصه.

وعن الاستقرار الوظيفي يرى الأستاذ خالد الوتيد أن الراتب الجيد الذي يفي بمتطلبات الحياة والتأمين الطبي إضافة إلى التأمينات الاجتماعية وانسيابية التدرج الوظيفي إلى جانب التدريب ومنح المكافآت والحوافز، كل هذا يساعد على تحقيق وتوفير الاستقرار الوظيفي لدى كوادر الحراسات الأمنية ويلخص الأستاذ خالد شروط التعيين في الإدارة العامة للسلامة والأمن الجامعي بجامعة الملك سعود بضرورة حصول الموظف

مسوغات التعيين على الحصول على الشهادة المطلوبة، ووجود شهادة الخبرة المناسبة في مجال الأمن والسلامة ، واجتياز الفحص الطبي، مع ضرورة إحضار كفالة حضورية غرامية وإحضار صحيفة خلو من السوابق، ويضيف أن من أهم الصفات الشخصية التي يجب أن تتوفر في موظفي الحراسات الأمنية سلامة الحواس وقوة التنبه والملاحظة وحسن التصرف و الأمانة وإجادة استخدام بعض وسائل الدفاع عن النفس والقدرة على استخدام أجهزة الاتصال.

ويرجع الأستاذ الوتيد ضعف أداء بعض شركات الحراسات الأمنية إلى أسباب منها ضعف الراتب ونظرة المجتمع تجاه رجل الأمن في القطاع الخاص وعدم وجود تدرج وظيفي، وإهمال الحوافز والعلاوات السنوية والمكافآت لاسيما لموظفي الفترة المسائية، وهذا بدوره يساهم بعدم الاستقرار في العمل ويزيد من التسرب الوظيفي.

المصلحة العامة

ويتحدث ناصر البرجس مدير شركة حراسات أمنية عن تجربته العريضة في مجال العمل الأمني في القطاع الخاص فيقول : بدأت عملي كحارس أمن ثم تدرجت في السلم الوظيفي كمدير وحدة ثم مدير عام، وأنا الآن أملك شركة حراسات أمنية تضم العشرات من الموظفين وأشرف – بحمد الله – على عدد من المشاريع الحكومية والخاصة، وقد وجدت من خلال خبرتي في هذا المجال أن عمل الحراسات الأمنية، مكمل لعمل كثير من القطاعات الأمنية الحكومية، ولذلك كان من الأهمية بمكان أن تلتزم هذه الشركات بالمعايير المحددة من قبل الجهات الرسمية، وأن تساهم من خلال إشرافها المباشر على سير أعمال كوادرها في الميدان وخارج الميدان، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة لطرفي العقد ويحقق المصلحة العامة.

ناصر البرجس : على شركات الحراسات الأمنية أن تلتزم بالأنظمة والمعايير المحددة من قبل الجهات الرسمية

تجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الشورى وافق مؤخراً على ملاءمة دراسة مقترح تعديل مشروع نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، الذي قدمه عضو المجلس اللواء محمد أبوساق بموجب المادة الثالثة والعشرين من نظام المجلس.

وختاماً تخلص المجلة من هذا التحقيق إلى جملة من النقاط التي ركز عليها من استطلعت آراءهم هي:

١ – ضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور في هذا القطاع.
٢– سن نظام للبدلات والتعويضات والتأمينات الاجتماعية.
٣– التدرج الوظيفي لمنسوبي الحراسات الأمنية.
٤ – توفير التأمين الطبي للحراس الأمنيين حتى يشعروا بالأمان الوظيفي.
٥ – إنشاء معاهد خاصة بالحراسات الأمنية لإعداد وتأهيل العاملين بهذا القطاع، أسوة برجال الأمن في القطاعات العسكرية.
٦– توفير فرص التدريب في العلاقات العامة وعلاقات العملاء، وإلحاقهم بمحاضرات عن تطوير الذات وكيفية التعامل مع الجمهور.
٧ – دعم وتأهيل رجال الحراسات الأمنية وتثقيفهم بأدوارهم المناطة بهم.

رئيس مجلس الشورى يؤكد لوفد منظمة العمل الدولية حرص المملكة على تطوير أنظمة العمل

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض وفد منظمة العمل الدولية في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ بالوفد مشيراً إلى أن مجلس الشورى يعمل على تطوير أداء الأجهزة الحكومية من خلال دارسة تقارير أدائها السنوية وسن الأنظمة والتشريعات بما يحقق المزيد من التطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم، ومن بين تلك التقارير تقرير وزارة العمل.

وأكد معاليه حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله- على تطوير أنظمة العمل بالمملكة، وفتح المجال أمام شباب الوطن للعمل في القطاع الخاص، وتحقيق العدالة بين العامل وصاحب العمل.

من جانبها أشادت مدير عام إدارة معايير العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية السيدة كليو باترا دميبيا هنري بقرار المجلس بالموافقة على تعديل بعض مواد نظام العمل، وخاصة ما يتعلق بخفض ساعات العمل في القطاع الخاص إلى ٤٠ ساعة أسبوعياً، واعتماد إجازة يومين في الأسبوع.

يشار إلى أن وفد منظمة العمل الدولية يضم كلاً من السيدة / «جيستير كوكز» القاضية بالمحكمة العليا والخبير الخارجي بمنظمة العمل الدولية، والسيدة/ «كليوباترا دمبيا هنري» مدير عام إدارة معايير العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية، والسيدة «شوتا اوتلي» رئيس وحدة المساواة والعمال المهاجرين في إدارة معايير العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية.

آل الشيخ يستقبل وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، معالي وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية «هيو روبرستون» والوفد المرافق له.

وفي مستهل اللقاء رحب معالي رئيس المجلس بالوزير البريطاني والوفد المرافق له، مؤكداً متانة العلاقات الثنائية التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني بغرفتيه مجلسي العموم واللوردات.

وقدم معاليه نبذة عن تاريخ مجلس الشورى في المملكة وآلية عمله ولجانه المتخصصة وعضويته في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولي.

من جانبه أعرب وزير الدولة البريطاني عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى بصفة خاصة، وأشاد بمستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات مؤكداً أهمية تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز العلاقات البرلمانية.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجمل القضايا ذات الاهتمام المشتركة بين البلدين الصديقين إلى جانب العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

حضر اللقاء السفير البريطاني لدى المملكة «جون جينكينز» وأعضاء الوفد المرافق.

من جهة أخرى قام معالي وزير الدولة البريطاني بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى والقاعة الأندلسية وحضر جانبا من جلسة مجلس الشورى التي عقدها.

ويستقبل سفيري خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة بلجيكا والدنمارك

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير خادم الحرمين الشريفين المعين لدى مملكة بلجيكا عبد الرحمن بن سليمان الأحمد، وسفير خادم الحرمين الشريفين المعين لدى مملكة الدنمارك محمد بن إبراهيم العقيل.

وقدم معالي رئيس المجلس التهنئة للسفيرين بالثقة الملكية، متمنياً لهما التوفيق في أداء مهام عملهما، وحملهما تحياته وتقديره لأصحاب المعالي رؤساء برلمانات الدول المعينين فيها، وحثهم على العمل على تعزيز العلاقات الثنائية بين المملكة وكل من بلجيكا والدنمارك، لاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية إلى جانب تعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي في بروكسل.

ويستقبل وزير الشؤون الدينية في سلطنة بروناي

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض معالي وزير الشؤون الدينية في سلطنة بروناي دار السلام الدكتور/ حاج محمد حاج عبد الرحمن والوفد المرافق له في إطار زيارتهم الحالية للمملكة.

وفي مستهل الاستقبال رحب معالي رئيس مجلس الشورى بمعالي وزير الشؤون الدينية ببروناي والوفد المرافق متمنياً لهم طيب الإقامة.

وأكد معاليه عمق العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وسلطنة بروناي دار السلام متمنيًا أن تُسهم هذه الزيارة في تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات ولاسيما على صعيد العلاقات البرلمانية بين البلدين.

من جانبه عبر معالي الدكتور/ حاج محمد حاج عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية، مشيرًا إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى زيادة التعاون بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات التي تهم البلدين وشعبيهما.

ويستقبل سفير جمهورية الفلبين

استقبل معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مكتبه بمقر المجلس في الرياض سفير جمهورية الفلبين لدى المملكة "عز الدين تاجو".

وأعرب السفير الفلبيني خلال اللقاء عن شكر وتقدير بلاده للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود – يحفظه الله – على دعمها ووقوفها إلى جانب الشعب الفلبيني لمواجهة آثار إعصارها يان المدمر الذي ضرب الساحل الشرقي للفلبين مؤخراً، مما خفف من معاناة الشعب الفلبيني لافتًا إلى أن هذا الدعم غير مُستغرب من دولة رائدة في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية، وأثنى على الدور الذي قامت وتقوم به المملكة لإحلال الأمن والاستقرار في جنوب الفلبين.

وتطرق اللقاء إلى بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، وبخاصة في المجال البرلماني بين مجلس الشورى والبرلمان الفلبيني.

د. الجفري يستقبل رئيس المجموعة السعودية البريطانية في البرلمان البريطاني

استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض، النائب دانيال كاوزنسكي رئيس المجموعة السعودية البريطانية في البرلمان البريطاني والوفد المرافق له .

وفي مستهل اللقاء رحب معالي نائب رئيس المجلس بالوفد البريطاني، مؤكداً عمق العلاقات التي تجمع بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في شتى المجالات ولاسيما العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البريطاني .

وقدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى واختصاصاته وآلية عمله ولجانه المتخصصة، وتطرق إلى الدور الذي يمارسه المجلس على صعيد الدبلوماسية البرلمانية ومشاركاته وعضويته في الاتحادات البرلمانية الدولية والقارية.

من جانبه أكد النائب دانيال كاوزنسكي أهمية تعزيز العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة إضافة إلى تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين.

حضر الاستقبال عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية سمو الأمير خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود وسفير بريطانيا لدى المملكة السيد / جون جينكينز .

من جهة أخرى عقدت الصداقة البرلمانية السعودية البريطانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الأمير خالد بن عبدالله بن مشاري آل سعود اجتماعا مع النائب دانيال كاوزنسكي والوفد المرافق له.

وجرى خلال الاجتماع بحث واستعراض أوجه العلاقات الثنائية، وسبل تعزيز التعاون البرلماني المشترك بين البلدين الصديقين وتفعيل دور لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان البريطاني.

لجنة الصداقة البرلمانية الثالثة في مجلس الشورى تلتقي بعدد من السفراء

التقت لجنة الصداقة البرلمانية الثالثة في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور/ عبد الله بن حمود الحربي في مقر مجلس الشورى في الرياض بسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من (إيطاليا، سويسرا، مالطا، البوسنة والهرسك، باكستان، الهند، أفغانستان، بنغلاديش، سريلانكا، نيبال) المعتمدين لدى المملكة.

وتم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى ومجالس وبرلمانات تلك الدول، وتفعيل دور أعمال لجان الصداقة البرلمانية بما يسهم في دعم التعاون والتنسيق المشترك بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات.

حضر اللقاء أعضاء مجلس الشورى أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الثالثة في المجلس.

بعد ذلك شرف الجميع حفل العشاء الذي أقامته لجنة الصداقة البرلمانية في مقر المجلس.

يشار إلى أن مجلس الشورى يرتبط بلجان صداقة مع أكثر من (١٤١) برلمان في مختلف دول العالم، وتهدف لجان الصداقة إلى توثيق روابط التعاون البرلماني بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات، وذلك لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون في المحافل البرلمانية الدولية.

لجنة الصداقة السعودية الأمريكية تجتمع مع وفد الكونغرس الأمريكي

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأمريكية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي اجتماعاً مع وفد أمريكي يضم عدداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي.

ورحب المهندس النقادي بأعضاء الوفد في مجلس الشورى، مثمناً لهم زيارتهم للمملكة العربية السعودية.

وعد هذه الزيارة في إطار الزيارات المتبادلة بين مجلس الشورى والكونجرس الأمريكي لتعزيز العلاقات البرلمانية بين المجلسين ودعم وتطوير العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة نحو آفاق أرحب بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

وأطلعهم على المهام التشريعية والرقابية، التي يضطلع بها مجلس الشورى، والدور الذي تقوم به لجان الصداقة البرلمانية في المجلس مع نظيراتها في البرلمانات بمختلف دول العالم لتطوير التعاون البرلماني بين مجلس الشورى وتلك البرلمانات.

من جانبهم عبر أعضاء وفد الكونجرس الأمريكي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، ولقائهم بأعضاء لجنة الصداقة السعودية الأمريكية بمجلس الشورى، مؤكدين أهمية تعزيز العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة في مختلف المجالات.

ودار خلال الاجتماع حوار بين الجانبين حول العديد من الموضوعات السياسية والاقتصادية الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

مؤشر بيولوجي يرصد المعرضين للإصابة بالاكتئاب

نجح علماء بريطانيون في تحديد مؤشر بيولوجي يسهم في رصد الأشخاص المعرضين للإصابة بالاكتئاب السريري، لاسيما عند المراهقين، حسب دراسة نشرتها دورية «بروسيدنجز أوف ذا ناشونال أكاديميز أوف ساينس».

وذكر العلماء أن المراهقين الذين تظهر عليهم مجموعة من أعراض الاكتئاب بالتزامن مع ارتفاع مستويات هرمون الكورتيزول المسبب للتوتر، يزيد لديهم احتمال الإصابة بالاكتئاب السريري ١٤ مرة مقارنة بمن لا تظهر عليهم هذه الأعراض.

وتؤكد الدراسة أنه يمكن إجراء فحوص على المراهقين مستقبلا لاكتشاف مثل هذا المؤشر، ومن ثم مساعدة المعرضين منهم لأعلى مخاطر الإصابة بالاكتئاب على تحسين استراتيجيات التأقلم و"اللياقة الذهنية" لتنجب الإصابة.

جدير بالذكر أن قرابة ٣٥٠ مليون شخص مصابون بالاكتئاب الذي قد يدمر حياة المرضى في حال وصل إلى أسوأ مستوياته. وقد يؤدي هذا المرض أيضا إلى الانتحار، وهو المسؤول وحده عن مليون حالة وفاة سنويا.

مرض في كالفورنيا يشبه شلل الأطفال.. ولا دواء له

ظهر مرض معد في كاليفورنيا لا دواء له يشبه شلل الأطفال، وأصاب هذا المرض طفلاً صغيرا، وفق ما أفاد به باحثون في جامعة ستانفورد..

وقدم الأستاذة الجامعون خمس حالات من الشلل المباغت لدى أطفال خلال مؤتمر الأكاديمية الأميركية لطب الأعصاب في فيلادلفيا.

وقال طبيب الأعصاب في جامعة ستانفورد كيث فان هارين، المشرف الرئيسي على هذه الدراسة: "مع أنه تم القضاء عملياً على شلل الأطفال في العالم فإن فيروسات أخرى يمكن أن تطال النخاع الشوكي فتصيب بأعراض قريبة من أعراض مرض شلل الأطفال.

وأوضح الباحث: "خلال العقد الأخير أقيم رابط بين أشكال جديدة من الفيروسات المعوية وتسجيل أعراض شبيهة بأعراض شلل الأطفال لدى صغار في آسيا وأستراليا.

وأضاف: "هذه الحالات الخمس الجديدة تظهر إمكانية ظهور أعراض شبيهة بأعراض شلل الأطفال في كاليفورنيا".

وتم القضاء بشكل كبير جداً على مرض شلل الأطفال في العالم بفضل اعتماد لقاح في الخمسينيات، إلا أن المرض لا يزال يضرب في بعض الدول مثل باكستان ونيجيريا وأفغانستان.

وفي كاليفورنيا كان الأطفال الخمسة الذين أصيبوا بالمرض الجديد ملقحين ضد شلل الأطفال، وأتت نتائج هذا المرض الأخير سلبية. وهم كانوا يعانون من الأعراض نفسها، أي ضعف مفاجئ في حركة أحد الأطراف يليه شلل في اليومين التاليين.

وكان ثلاثة منهم يعانون من مرض في الجهاز التنفسي قبل ظهور هذه الأعراض، كما كان اثنان منهم يحملان "الفيروس المعوي ٦٨" وهو فيروس نادر مرتبط بظهور المرض في حين لم يكن الثلاثة الآخرون يحملونه ويواصل الباحثون أعمالهم لمعرفة سبب الشلل.

وختم كيث فان هارين قائلاً: "نحرص على التشديد على أن ظهور هذه الأعراض نادر جداً، لكن الباحثين يظنون أن حالات أخرى ستسجل قريباً، وهم يدعون الأهل إلى الاتصال بالطبيب في أسرع وقت ممكن في حال بدت أعراض شلل على الطفل.

خلايا عصبية وراء الشعور بالنعاس والنوم

تمكن علماء في جامعة «أوكسفورد» البريطانية من معرفة الآلية البيولوجية التي تجعل الإنسان يشعر بالنعاس والنوم، وتحدد ساعة استيقاظه.

وأوضح الفريق الطبي المشرف على الدراسة العلمية أن السر وراء أوقات النوم واليقظة مرتبط بتنظيم عمل الخلايا العصبية التي تقوم بتحفيز الإنسان عندما يكون مستيقظاً لساعات طويلة ومن ثم تحثه على النوم.

ويعكف فريق العلماء حالياً بالعمل على إيجاد طريقة لتشغيل عمل هذه الخلايا، لتمكينها من تطوير علاجات معينة لأمراض مرتبطة بالنوم كالأرق أو النوم لساعات طويلة.

وقال الفريق الطبي - حسب ما أوردت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية - إن هناك آليتان تنظمان أنماط النوم، ترتبط واحدة منها بالساعة البيولوجية التي تضبط أجسام البشر والحيوانات خلال النهار والليل، وأخرى تسمى "ثرومستات» النوم وهي تعمل على متابعة ساعات اليقظة، وتقوم بعمل المفتاح لتنويم الجسم.

يذكر أن العلماء عمدوا إلى أثبات هذه النظرية عن طريق إجراء الدراسة على عينة من ذباب الفاكهة، حيث قاموا بإزالة مفتاح النوم من جهازها العصبي فأصبحت تعاني من الأرق، متوقعين إمكانية إيجاد سبل علاجية لمن يعانون من اضطرابات النوم مستقبلًا.

مستخلصات الأعشاب البحرية لمعالجة الجروح

صنع باحثون نيوزيلنديون ضمادات من العسل ومستخلصات الأعشاب البحرية لمعالجة الجروح.

وقال باحثون في جامعة وايكاتو إن الضمادات يمكن استخدامها لمعالجة تقرحات الأقدام والسيقان والحروق والأجزاء المصابة بالالتهابات في الجسم.

الأسواق إلى نحو ١٢ مليار دولار أميركي بحلول العام ٢٠١٢.

وكان رئيس جامعة وايكاتو بيتر مولان صنع نموذجاً أولياً لهذه الضمادات قبل نحو ست سنوات .

وتمتاز هذه الضمادات المصنوعة من العسل والأعشاب البحرية بأنها جافة وتحتوي على خصائص مضادة للبكتيريا والالتهابات، وهي لا تلتصق بالجلد ولذا من السهولة تغييرها ولا يسبب نزعها أي ألم للمرضى.

وقال مولان "إن هذه الضمادات مفيدة بشكل خاص للمصابين بجروح مزمنة بسبب مرض السكري والذين يعانون من التقرحات في الأقدام والسيقان».

وبحسب ما أضاف مولان "يعني إنه سيكون ممكنا شفاء جروح المصابين بالمرض وعدم الاضطرار إلى عمليات بتر تكون غالباً ضرورية بسبب العجز عن شفاء الجروح».

تأسس في جامعة الملك سعود قبل عامين

نادي المسؤولية الاجتماعية.. سلوك طوعي خيري لتحسين ظروف المجتمع

تأسس نادي المسؤولية الاجتماعية في ١٤٣٣/٣/٢١ هـ، بناء على توجه من إدارة جامعة الملك سعود واهتمامها بالمسؤولية الاجتماعية، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال خلق شراكة بين الجامعة وقطاع الأعمال لخدمة شرائح المجتمع.

نادي المسؤولية الإجتماعية
Social Responsibility Club

الاعمال المنفذة..

قام النادي منذ تأسيسه بالعديد من البرامج والفعالية المميزة ومنها:

(إصدار دليل العمل الخيري)

أصدر نادي المسؤولية الاجتماعية التابع لعمادة شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود دليل العمل الخيري برعاية جمعية الاطفال المعوقين، بتاريخ١٤٣٣/٩/١٧هـ.

ويهدف الدليل الى تسليط الضوء على الجمعيات الخيرية لكي يكون حلقة وصل بين الموسرين ماديا وبين هذه الجمعيات من اجل دعمها واستمرار برامجها.

وتضمن الدليل عددامن الموضوعات المميزة حيث تضمن تقريرا عن الجهود الخيرية لخادم الحرمين الشريفين وخاصة جهوده في رعاية المعوقين وايضا تقريرا عن مايقدمه الامير سلمان لجمعية الاطفال المعوقين وانه مؤسس ميلاد الجمعية والذي يتابع تفاصيل عملها وانجازاتها بالاضافة الى تقارير عن الجهود الخيرية في ارض الحرمين وتقارير عن علاقة العمل الخيري بالمسؤولية الاجتماعية.

كما ضم الدليل ارقام حسابات عدد كبير من الجمعيات الخيرية لاستقبال الدعم الخيري.

وقد قام بجمع المادة التحريرية ومعلومات الجمعيات الخيرية اعضاء نادي المسؤولية الاجتماعية الذين ابدو سعادتهم بهذا العمل.

ويأتي هذا العمل من باب الاهتمام والحراك الاجتماعي الذي تبدية جامعة الملك سعود تجاه المجتمع والمساهمة في دعم الجمعيات الخيرية وايصال رسالتها الى الجميع، وقد تم طباعة وتوزيع ١٠٠ ألف نسخه، وبلغ عدد المستفيدين ١٠٠ ألف شخص.

(مسابقة أجمل ياوطني)

تعتبر مسابقة خاصة بمناسبة اليوم الوطني والتي تحمل اسم((اجمل ... ياوطني)) وهي عبارة عن افضل مقالة وافضل قصيدة وافضل جملة وافضل تغريدة وافضل تصميم تخص اليوم الوطني حيث يتم استقبال المشاركات على موقع الفيس بوك لنادي المسؤولية الاجتماعية وتم تخصيص جوائز مالية وعينية مجزية، نظمت بتاريخ ١٤٣٣/١١/٠٨هـ.

واكد رئيس النادي الاستاذ ابراهيم ناصر المعطش ان المجال مفتوح للجميع من اجل المشاركة في هذه المسابقة ولاتوجد قيود عليها سوى ان تكون المشارك جديدة ومن ابداع وفكر الشخص ولاتكون قد تم نشرها اوطرحها في أي مكان آخر وان يرسل أي مشارك اسمه الثلاثي ورقم تواصل معه وسيتم نشر اسماء الفائزين على موقع الفيس بوك بعد عشرة ايام من اليوم الوطني. من جهة اخرى صرح عميد شؤون الطلاب ان عمادة شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود

حريصة على المشاركة في المناسبات الوطنية والتفاعل معها من اجل ترسيخ حب الوطن لدى الطلاب والطالبات وتقوم العمادة بتوجية الادارات والاندية الطلابية بالتفاعل مع هذا الحدث من خلال برامج يتم رسمها في هذا اليوم ،وهذا واجب علينا لكي نرد ولو جزء بسيط من حب الوطن.

فعاليات اليوم العربي لرعاية المسنين

عُقدت فعالياته في دار الرعاية للمسنين بالرياض التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وتضمّنت الفعاليات كلمة افتتاحية، وأسئلة ثقافية قدمها النجم إبراهيم القصيمي، وفقرة تراثية قدمها الأستاذ يوسف السليس، عبارة عن قصص وقصائد، إضافة إلى فقرة «اكتشف إبداعك»، وهي عبارة عن رسم تشكيلي يرسمه المسنون، وقدمها الدكتور فهد الجبيري. وقد عمّ الفعاليات أجواء فرح وسرور وبهجة، وتم توزيع مجموعة كبيرة من الهدايا، قدمها البنك، كما نُظّم بوفيه مفتوح. حضر الحفل مدير الدار عبدالله الجعد، ومدير خدمة المجتمع في البنك البريطاني «ساب» عبدالله المحرج، الذي أكد أن البنك يهتم بهذه المناسبات، ويوليها اهتماماً كبيراً، مشيراً إلى أن لديهم خطة لتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية، خاصة مع دار المسنين؛ حيث إنهم فئة غالية؛ ويجب إدخال السرور والبهجة على نفوسهم.

زيارات ميدانية وترفيهية لأطفال مرضى السرطان والاحتياجات الخاصة والمسنين

فاعلية اليوم العالمي للصحة النفسية

ندوة طبية داخل جامعة الملك سعود بمناسبة اليوم العالمي للصحة النفسية

حيث القى د.فهد الجبيري محاضرة عن أسباب وعلاج الامراض النفسية بالطرق الحديثة البعيدة عن التقليدية استفاد منها أكثر من ٢٠٠ طالب وطالبة، كما قام النادي بطباعة وتوزيع برشور توعوي بهذا الشأن.

وعبر مدير النادي الطالب نبيل الزهراني إن الاحتفال باليوم العالمي يأتي ضمن مبادرة النادي للاحتفال بجميع الأيام العالمية التي تتوافق مع توجه المجتمع السعودي والتي تساهم في تنمية المجتمع وتوعيته وتثقيفه.

تأهيل الملاعب الترابية بالرياض

برنامج «تأهيل الملاعب الترابية» حيث تستهدف المرحلة الأولى عدد «٢٠» ملعباً ترابياً داخل الحارات حيث يقوم النادي بإعادة تأهيل الملعب من تخطيط ورش وتغيير شبك الحراس، وتركيب الرايات في جوانب الملعب، وتفصيل كراسي متنقلة للجمهور، إضافة إلى تسليم عدد من الكور وأطقم رياضية وعدد من شنط الإسعاف، وبعض اللوازم الأساسية لهذه الملاعب.

حملات دمك مسؤولية

أقيم على مرحلتين في اطار اهتمامه وحرصه الدائم على اقامة الفعاليات التي تسهم في خدمة المجتمع ، نظم نادي المسؤولية الاجتماعيةالتابع لعمادة شئون الطلاب بجامعة الملك سعود،بالتعاون مع بنك الدم بمستشفى الملك خالد الجامعي، وإدارة مجمع حياة مول التجاري ،المرحلة الأولى من برنامج «دمك مسؤولية « بمشاركة الفنان فايز المالكي الذي يهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من أكياس الدم من خلال تبرع المتسوقين في مجمع حياة مول بالدم لصالح بنك الدم بمستشفى الملك خالدالجامعي.

وتم تنظيم المرحلة الثانية من البرنامج بمشاركة الفنان يوسف الجراح ،وقد تفاعل الجمهور مع الحملة بحماس، وتجاوبوا مع شعارها، وأقبلت أعداد كبيرة منهم نحو مركز سحب الدم وأخذ الكمية المتبرع بها، واستطاع النادي أن يجمع عدداً كبيراً من أكياس الدم التي تبرع بها المتسوقون في المول، والتي يستفيد منها المرضى المحتاجون للتبرع.

احتفال اليوم العالمي لمكافحة الفساد

الاحتفال تم بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد باليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يوافق ٩ ديسمبر من كل عام وذلك بجامعة الملك سعود وبتشريف معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد الأستاذ محمد بن عبد الله الشريف وبحضور مدير جامعة الملك سعود د. بدران العمر.

كما أقيم احتفال في سوق حياة مول بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق ٩ ديسمبر وبالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد. وضم الاحتفال عدداً من الفقرات حيث قام طلاب الترحيب بأناشيد وأهازيج تحمل رسائل توعوية لمكافحة الفساد كما تم عمل مسابقة ثقافية تدور حول هيئة مكافحة الفساد ورفض الإسلام لكل ما فيه فساد، كما تم عرض أفلام وثائقية وفواصل تلفزيونية توعوية وكان الاحتفال برعاية البريد الممتاز.

ملتقى المسؤولية الاجتماعية

الملتقى الأول للمسؤولية الاجتماعية والجمعيات الخيرية تحت عنوان «مسؤوليتنا لمجتمعنا » بمقر جمعية الأطفال المعوقين وتنظيم نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود والجمعية.

ولقي الملتقى نجاحا كبيرا وتفاعلا من الحضور حيث أبدوا سعادتهم بعمل ملتقيات تجمع بين المسؤولين في القطاع الخاص والجمعيات الخيرية تطرح أفكارهم وإيجاد حلول للمصاعب التي يواجهونها خاصة وأن تنظيم هذا الملتقى انبثق من جهة لها مكانتها الأكاديمية والتعليمية في المجتمع وهي جامعة الملك سعود ممثلة بنادي المسؤولية الاجتماعية وبشراكة مع جمعية الأطفال المعوقين.

مشاركة في اليوم العالمي للإعاقة

فعالية ترفيهية لليوم العالمي للإعاقة، وذلك بمقر جمعية الأطفال المعوقين بالرياض، بحضور أمين عام الجمعية وعددٍ من أعضاء مجلس الإدارة، وتخلل الحفل عددٌ من الفقرات الترفيهية حيث استطاعت فرقة مفيد رسم الابتسامة على وجه الأطفال من خلال الشخصيات العالمية التي أدت عروضاً ترفيهية بالإضافة إلى فقرة «الخداع البصري».

كما تخلل الحفل مسابقة ثقافية ومنافسات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى فقرة «كن صديقي» والتي شاركت بها مدارس الغد وكانت عبارة عن أحاديث جانبية بين أطفال مدارس الغد والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وقام أطفال مدارس الغد بتقديم بعض الهدايا لأصدقائهم ذوي الاحتياجات.

تنفيذ برامج تثقيفية صحية ومشاركات بالأيام العالمية

زيارة مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض

زار نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض وذلك بمقر المجلس بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض وكان في استقبال الوفد الأستاذ نواف بن إبراهيم الرفدي المقرر التنفيذي للمجلس ، واستمع الحضور إلى بداية فكرة تأسيس مجلس المسؤولية والمناشط والفعاليات التي أقامها خلال الفترة الماضية .

ورأس وفد النادي المشرف عليه الأستاذ إبراهيم بن ناصر المعطش والذي أكد أن من إستراتيجيات النادي مد جسور التعاون مع المجلس لما يُشكّل من ثقل في هذا المجال والاستفادة من خبرات المجلس وتبادل الزيارات بين المسؤولين وإقامة الدورات والورش.

برنامج بيئتنا مسؤوليتنا

برنامج «بيئتنا مسؤوليتنا» اقيم في منتزه سلام بالرياض وشارك في البرنامج أكثر من ٧٠ طفلاً تم تقسيمهم على ٥ فرق نفذت البرنامج بكل جد ونشاط ، وقام الأطفال بتنظيف المنتزه ورفع كميات من النفايات بلغ وزنها ٧٤ كيلوجراماً ، وذلك ضمن رسالة النادي الهادفة إلى تكريس مفهوم المسؤولية الاجتماعية وترسيخ مبادئها لدى الناشئة ومن ثم جعلها ثقافة مجتمعية.

ووجد البرنامج تفاعلاً وتجاوباً كبيراً من الأطفال الذين انخرطوا في حماية البيئة ، كدليل على الثمار الطيبة التي بات يجنيها النادي في بواكير نتائجه من خلال هذا البرنامج وغيرها من البرامج المماثلة التي حرص النادي على تنفيذها في إطار مسؤوليته الاجتماعية.

برنامج ترميم منازل الأسر الفقيرة

شارك طلاب جامعة الملك سعود في برنامج مباني الأسر الفقيرة في العاصمة الرياض ، ويهدف إلى خدمة المجتمع والارتقاء به والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، حيث شارك النادي في برنامج ترميم مباني الأسر الفقيرة بفاعلية، وشكّل أعضاؤه حضوراً لافتاً في هذا البرنامج .

برنامج ترميم و صيانة مساجد الطرق السريعة

وصف البرنامج:

دشن الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السديري وكيل وزارة الشؤون الإسلامية للمساجد والدعوة والإرشاد انطلاقة أعمال برنامج تنظيف وترميم المساجد على الطرق السريعة الذي ينظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود ضمن برامجه التطوعية في خدمة المجتمع لهذ العام وذلك في حضور عميد شؤون الطلاب الدكتور طارق الريس والمشرف على النادي ابراهيم المعطش.

وشارك الدكتور السديري منسوبي النادي في أعمال ترميم وصيانة المسجد على طريق الرياض القصيم والتي شملت أعمال الدهان وفرش المسجد .

برنامج ترميم وصيانة المساجد على الطرقات السريعة يهدف الى صيانة ٥٠ مسجد مع دورات المياه التابعه لها على الطرقات السريعة وتبدأ المرحلة الاولية بعشر مساجد يتم صيانتها وتأهيلها وفرشها خاصة وان أغلب المساجد على الطرقات السريعة تعاني من الاهمال وعدم الاهتمام مما جعل النادي يحمل على عاتقه المساهمه في ترميم وصيانة هذه المساجد من منطلق مسؤوليتنا تجاه ديننا وبسواعد سعودية طلابية تغرس في نفوسهم الاهتمام ببيوت الله تعالى.

اتفاقيات ولقاءات مع جهات حكومية وخاصة دعماً لبرامج «المسؤولية الاجتماعية»

فعالية اليوم العالمي للتوحد

وصف البرنامج:

نفذ ت الفعالية بالتعاون مع جمعية اسر التوحد من خلال برنامج اقيم في مركز غرناطه مول وشارك النادي في ادارة التنظيم وبعض الفقرات.

فعالية اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

وصف البرنامج:

نفذت بالتعاون مع إدارة العامة للمخدرات في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات حيث شارك بمعرض واحتفال لمدة ثلاثة أيام متتالية في أسواق حياة مول.

وتخلل الاحتفال مشاركات للتعريف بأضرار المخدرات وتهدف المشاركة إلى التوعية بنهاية بالمخدرات وما تسبب من مآسي على الفرد والمجتمع والأسرة وتخلل الاحتفال مشاركات ترفيهية وندوات ومعرض خاص بهذا الموضوع.

وشارك من الإدارة العامة للمخدرات الأستاذ عبد الإله الشريف مساعد مدير عام مكافحة المخدرات والمقدم فهد الدهمش حيث كان لهم دور كبير في أن يخرج الاحتفال بهذا المستوى العالي حيث استطاع جذب زوار المول والتفاعل مع تفاصيل البرنامج المقدم.

سلامتك تسعدنا

((سلامتك تسعدنا)) حيث يهدف البرنامج لزيارة بعض المرضى في المستشفيات وخاصة الاطفال و ادخال السعادة في قلوبهم ورسم الابتسامة على شفاههم من خلال السؤال عن حالتهم والتواصل معهم وتوزيع الهدايا عليهم وقام اعضاء النادي بزيارة للمرضى من الاطفال في مستشفى الملك خالد الجامعي وخاصة قسم الاورام.

واكد مدير النادي نبيل صالح الزهراني ان البرنامج سيشمل عدد من المستشفيات في الرياض حسب الخطة المرسومة للبرنامج ويبلغ عدد المستشفيات التي ستستفيد من هذا البرنامج ١٢ مستشفى واضاف ان النادي من مسؤوليته تجاه مجتمعة هم فئة المرضى خاصة الامراض المزمنة ومساعدتهم على الشفاء بإذن الله من خلال ادخال الفرح عليهم بأي وسيلة.

من جهة اخرى اكد مسؤول برنامج ((سلامتك تسعدنا)) عبدالاله الشهراني ان الزيارة آتت اهدافها حيث استطعنا رسم الابتسامة على شفاه الاطفال المنومين وقدم الشهراني شكره للقائمين على على مستشفى الملك خالد الجامعي على تعاونهم وتسهيل تنفيذ البرنامج.

مشاركة النادي في احتفالية ذكرى البيعة

وصف البرنامج:

أقيمت هذه الاحتفالية بالتعاون مع جمعية الأطفال المعاقين مؤخراً أكبر لوحة رسائل حب موجهه للملك عبدالله بلغ عددها ما يقارب ٢٣٠٠ رسالة بدأها عميد شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود الدكتور طارق الريس وذلك بمناسبة ذكرى البيعة السابعة للملك عبدالله. وكان نادي المسؤولية الاجتماعية وجمعية الأطفال المعوقين قد أقاما احتفالاً بمناسبة الذكرى السابعة لبيعة الملك في أسواق غرناطة مول ورعاية مركز عطاء .

وشارك في المناسبة الفنان مشعل المطيري ومدير العلاقات بجمعية الأطفال المعوقين خالد الفهيد وبقيادة فرقة مفيد.

وشهد الاحتفال تفاعلاً كبيراً من قبل الجمهور وتم توزيع أكثر من ألف علم وألف صورة للملك عبدالله، واشتمل البرنامج على مسابقات وأناشيد وقصائد وطنية وتم توزيع جوائز وهدايا على الحضور.

اليوم العربي لليتيم

وصف البرنامج:

نفذ يوم مفتوح لأبناء دار الرعاية الاجتماعية للبنين بالرياض في إحدى الاستراحات بالرياض بمناسبة اليوم العربي لليتيم حيث شمل مسابقة ثقافية وبرنامج رياضيا عبارة عن بطولة «ساب» الرياضية وتم توزيع الهدايا والجوائز على جميع أبناء الدار وفي نهاية البرنامج تناول الجميع طعام العشاء.

الطلاب يصوتون لاختيار رئيس للنادي

يتم انتخاب مدير النادي من خلال تجمع أكثر من ٣٠ طالب يصوتون لإجتياز المدير الذي يجيب أن يكون طالباً , كما أن مشرف النادي لابد أن يوافق على إجتياز هذا المدير ولابد أن يحمل مواصفات معينه يتحلى بها , ومشرف النادي يجب أن يكون أحد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أو أحد العاملين في الجامعة لا يقل عن « مدير إدارة » .

في حال تم انتخاب أكثر من مدير للنادي يتم عمل تصويت مرة أخرى ويتم احتساب اعداد المصوتين وفي حال تعادل الأصوات يقوم مشرف النادي بإجتيار الطالب الأفضل من حيث المواصفات والإمكانيات .

لقاء نادي المسؤولية بوزير المياه

وصف البرنامج:

رحب وزير المياه والكهرباء المهندس عبدالله بن عبدالرحمن الحصين بالتعاون والتنسيق مع النادي في إطلاق برامج توعوية مشتركة تهدف الى خدمة الوطن والمواطن.جاء ذلك خلال لقاء معاليه في مكتبه بمقر الوزارة بمشرف نادي المسؤولية الاجتماعية إبراهيم المعطش وعدد من الطلاب من منسوبي النادي. واستمع الوزير الحصين من المشرف على النادي لفكرة تعريفية عن النادي وأنشطته المختلفة خلال الفترة الماضية كما شاهد معاليه عرضًا مرئيا عن النادي. وفي ختام اللقاء قدم المعطش درعاً تكريميًا للوزير الحصين مثمناً حرص معاليه في التعاون مع أنشطة وبرامج النادي.

دورة «ثقافة المسؤولية الاجتماعية»

عدد من الدورات الخاصة بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث أقام النادي بالتعاون مع إسكان الطلاب دورة حملت اسم «ثقافة المسؤولية الاجتماعية» كيف تكون عنصراً فاعلاً في مجتمعك وذلك في مسرح إسكان الطلاب بالجامعة قدمها الإعلامي ومدرب تطوير الذات الأستاذ فهد الفهيد والإعلامي مستشار التسويق سعد الحمودي وقد شارك في الدورة أكثر من ٥٠٠ طالب تم تزويدهم بمهارات ثقافة المسؤولية الاجتماعية وأساسياتها وكيفية المساهمة بأعمال تهدف إلى تنمية المجتمع والإرتقاء به.

اليوم العالمي لسرطان الأطفال

وصف البرنامج:

اقيمت فعاليات في مدينة الملك فهد بحضور الفنان فايز المالكي شملت زيارة الأطفال المصابين وتوزيع الهدايا والجوائز على الأطفال واهلهم .

فعالية اليوم العالمي لمتلازمة داون

وصف البرنامج:

يوماً مفتوحاً لأطفال متلازمة داون، الذين تمت استضافتهم من جمعية صوت ومدارس الأوائل لمتلازمة داون، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمتلازمة داون.

وقد شارك طلاب النادي في اليوم المفتوح وقدموا الهدايا للأطفال، كما نظمن بعض الفعاليات من مسابقات ثقافية وترفيهية وتوزيع الوجبات الغذائية لهم.

وشمل البرنامج فرقة مسرحية وترفيهية وتوزيع الهدايا والجوائز والوقت المفتوح وتوزيع بطاقات شحن ألعاب لمركز عبقرينو الذي استضاف المناسبة وبعدها وجبة الأكل للأطفال.

كما أن هذا الاحتفال يأتي ضمن خطط النادي وإيصال أهدافه ورسالته.

برنامج صحة جسمك في سكّر دمك

أقيمة هذه الفعالية بالتعاون مع نادي التمريض وإدارة مجمع صحارى مول، فعالية بمناسبة اليوم العالمي لمرض السكري، تحت مسمّى «صحة جسمك في سكّر دمك»، أشرفت عليها الجمعية السعودية الخيرية لمرضى السكري.، وشملت الفعالية قسماً تثقيفياً اهتم بالمنشورات التثقيفية والتوعوية الصحية عن مرض السكر وعيادة لقياس السكر للجمهور وقد لاقت استحسان وتفاعل الجمهور ، وتأتي هذه الفعالية كامتداد لسلسلة من الفعاليات التي أجراها كل من نادي المسؤولية ونادي التمريض التابعين لعمادة شؤون الطلاب.

تدشين مشروع منشأة صديقة للمعاق

دشن نادي المسؤولية الاجتماعية وقسم التربية الخاصة بجامعة الملك سعود مشروع «منشأة صديقة المعاق»، والذي يهدف إلى تقديم دراسات مجانية هندسية لعدد ٥٠٠ منشأه من القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل تحويلها من منشأه عادية إلى منشأه صديقة للمعاق ومهيئه لاستقبال المعاقين، حضر حفل التدشين الأستاذ إبراهيم المجلي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد ود. طارق الريس عميد كلية التربية والدكتور سعود السهلي أمين عام الغرفة التجارية المكلف والأستاذ عبدالله المقيرن نائب رئيس مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض والأستاذ عبدالله الهويمل وكيل وزارة الشؤون الإسلامية للشؤون الإدارية والفنية والأستاذ بندر الحكير نائب المدير التنفيذي في مجموعة الحكير والأستاذ خالد الفهيد مدير العلاقات العامة بجمعية الأطفال المعوقين والأستاذ سعد العزاز من وزارة المياه والكهرباء.

«تفطير الصائم في رمضان»

نادي المسؤولية الاجتماعية يوزع ١٠٠ ألف وجبة في رمضان

نظم نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود حزمة من الأعمال في رمضان بدأها بإصدار أضخم دليل للعمل الخيري في سنته الرابعة، حيث سلط الضوء على أعمال الجمعيات الخيرية واحتياجاتها وأرقام حساباتها ومشاريعها وبرامجها وتسليط الضوء على شخصية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رائداً للعمل الخيري، وتم طباعة ١٠٠ ألف نسخه وتوزيعها على الشركات والمؤسسات والمقتدرين مادياً.

كما نفذ النادي برنامج تفطير الصائم بالتعاون مع جمعية الأطفال المعوقين ووزع أكثر من مئة ألف وجبة، إضافة إلى إقامة سحور خيري عاد ريعه لعدد من ذوي الاحتياجات الخاصة لأداء العمرة.

«دليل العمل الخيري في نسخته الرابعة»

أصدر نادي المسؤولية الاجتماعية التابع لعمادة شؤون الطلاب بجامعة الملك سعود دليل العمل الخيري برعاية جمعية الاطفال المعوقين.

ويهدف الدليل الى تسليط الضوء على الجمعيات الخيرية لكي يكون حلقة وصل بين الموسرين ماديا وبين هذه الجمعيات من اجل دعمها واستمرار برامجها.

وتضمن الدليل عددامن الموضوعات المميزة حيث تضمن تقريرا عن الجهود الخيرية لخادم الحرمين الشريفين وخاصة جهوده في رعاية المعوقين وايضا تقريرا عن مايقدمه الامير سلمان لجمعية الاطفال المعوقين وانه مؤسس ميلاد الجمعية والذي يتابع تفاصيل عملها وانجازاتها بالاضافة الى تقارير عن الجهود الخيرية في ارض الحرمين وتقارير عن علاقة العمل الخيري بالمسؤولية الاجتماعية.

كما ضم الدليل ارقام حسابات عدد كبير من الجمعيات الخيرية لاستقبال الدعم الخيري.

وقد قام بجمع المادة التحريرية ومعلومات الجمعيات الخيرية اعضاء نادي المسؤولية الاجتماعية الذين ابدو سعادتهم بهذا العمل.

ويأتي هذا العمل من باب الاهتمام والحراك الاجتماعي الذي تبدية جامعة الملك سعود تجاه المجتمع والمساهمة في دعم الجمعيات الخيرية وايصال رسالتها الى الجميع.

«براعم نادي المسؤولية يزورون أطفال السرطان»

براعم نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود قاموا بزيارة للأطفال المصابين بالسرطان في مستشفى الملك فيصل التخصصي لتهنئتهم بمناسبة عيد الفطر المبارك وتقديم الهدايا لهم.

وقال المشرف على براعم نادي المسؤولية الاجتماعية مهيب الشيخ إن براعم نادي المسؤولية الاجتماعية يقدمون أعمالاً يستهدفون فيها الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الهدايا لهم ومشاركتهم في مناسباتهم وتفعيل الزيارات لهم، وذلك بهدف دمجهم في المجتمع وتخفيف معاناتهم وإيصال إحساسهم وتنمية حس المسؤولية الاجتماعية فيهم.

وأضاف الشيخ إن براعم نادي المسؤولية سيقدمون عددا من الأعمال من خلال جدول تم إعداده لهم يتم المشاركة في الأيام العالمية والمناسبات الخاصة للأطفال.

مشاركة الطلاب في أمريكا فرحة العيد

شارك نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود، الطلاب المبتعثين في الولايات المتحدة الأمريكية فرحة الاحتفال بعيد الفطر المبارك، حيث قام النادي بالالتقاء مع عدد من المبتعثين وتهنئتهم بعيد الفطر وقدم لهم الهدايا التذكارية وقسائم مشتريات يستطيع المبتعث وعائلته الاستفادة منها، بعد ذلك شارك النادي في تنظيم حفل المعايدة المعد من قبل النادي السعودي في مدينة يوجين الأمريكية، حيث حضر الحفل ما يزيد على ٥٠٠ مبتعث ومبتعثة وعدد من المشرفين وأساتذة الجامعة وقدم النادي عدد من الهدايا العينيه والتذكارية للطلاب المبتعثين وعائلاتهم وأبنائهم، وقد أشاد الحضور بما قدمه النادي، وعبروا عن سعادتهم بمشاركة النادي لهم فرحة الاحتفال بعيد الفطر المبارك.

«ندوة مسؤولية الإعلام الأمنية تجاه الوطن والمواطن»

نظم نادي المسؤولية الاجتماعية في جامعة الملك سعود ندوة إعلامية بعنوان «مسؤولية الإعلام الأمنية تجاه الوطن والمواطن»، شارك فيها معالي رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون عبدالرحمن الهزاع، والمتحدث الرسمي بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي، والكاتب والمستشار الإعلامي إدريس الدريس، وأدراها بطل اقتدار الإعلامي صلاح الغيدان وذلك بمقر الجامعة الرئيسي بحضور وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية والتعليمية د.عبدالله السلمان وعدد من رجالات الإعلام والمتحدثين الرسميين في عدد من القطاعات.

وتحدث الهزاع عن محاور شملت: تقييم أدوات الإعلام الحالية نظمها نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود والمستقبلية، الإعلام الجديد، ومحور المحتوى الإعلامي وتعزيز المسؤولية الأمنية.

«توقيع اتفاقية مع وزير الخدمة المدنية لمنشأة صديقة للمعاق»

وقع وزير الخدمة المدنية د. عبدالرحمن بن عبدالله البراك اتفاقية تطبيق مشروع منشأة صديقة للمعاق مع نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود والذي مثله د. طارق بن صالح الريس عميد كلية التربية وصاحب الفكرة وشريك التطبيق.

«توقيع اتفاقية برنامج منشأة صديقة للمعاق مع وزير الإعلام»

استقبل وزير الثقافة والإعلام د. عبدالعزيز محيي الدين خوجة في مكتبه وفد نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود وذلك لتطبيق برنامج « لمنشأة صديقة للمعاق» في منشآت وزارة الثقافه والإعلام.. حيث استمع الوزير إلى شرح مفصل لفكرة البرنامج وأهدافه وطريقة تنفيذه. وقد رأس الوفد مؤسس ورئيس نادي المسؤولية الاجتماعية الأستاذ إبراهيم المعطش كما قدم الأستاذ محمد المنيع من مكتب الاستشارات المسؤول عن تطبيق البرنامج شرحاً وافياً عن آلية تطبيق البرنامج وكيفية مساعدته لذوي الإعاقة وتسهيل أداء مهمتهم بكل يسر وسهولة في المنشأة. من جهة أخرى قدم معالي وزير الثقافة شكره إلى القائمين على البرنامج وشكر جامعة الملك سعود على هذه الفكرة الرائدة في المجال الإنساني.. كما قدم شكره لبنك ساب؛ وفي نهاية الزيارة تسلم الوزير درعاً تكريمياً بهذه المناسبة.

د. الحازمي يشارك في مؤتمر ومعرض صحة العرب

شارك عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة بالمجلس الدكتور محسن بن علي الحازمي في أعمال مؤتمر ومعرض الصحة العربي ٢٠١٤م الذي عقد في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة من ٢٦ – ٢٩ / ٣ / ١٤٣٥ هـ.

وشارك في المؤتمر الذي دام أربعة أيام عدد كبير من الأطباء وأخصائيي الرعاية الصحية، فيما شارك في المعرض عدد من الشركات الطبية من مختلف دول المنطقة والعالم.

د. سلوى الهزاع متحدث رئيسي في المؤتمر الدولي لطب العيون

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة سلوى بنت عبدالله الهزاع كمتحدث رئيسي في أعمال المؤتمر الدولي الأول لطب العيون الذي عقد في مملكة البحرين الشقيقة خلال المدة من ١٦ – ١٩ / ٣ / ١٤٣٥هـ، وتناولت في ورقتها الأمراض الوراثية في المملكة العربية السعودية.

كما رأست إحدى جلسات المؤتمر الخاصة بالأمراض الشبكية.

وهدف المؤتمر الذي شارك في نحو ٣٧ متحدثاً من مختلف دول العالم إلى مناقشة أنجح طرق تشخيص وعلاج أمراض العيون، و طرح أبرز وأحدث تقنيات جراحات المياه البيضاء، وعمليات القرنيات المخروطية، وتصحيح النظر.

طالبات جامعة الفيصل يزرن مجلس الشورى

زار عدد من طالبات جامعة الفيصل بمدينة الرياض برئاسة العميد المساعد للقبول والتسجيل الدكتورة هند السديري وبحضور الأستاذة لنا الصالح مديرة مكتب التطوير والأميرة الجوهرة بنت فيصل آل سعود مديره إدارة علاقات الخريجين و التوظيف مجلس الشورى وحضرن جانباً من الجلسة الأسبوعية لمجلس الشورى، كما تجولن في أروقة المجلس وقاعاته المختلفة من بينها القاعة الكبرى والقاعة الأندلسية. كما استمعن إلى شرح من قبل موظفات العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العامة للقسم النسائي عن مسيرة مجلس الشورى الشورى في المملكة و آليات عمل المجلس ولجانه المتخصصة وأجبن على استفسارات الطالبات .

وفي ختام الجولة أعربت الطالبات عن سعادتهن بهذه الزيارة التي تعرفن خلالها عن قرب على عمل مجلس الشورى كما عبرن عن شكرهن لحسن الحفاوة والاستقبال التي وجدنها أثناء الزيارة.

د. السلمي يشارك في متابعة الاستفتاء على دستور مصر

شارك عضو مجلس الشورى الدكتور مشعل بن فهم السلمي ضمن وفد البرلمان العربي في متابعة الاستفتاء على الدستور الجديد لجمهورية مصر العربية الذي أجري يومي ١٣ و ١٤ / ٣ / ١٤٣٥ هـ.

د حياة سندي تشارك في اجتماع الهيئة الاستشارية لأمين عام الأمم المتحدة

شاركت عضو مجلس الشورى الدكتورة حياة بنت سليمان سندي في الاجتماع الافتتاحي للهيئة العلمية الإستشارية التابعة للأمين العام للأمم المتحدة الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين يومي ٢٩ و ٣٠ / ٣ / ١٤٣٥ هـ.

عدد من أعضاء مجلس الشورى يزورون مناطق المملكة للالتقاء بمسؤوليها

يقوم عدد من أعضاء مجلس الشورى بتنفيذ زيارات تستهدف عدد من مناطق المملكة للالتقاء بالمسؤولين فيها وأعضاء مجالس تلك المناطق، حيث يُجري حاليًا التنسيق مع مجالس مناطق عسير والقصيم لزيارتها، كما يجري التنسيق مع مجالس منطقة الرياض والمدينة المنورة لاستضافتهم في مجلس الشورى.

وتأتي هذه الزيارات المتبادلة في إطار التعاون والتنسيق بين مجلس الشورى ومجالس المناطق في المملكة، تحقيقاً للأمر السامي القاضي بالموافقة على أن يتم التعاون بين مجلس الشورى ومجالس المناطق من خلال برنامج زيارة يتم الاتفاق عليه بين مجلس الشورى ووزارة الداخلية لتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وداخل المنطقة الواحدة.

كما تأتي هذه الزيارات في إطار حرص مجلس الشورى على التواصل مع مجالس المناطق لتعزيز العمل التكاملي بين الشورى ومجالس تلك المناطق لخدمة المواطن، حيث تم في هذا الإطار إنشاء إدارة جديدة في مجلس الشورى تعنى بالتنسيق مع مجالس المناطق وترتبط بالأمين العام لمجلس الشورى.

وكان عدد من أعضاء مجلس الشورى برئاسة عضو مجلس الشورى الدكتور/ عبد الله بن حمود الحربي قد قاموا بزيارة إلى المنطقة الشرقية مؤخراً حيث التقوا بصاحب السمو الملكي الأمير/ سعود بن نايف بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية، واستمع أعضاء الوفد إلى رؤية سموه حول التنمية في المنطقة ومنها المشروعات والبرامج التنموية التي يتطلع سموه إلى تنفيذها في المنطقة، بالإضافة إلى متابعته المستمرة للمشاريع التنموية الجاري تنفيذها وإطلاعه على الميزانية السنوية والمبالغ المخصصة للمشاريع في المنطقة في المجالات التعليمية والصحية والخدمات البلدية وغيرها من الخدمات، حيث تحققت هذه السنة قفزه في اعتمادات القطاع الصحي في المنطقة وارتفعت من مليارين في العام الماضي إلى خمسه مليارات وستمائة مليون ريال في هذا العام، وشكر سموه أعضاء مجلس الشورى عل هذه الزيارة، وتمنى للوفد التوفيق في مهمته لخدمة التنمية ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعيه الحياة عبر متابعه وتنفيذ المشاريع التنموية.

كما حضر وفد الشورى اجتماع مجلس المنطقة، واطلع على الإنجازات والخدمات من برامج ومشروعات تنموية واستمع إلى مداخلات أعضاء مجلس المنطقة، وتم التطرق إلى الكثير مما يَهُم المواطن على مستوى الخدمات والمشروعات التي أكدت عليها القيادة الرشيدة. ومن أهم المشروعات والبرامج التي تم تناولها (مجالات الإدارة والتشغيل والصيانة وتنمية القوى العاملة والحماية من السيول والطرق البلدية والحدائق والمتنزهات والأسواق والمباني وصحة البيئة).

وفد من الإدارة العامة للقسم النسائي بمجلس الشورى يزور جامعة الفيصل

من جانب آخر قام وفد من الإدارة العامة للقسم النسائي بمجلس الشورى برئاسة مديرة القسم الأستاذة رشا الشبيلي بزيارة لجامعة الفيصل تلبية للدعوة الموجهة من صاحبة السمو الملكي الأميرة الدكتورة مها بنت مشاري بن عبدالعزيز الرئيس التنفيذي للشؤون الخارجية بالجامعة.

واطلع الوفد النسائي الذي ضم عدداً من موظفات العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العامة للقسم النسائي على أنشطة الجامعة وبرامجها التعليمية، وأقسامها المختلفة، كما تم خلال الزيارة بحث سبل مجالات التعاون بين الإدارة العامة للقسم النسائي في مجلس الشورى والأقسام النسائية في جامعة الفيصل.

مديرة إدارة الدراسات والبحوث في مركز الملك عبدالله للحوار العالمي تزور مجلس الشورى

قامت مديرة إدارة الدراسات والبحوث في مركز الملك عبدالله العالمي للحوار العالمي بين أتباع الأديان والثقافات ومقره فيينا الدكتورة هيلين ويسنر بزيارة لمجلس الشورى، وذلك في إطار زيارتها التي قامت بها للمملكة مؤخراً بدعوة من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

وقامت الضيفة بجولة في ردهات المجلس وقاعاته المختلفة. واستمعت الى شرح من موظفات العلاقات العامة والإعلام في الإدارة النسائية، عن مسيرة مجلس الشورى في المملكة وآلية عمله ودوره في مناقشة تقارير أداء الأجهزة الحكومية ومشاريع الأنظمة واللوائح والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ٠

وفي ختام الزيارة اعربت الدكتورة هيلين ويستر عن سعادتها بزيارة مجلس الشورى، ونوهت بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – بتعيين (٣٠) امرأة عضوا في مجلس الشورى، وعدته خطوة مهمة نحو توسيع المشاركة الوطنية في صنع القرار الوطني.

مجلس النواب البحريني يدين قرار البرلمان الأوروبي بشأن الأوضاع الحقوقية في مملكة البحرين

أعرب مجلس النواب البحريني عن أسفه واستغرابه لما جاء في قرار البرلمان الأوروبي، بشأن الأوضاع الحقوقية في مملكة البحرين، وعده تدخلاً في الشأن الداخلي لمملكة البحرين، ومحاولة للنيل من هيبة القضاء واستقلاله. وأوضح المجلس أن ما جاء في القرار يعد تدخلاً مرفوضاً في أعمال القضاء البحريني واختصاصاته، كما أنه مخالفة واضحة لما أكدته المواثيق والأعراف الدولية، مؤكداً أن مملكة البحرين تحترم جميع التزاماتها وتعهداتها الدولية، وقد بادرت بإصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تحفظ حقوق الإنسان وتتفق مع المعايير الدولية، إلى جانب تنفيذ أغلب توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما يتوافق مع مبادئ باريس. وشدد المجلس على حرص السلطة التشريعية بمملكة البحرين على استمرار العلاقات المشتركة والتواصل الفاعل مع البرلمانات الدولية والأوروبية، بما لا يمس سيادة واستقلال القرار الوطني والمصالح العليا للبلاد.

البرلمان العربي : تونس مثال يحتذى في تغليب المصلحة الوطنية

دعا رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة التونسية الجديدة لتحقيق تطلعات الشعب التونسي في بناء دولته القوية في جو من التآلف واللحمة.

وثمن الجروان في بيان له الجهود المضنية والمخلصة التي بذلها المجلس التأسيسي التونسي برئاسة مصطفى بن جعفر في إنجاز الدستور التونسي الجديد والوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من التوافقية في تونس الجديدة لنقلها إلى بر الأمان.

وأكد أن التوقيع على الدستور التونسي الجديد يجدد الثقة في مسيرة الشعب التونسي التي ضربت مثالاً يحتذى به في التسيير الحضاري للاختلاف بتغليب المصلحة الوطنية والتوقيع على دستور توافقي يحقق طموحات الشعب التونسي.

وقال الجروان : " لقد رسمت تونس لشعوب العالم كافة كيفية الانتقال إلى نظام جديد في جو من التآلف والتعاضد ونبذ الفئوية والحزبية الضيقة خدمة لمصلحة الوطن ".

توجه برلماني للموافقة على التمديد للقوات الألمانية في أفغانستان

قررت لجنتا الشؤون السياسية الخارجية والدفاعية بالبرلمان الألماني الموافقة مبدئيا على قرار الحكومة التمديد لفرقها العسكرية بأفغانستان حتى نهاية عام ٢٠١٤ الحالي، والبدء بخفض عدد عناصر هذه الفرقة من ٤٤٠٠ إلى حوالي ٣٠٠٠ جندي، ووضع حوالي ٥٧٩ مليون و ٣٠٠ ألف يورو في ريعه، فترة التجديد أوائل شهر مارس.

وأرجح رئيس اللجان نوربرت روتجرز هذه الموافقة لدعم الحكومة الأفغانية استمرار تدريب خبراء الجيش الألماني لعناصر أفغانية في الجيش والشرطة، إضافة إلى دعم استتباب الأمن بتلك الدولة حتى يستطيع الأفغان المقدرة على استلام أمن البلاد.

البرلمان الأوروبي يناشد العالم إنقاذ السوريين المحاصرين

طالب البرلمان الأوروبي بتخفيف معاناة الملايين من السوريين الذين لا يستطيعون الحصول على السلع و الخدمات الأساسية، ودعا الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي إلى الاهتمام بمعاناة السوريين، واعتبار ذلك الأولوية القصوى بالنسبة لهما.

كما طالب البرلمان الأوروبي باتخاذ إجراءات منسقة على المستوى الأوروبي لتأمين الإفراج عن جميع السجناء السياسيين والعاملين في المجالين الطبي والإنساني والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان في سوريا فورا ودون شروط.

ودعا البرلمان الأوروبي في قرار صوت عليه في بروكسل إلى مواصلة محادثات مؤتمر (جنيف ٢) بشأن سوريا لتحقيق حل سياسي وديمقراطي للصراع، ويعد لمرحلة الانتقال إلى الحرية والديمقراطية.

وقال البرلمان: إن عملية سياسية شاملة بقيادة السوريين وبدعم من المجتمع الدولي هي الوحيدة الكفيلة لإرساء حل دائم.

وأضاف : إنه "يجب على السلطات السورية الالتزام بالجدول الزمني لتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية"، مؤكدًا أن عملية التدمير يجب أن تكون آمنة بيئي.

البرلمان الأوكراني يقرر العودة لدستور ٢٠٠٤ الذي يحد من صلاحيات الرئيس لصالح البرلمان

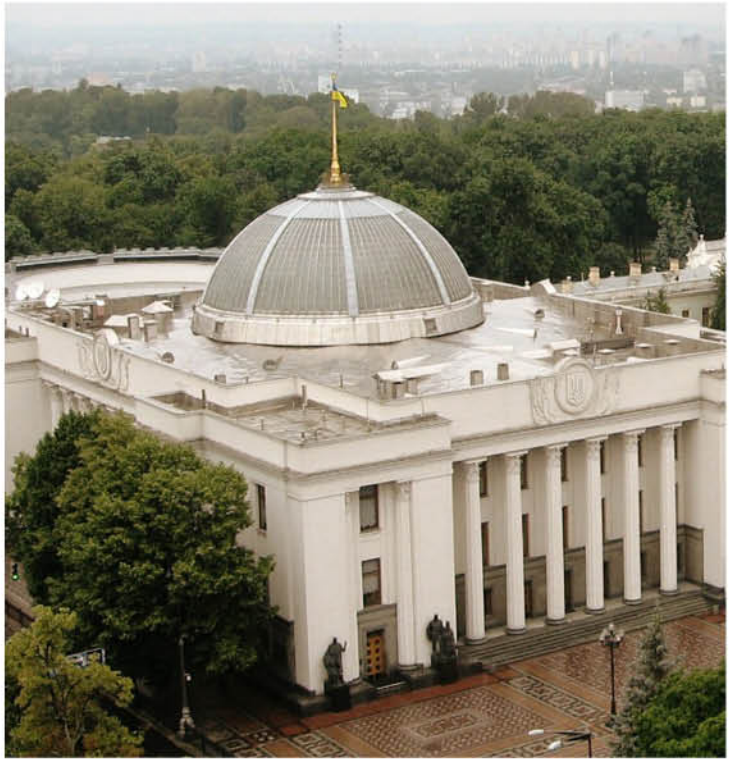

انتخب أعضاء البرلمان الأوكراني الكسندر تورتشينوف الحليف للمعارضة ليشغل منصب رئيس البرلمان خلفًا لفولوديمير ريباك بعد تقديم الأخير استقالته على خلفية الأوضاع السياسية في أوكرانيا.

وحصل تورتشينوف على ٢٨٨ صوتًا من أصوات أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٤٥٠ عضوًا.

يذكر أن تورتشينوف عضو كبير في حزب "كل الأوكرانيين" الذي تتزعمه المعارضة ليوليا تيموشينكو رئيسة الوزراء الأوكرانية السابقة .

كما قرّر البرلمان الأوكراني العودة إلى العمل بدستور عام ٢٠٠٤ م، والإفراج عن زعيمة المعارضة المعتقلة يوليا تيموشينكو، في حين عيّن النائب أرسين إفاكوف وزيرًا للداخلية بالوكالة.

وذكرت وكالة أنباء "يونيان" الأوكرانية أن البرلمان قرّر بغالبية ٣٢٥ صوتًا من أصل ٣٣١ تنفيذ مشروع قانون إعادة العمل بدستور العام ٢٠٠٤ م الذي يحد من صلاحيات الرئيس لصالح البرلمان، من دون مصادقة الرئيس يانوكوفيتش عليه.

وقرّر البرلمان بغالبية ٣٢٢ صوتاً من أصل ٣٣١ "تنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بتحرير يوليا تيموشينكو.

كما عيّن البرلمان أرسين أفاكوف وزيرًا للداخلية بالوكالة، بعد حصوله على ٢٧٥ صوتاً من أصل ٣٢٤.

الدين وإعادة النظر

عدد القرار (١٥) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (١٧١٧) بتاريخ ٩ محرم عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على أمر صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوكلاء الأفخم رقم (٢٨٩) بتاريخ ١٤ محرم عام١٣٥٢هـ، الصادرة على المعاملة المرفقة والمتضمنة الموافقة على قرار المجلس رقم (٤) بتاريخ ٨ محرم عام١٣٥٢هـ، بصدد الديون العمومية بين الأفراد ودين إسماعيل يونس، وطلب إجراء اللازم نحو إتمام هذا الموضوع بصورة عاجلة.

وبعد البحث والمناقشة فيما ذُكر تقرر:-

(أنه بالنظر إلى أن المجلس قد سبق فأصدر قراراً في هذا الشأن بتاريخ ١٤ محرم عام١٣٥٢هـ، وبناءً إلى أنه ليس ثمة ما يستلزم إعادة النظر مرة أخرى في الموضوع سوى ترشيح عضوي المجلس الموافق على اشتراكه في اللجنة التي عُهد إليها النظر في الديون المذكورة، فإن المجلس يرشح كلا من:-

الشيخ/ عبد الله الشبيبي.

السيد/ عبد الوهاب نائباً للشيخ.

وذلك للغرض المذكور، ويُرفع أوراق هذه المعاملة إلى المقام السامي لصدور الأمر الكريم بما يقتضي نحو ذلك).

وعلى هذا جرى القرار متفقاً عليه
وحصل التوقيع،،
طبق الأصل.

عقدة السحارة بين الخشب والحديد

عدد القرار (١٦) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (١٧١٧) بتاريخ ٩ محرم عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على ملاحظات ناظر عموم الرسوم بجدة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧١) بتاريخ (٢٥.٢٤) رمضان ١٣٥١هـ، بصدد تغريم الدائرة المذكورة، ووضع المبلغ المسروق في صندوق التعميدات وقدره (٣٢٢) ريال سعودي.

وبناءً ذلك على وقوع الأهمية من جانبها للأسباب المسرودة في قرار المجلس المذكور، والمشتملة هذه الملاحظات على النقاط التالية:-

١ ـ منع الإدارة عن تهمة الإهمال الموجهة إليها، ونفيها لأمر مأمور قسم التعميدات بتجريد سحارة النقود، وحيث جرى تبليغ مدير الحسابات وقتئذ، وطلب حضوره معه عند التعداد.

٢ ـ حيث أصرت الإدارة على أن عباس زامكة وزملاءه متحقق لديها تهمتهم، لذا أصرت المحكمة على طلبه لذلك بتغريمهم.

٣ ـ دفاعاً عن استعمال السحارة الخشبية المتلخص في أن المبلغ الموجود بها كان بسيطاً، ثم لما انتهت، أحضرت الإدارة خزانة حديدية لحفظه بها.

وبعد دراسة عموم ما ورد في هذه الملاحظات ظهر للمجلس أنها لا تصلح أن تكون موجبة لعدول المجلس عن قراره السابق الصادر عنها عن قناعة تامة.

ولأن مجرد تهمة الدائرة لمأموريها بدون تحقق قطعي الدلالة، أو إثبات صريح بإدانة المتهمين، يمكن اعتباره قضية مسلمة في الحكم عليهم بالتغريم.

والله الموفق،
وعلى هذا حصل التوقيع،،
طبق الأصل.

نظام الطوابع

عدد القرار (١٧) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٩٢٢) بتاريخ ٦ صفر عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم نحو إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على خطاب مدير البرق والبريد العام رقم (١ / ٦٢) المؤرخ في يوم ٦ محرّم عام ١٣٥٢هـ، الوارد ومن مقام رأسه مجلس الوكلاء برقم (٢٦١) في (١٣) منه، والمتضمن أن نظام الطوابع الذي كان العمل قائم بموجبه في عهد الحكومة السابقة، يوجد به مادة تتضمن رسم مقداره (١٠) عشرة بارات على الإيصالات العائدة لأجور البرقيات والمكاتبية المسجلة، وهذه البرقيات المنوه عنها تؤخذ مستوفية كماً، وأن فيها رسوم إضافية على ذلك.

ولا يوجد مثيل لها في سائر البلدان، ولكون هذه المعاملات لها اتصال بالجهات الأجنبية والقنصليات والسفارات، وقد حدثت بالفعل عدة انتقادات في الموضوع ولذلك كانت الإدارة قد رفعت إلى والسدة الملوكانية عريضة متضمنة بعض المقترحات التي تكفل انتظام الواردات والمعاملات، وكان في تلك المقترحات عفاء إيصالات البرق والبريد العام من رسم الطوابع المشار إليها بعالية، والمنصوص في النظام القديم للطوابع.

صدرت الإرادة السنية بموجب الصورة المرفقة بهذه الموافقة على المقترحات المذكورة، ومن ذلك التاريخ إلى الآن والعمل جار لديها بموجب ما ذُكر.

وأخيراً بمناسبة صدور نظام رسوم الطوابع الأخير فقد رؤى مثبوتاً فيها المادة (٣٧) المتعلقة برقم الطوابع إيصالات البرقيات والبريد العام، ولم يُحذف منه.

وحيث أن المصلحة تقضي باستمرار العمل كما تقرر سابقاً، يسترحم اعتبار هذه المادة تابعة لفصل المعفيات.

وبعد البحث والمناقشة فيما تقدم، قرر المجلس:-

«أنه بناءً على الإرادة السنية الصادرة في عام ١٣٤٢ هـ، والموافقة على زيادة أجور البرقيات والتليفون والمكاتبية، إعفاء الإيصالات من الطوابع حسبما هو موضوع بعالية، وعليه فإن المجلس يوافق على طلب مدير البرق والبريد العام في إبلاغ وزارة المالية باعتبار جعل المادة (٣٧) المومئ إليها من قسم المعفيات.

وعلى كلٍ فالرأي العالي لوليه.
وعلى هذا حصل التوقيع،،
طبق الأصل.

نظام السيارات

عدد القرار (١٨) بتاريخ ٢٨ محرم عام ١٣٥٢هـ
الأمر السامي بالعدد (٩٢٢) بتاريخ ٦ صفر عام ١٣٥٢هـ
تمت موافق المقام السامي على هذا القرار، وكلفت الجهات المختصة، بإنفاذ مقتضاه، وإجراء اللازم لختم إتمام الموضوع.

اطلع مجلس الشورى على أوراق المعاملة المرفقة والمحالة إليه من المقام السعيد برقم (٧٣٨٢) المؤرخة في يوم ٣ ذو القعدة عام ١٣٥١هـ، إلى طلب أرباب الشركات تعديل المادة (٧) والمادة (١٢) من نظام السيارات وصدور إرادة صاحب الجلالة الملك المُعظم بالموافقة على وضع الطلب المذكور موضع البحث والمناقشة ..

وبعد دراسة الموضوع بحضور مندوبين عن الشركات وبالسؤال المرفق على المندوبين المذكورين، ظهر للمجلس أن:-

(الموضوع قد بُت فيه بأوامر عالية، ولم يبق ثمة لزوم لمواصلة درس الموضوع مبدئياً).

الأمر على شكل قد زالت معه شكوى المستدعين حسبما يظهر من فحوى إفادتهم المشفوعة، مع إفادة النظر الكريم إلى أن تأخير هذه المعاملة إنما كان لعدم حضور مندوبي الشركات لكونهم مشتغلين في أعمالهم مدة الموسم، كما يتبين ذلك من إفادتهم المرفقة.

وعلى كلٍ فالرأي العالي لوليه.
وعلى هذا حصل التوقيع،،
طبق الأصل

مصطفى بن محمد الخطيب (١٣٠٠هـ-١٣٧٢هـ)

نشأته

هو قائم مقام ينبع، مصطفى بن محمد بن مصطفى بن محمد بن سليمان بن عبد العزيز الهاشمي نسباً، ولد في مدينة ينبع البحر سنة ١٣٠٠هـ من أسرة عريقة، كان لها دور في تجارة موانئ البحر.

الحياة العلمية

تلقى علومه الابتدائية في الكتاتيب، ثم اجتهد في طلب العلم على يد علماء عصره في ينبع، كما درس الخط العربي بأنواعه على يد أحد العلماء الأتراك، وحفظ من خلالها القرآن الكريم، وسافر إلى الهند لدراسة اللغة الانجليزية.

الأعمال والوظائف

- عين في العهد العثماني مديراً عاماً للسوقيات (تموين الجيش) عام ١٣٢٥هـ.
- عين عام ١٣٢٨هـ قائم مقام ينبع.
- عين عام ١٣٤٩هـ عضواً في مجلس الشورى.
- أثناء إقامته في ينبع انتخب عضواً في المجلس الإداري في للمدينة.
- عين عام ١٣٦٠هـ رئيساً لبلدية ينبع بأمر ملكي وظل في هذا المنصب حتى وفاته.
- شارك في لقاء الملك عبد العزيز، والملك فاروق ملك مصر، في خليج رضوى ينبع عام ١٣٦٤هـ.
- حصل على العديد من الأوسمة منها:
"نيشان الامتياز التركي من السلطان عبد الحميد".
وسام الإمبراطورية البريطانية بدرجة فارس ولقب "سير".

مكان وتاريخ الوفاة

توفي في مدينة ينبع، في الخامس من شهر ذي القعدة عام ١٣٧٢هـ.

ديمقراطية للتسلية

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو لجنة الشؤون الخارجية

اردت أن أسلي قراء مجلة الشورى بقصة حقيقية مضحكة رواها عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين. والقصة تدور حول كلمة: ديمقراطية. ومغزى القصة أن الديمقراطية لا يمكن زرعها في تربة غير قابلة للإنبات، بل لابد أن يسبق الديمقراطية ثقافتها، وأن تشيع في المجتمع، وتنتشر بين أفراده، وأن تكون مفهومة ومقبولة. أما ما عدا ذلك فتصبح الديمقراطية لعبة للتسلية، وأداة يستغلها البعض لتحقيق مآربهم.

وقعت القصة لأستاذ الجيل أحمد لطفي السيد إبان بعض الانتخابات التي جرت في مصر أثناء السنين الأولى من القرن العشرين الميلادي. وحدث أن رشح الأستاذ أحمد لطفي السيد نفسه لانتخابات محلية. وترشح ضده منافس لا يرقى لمستوى الأستاذ أحمد لا من حيث الخبرة أو العلم أو المعرفة في ميادين الفلسفة والأدب، أو مقامه الرفيع في مجتمعه. وكان منافسه على مستوى متواضع لا يكاد يكتب أو يقرأ، لكنه بالمقابل من أثرياء مصر وصاحب جاه واسع.

وبعد فرز الأصوات أنتصر ولقي الأستاذ أحمد هزيمة نكراء. أما سبب انتصاره فقد زعم للناخبين أن منافسه الأستاذ أحمد لطفي السيد رجل ديمقراطي. وأنه من أجل ذلك لا يصلح للمنصب الذي ترشح له. فلما سأله الناخبون عن الرجل الديمقراطي ما هو؟ قال هو الذي يبيح للمرأة أن تُعدد أزواجها كما يباح للرجل أن يعدد زوجاته. لهذا أنكر الناخبون هذه الديمقراطية.

وحدث أن ذهب بعض الناخبين لمقابلة الأستاذ أحمد لطفي السيد وسألوه إن كان حقاً ديمقراطيا كما يزعم منافسه. فرد عليهم الأستاذ أحمد لطفي السيد مغتبطاً وقال نعم أنا ديمقراطي وأفتخر بديموقراطيتي. فأنصرف القوم عنه وأعطوا صوتهم لمنافسه.

هذه القصة المضحكة التي كانت سبباً في هزيمة مرشح عالي الثقافة أمام مرشح شبه أمي. يمكن أن تحدث باستمرار في بعض دولنا العربية التي استنبتت الديمقراطية دون تربة صالحة، لهذا سمعنا كيف كانت تُهاجم الديمقراطية باسم الدين أو بإلصاق صفات لا تمت لها بصلة. والنتيجة هزيمة المرشح المناسب أمام منافس غير مناسب وباسم الديمقراطية التي لا يعرف حقيقتها إلاّ القلة. لهذا يصح أن نقول أن ديمقراطية بعض الدول هي ديمقراطية للتسلية فقط. وشر البلية ما يضحك.

اليوم العالمي للسرطان ٢٠١٤

كشف الأساطير

أسطورة ١

لا نحتاج إلى الحديث عن مرض السرطان

الحقيقة

مرض السرطان قد يكون من الموضوعات التي يصعب الخوض فيها وبخاصة في بعض الثقافات والبيئات، ومع ذلك فإن التعامل مع المرض بشكل علني يمكن أن يحسن النتائج على مستوى الفرد والمجتمع والسياسات.

أسطورة ٢

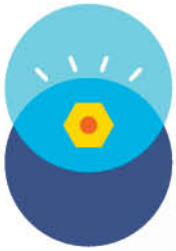

لا يوجد أي علامات أو أعراض لمرض السرطان

الحقيقة

يوجد علامات تحذيرية وأعراض للعديد من أنواع السرطان، أما فوائد الكشف المبكر فلا تقبل الجدل.

أسطورة ٣

لا يمكنني القيام بشيء حيال مرض السرطان

الحقيقة

يمكن القيام بالكثير على مستوى الفرد والمجتمع والسياسات، وباستخدام الاستراتيجيات الصحيحة يمكن تلافي ثلث السرطانات الأكثر شيوعا.

أسطورة ٤

أنا لا أملك الحق في الحصول على الرعاية الصحية من مرض السرطان

الحقيقة

كل الناس سواء في أحقية الحصول على الخدمات العلاجية المجربة والفعالة لمرض السرطان، ودون أن يعانوا المشقة نتيجة لذلك.

إفشاء أسرار العمل، خيانة شرعية وقانونية..
والانشغال بالشائعات وكثرة القيل والقال مؤداه ضعف الإنتاج كمًّا ونوعا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع».. رواه مسلم

nazaha.gov.sa
رقم السنترال الموحد 012644444
رقم الفاكس الموحد 012645555
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
National Anti-Corruption Commission

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات
19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa